

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



العنوان:

أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (2000-2016)

أطروحة دكتوراه نظام ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود مالية

من إعداد الطالبة: فاطمة الزهراء طلحاوي ✂

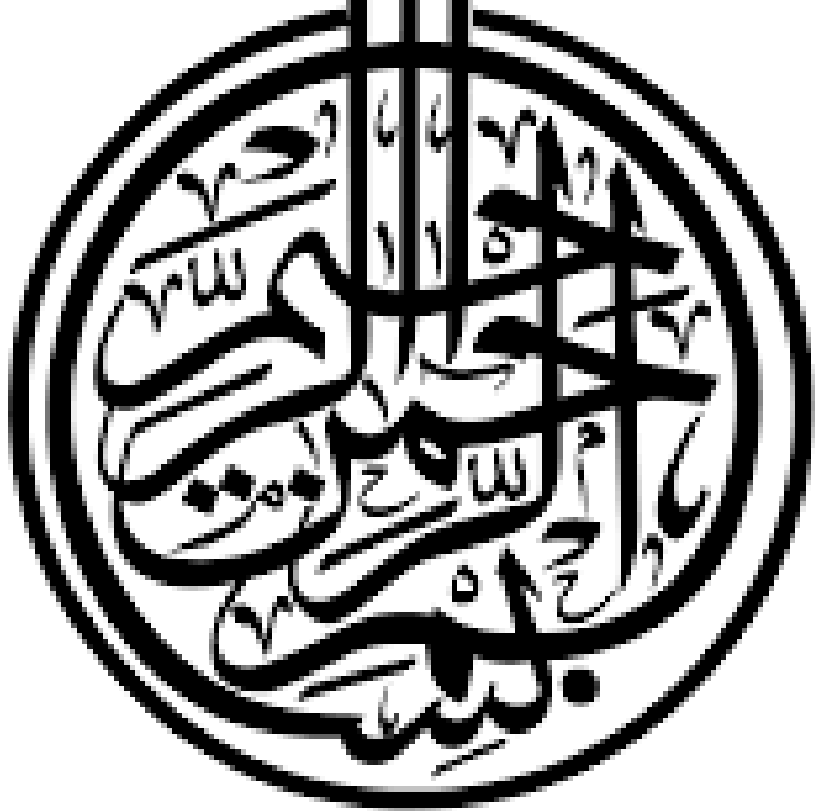
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 23 ربيع الأول 1440 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 2018م

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	د. صديقي أحمد
مشرفاً ومقرراً	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسفات علي
مقرراً مساعداً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. مصطفىاوي سفيان
مناقشاً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. مدياني محمد
مناقشاً	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. أقاسم حسنة
مناقشاً	جامعة بشار	أستاذ محاضر "أ"	د. حمول طارق

ديسمبر 2018

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ



شكر وتقدير

قال الله تعالى:

«وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ حَمِيدٌ» سورة لقمان الآية 12

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

« لا يشكر الله من لا يشكر الناس » رواه أحمد والبخاري في الأدب المفرد

بعد حمد الله عز وجل وشكره على جزيل فضله وتوفيقه، والصلاة والسلام على قرّة

العين الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وجزيل العرفان والامتنان، إلى أستاذي المحترم الدكتور "يوسفات علي" لقاء تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ووقوفه إلى جانبي ناصحاً وموجهاً، طيلة مراحل إعداد هذا البحث وأعبر له عن عظيم امتناني، واحترامي، لسهره على أن يكون هذا العمل كاملاً مبنياً ومعنى.

وخطفاً عليه أشكر كل من وقف معي إلى جانبي، وقدم لي يد المساعدة، خاصة الدكتور "مصطفى سفيان"، الدكتور "بن عبد الفتاح دحمان"، الدكتور "مدياني محمد" على تقديم مساعداتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم لإتمام هذا العمل.

وإلى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة. إلى جميعهم أبقى مدينة، لأنهم بعد الله عز وجل كانوا لي السند والمعين وأجدد لهم كل الشكر والتقدير.

إهداء

إلى الذي كان ولا يزال نور دربي نحو علو القمة، والسير على خطى العظماء...
إلى الذي تجرع كأس العناء في سبيل راحتي وإسعادي **زوجي محمد**
إلى الذي وضع لي معالم الطريق نحو التفوق وأطلق موهبتي في طلب العلم...إلى الذي
جمع خصال القدوة فكان الأب، والرفيق، والصديق، والمعلم والمربي **والدي الغالي**
أطال الله عمره.
إلى التي أروضتني معاني الإباء، وصدق الانتماء...إلى التي جاءت لأكل، وسهرت لأنام،
وحرصت ليشتد عودي سويا...إلى التي عرفتها في البيت أما، وخارج البيت قدوة...مثلي
الأعلى في السير نحو النجاح **"أمي الغالية"** أطال الله عمرها
إلى فلذات كبدي **"آلاء"**.... **"البراء"**
إلى اخواتي، أبناءهم **"يس"**، **"عبد الرحيم"**، **"طه"**، **"النعمان"**... إلى إخواني
عائلة زوجي **أمي الثانية وأبي الثاني**.... أطال الله عمرهما
إلى كل من أثقلت عليه بلقبة الصبية والصدقة...**الثقة، السند، الرفقة الحسنة**
حفظهم الله جميعا.

إلى المتعثرين في الحياة لأسباب اقتصادية

إليهم جميعا أهدي جهدي في هذا العمل المتواضع

فاطمة الزهراء





.....	الشكر
.....	الاهداء
II.....	الفهرس
V.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
أ.....	المقدمة
أ.....	تمهيد
ج.....	الاشكالية.....
د.....	الفرضيات.....
د.....	أهمية البحث.....
ه.....	أهداف البحث.....
ه.....	أسباب اختيار الموضوع.....
و.....	الدراسات السابقة.....
ي.....	حدود الدراسة.....
ي.....	المنهج المتبع.....
ك.....	صعوبات البحث.....
ل.....	خطة البحث.....
1.....	الفصل الأول: الأسس النظرية للتحليل المالي
2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: مفهوم الكبح المالي.....
3.....	المطلب الأول: نشأة الكبح المالي.....
4.....	المطلب الثاني: تعريف الكبح المالي.....



6	المطلب الثالث :أشكال الكبح المالي
13	المطلب الرابع: مشاكل الكبح المالي
91	المبحث الثاني: نظرية التحرير المالي
20	المطلب الأول: تعريف التحرير المالي
12	المطلب الثاني: نظرية التحرير المالي عند ماكنون وشاو
82	المطلب الثالث :دراسات وأبحاث مساندة لأعمال ماكنون وشاو
30	المطلب الرابع :الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي
33	المبحث الثالث :عناصر ومؤشرات التحرير المالي
34	المطلب الأول :أنواع التحرير المالي
36	المطلب الثاني :عناصر التحرير المالي
39	المطلب الثالث :مؤشرات التحرير المالي
40	المطلب الرابع :متطلبات التحرير المالي
24	خلاصة الفصل
34	الفصل الثاني :تقييم الأداء المالي في البنوك
44	تمهيد
45	المبحث الأول :مفهوم الأداء
45	المطلب الأول :تعريف الأداء
48	المطلب الثاني :أنواع الأداء
56	المطلب الثالث :أبعاد الأداء والعوامل المؤثرة عليه
62	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في البنوك
62	المطلب الأول :مفهوم تقييم الأداء



- 69.....المطلب الثاني :أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك والجهات المستفيدة منه
- 73.....المطلب الثالث :صعوبة تقييم الأداء
- 47المبحث الثالث :قياس الأداء المالي في البنوك
- 75.....المطلب الأول :مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك
- 84.....المطلب الثاني :نماذج قياس الأداء المالي في البنوك
- 001.....المطلب الثالث :مؤشرات دولية أخرى لقياس الأداء المالي في البنوك
- 110..... خلاصة الفصل
- 111.....الفصل الثالث :تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي
- 112.....تمهيد
- 113.....المبحث الأول :تطور التحرير المالي في الجزائر
- 113.....المطلب الأول :إدارة السيولة المحلية
- 121.....المطلب الثاني : إجراءات التحرير البنكي في الجزائر
- 128.....المطلب الثالث :تحرير أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال
- 131.....المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي في الجزائر على المستوى الكلي
- 131.....المطلب الأول :مؤشرات نمو القطاع البنكي في الجزائر
- 135.....المطلب الثاني :بنية القطاع البنكي الجزائري
- 148.....المطلب الثالث :تطور معدلات الفائدة في ظل التوجه نحو التحرير المالي
- 152.....المطلب الرابع: درجة نشاط الوساطة المالية
- 154.....المبحث الثالث :تقييم الأداء المالي للقطاع البنكي في الجزائر على المستوى الجزئي
- 156.....المطلب الأول : سياسة الودائع



165	المطلب الثاني: سياسة الاقراض
172	المطلب الثالث: درجة سيولة البنوك العمومية، الخاصة والصلابة المالية
174	المطلب الرابع: مردودية البنوك العمومية والبنوك الخاصة
178	خلاصة الفصل
180	الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية على أداء البنوك العمومية والخاصة في الجزائر
218	تمهيد
183	المبحث الأول: توصيف وصياغة نموذج الدراسة
184	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة
189	المطلب الثاني: معالجة البيانات
191	المطلب الثالث: الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية للمتغيرات
200	المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
201	المطلب الأول: اختبار ديكي فولر
205	المطلب الثاني: باختبار فيليبس بيرون
208	المبحث الثالث: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
210	المطلب الأول: اختبار الحدود
221	المطلب الثاني: أثر التحرير المالي على العائد على الأصول لدى البنوك العمومية
222	المطلب الثالث: أثر التحرير المالي على العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة
223	خلاصة الفصل
235	خاتمة
245	قائمة المراجع
265	الملاحق



- 272.....الملخص باللغة العربية.....
- 273.....الملخص باللغة الفرنسية.....
- 274.....الملخص باللغة الانجليزية.....



قائمة الجداول



الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة الاحتياطي الإجباري في بعض الدول النامية خلال فترة الكبح المالي	11
1-2	مؤشرات العائد	88
2-2	تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS	97
1-3	نمو السيولة المحلية (M2) في الجزائر	115
2-3	مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	119
3-3	مؤشرات القطاع البنكي في الجزائر والنقدي للفترة (2010-2013)	125
4-3	نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي	132
5-3	نسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي	133
6-3	البنوك العمومية وتاريخ اعتمادها في الجزائر	139
7-3	البنوك الخاصة وتاريخ اعتمادها في الجزائر	142
8-3	تطور معدلات الفائدة الحقيقية في ظل التوجه نحو التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) (نسبة مئوية %)	149
9-3	نسبة حجم الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2016) (نسبة مئوية %)	152
10-3	الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2016) (نسبة مئوية %)	152
11-3	اجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي	159
12-3	تطور الهيكل القانوني للودائع تحت الطلب لدى القطاع البنكي في الجزائر (مليار دج)	161
13-3	تطور الهيكل القانوني للودائع لأجل لدى القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	162
14-3	القروض المقدمة من طرف البنوك العامة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016) (الوحدة مليار دينار جزائري)	170
15-3	القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016) (الوحدة مليار دينار جزائري)	171
16-3	نسبة سيولة البنوك العامة والخاصة	172
17-3	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في البنوك العامة والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	175



الرقم	العنوان	الصفحة
18-3	تطور معدل العائد على الأصول في البنوك العامة والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2016)	176
1-4	تصنيف متغيرات الدراسة	185
2-4	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	198
3-4	نتائج اختبار ديكي و فولر المطور (ADF)	205
4-4	نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)	207
5-4	نتائج اختبار الحدود لنموذج ROA	211
6-4	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL لنموذج ROA	212
7-4	تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ROAPB	214
8-4	اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج ROAPB	215
9-4	اختبار T لنموذج ROAPB	216
10-4	اختبار F لنموذج ROAPB	217
11-4	نتائج اختبار الحدود لنموذج ROAPVB	221
12-4	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL لنموذج ROAPVB	222
13-4	تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ROAPVB	224
14-4	اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج ROAPVB	224
15-4	اختبار T لنموذج ROAPVB	226
16-4	اختبار F لنموذج ROAPVB	226

قائمة الأشكال



الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية	12
2-1	أسباب الكبح المالي وآلية التأثير على النمو الاقتصادي	14
3-1	آثار الكبح المالي على القطاع البنكي والنمو الاقتصادي	17
4-1	تأثير معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار	25
1-2	ركائز الأداء المستدام	55
1-3	نمو السيولة المحلية (M2) في الجزائر خلال الفترة 2002-2016	116
2-3	تطور مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016.	120
3-3	بنية القطاع البنكي في الجزائر	136
4-3	تقسيم البنوك حسب حجم الأصول وحسب عدد البنوك في الجزائر	155
5-3	نسبة الودائع لدى البنوك العامة والبنوك الخاصة خلال الفترة 2006-2016	158
6-3	تطور نسبة الودائع تحت الطلب لدى البنوك العامة والبنوك الخاصة في الجزائر	161
7-3	تطور نسبة الودائع لأجل لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة	163
8-3	القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض	167
9-3	تطور حجم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لدى القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2006-2016)	168
10-3	تطور نسبة منح البنوك العمومية للقروض للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (2006-2016)	170
11-3	تطور نسبة تمويل البنوك الخاصة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016)	171



الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	طريقة العرض بالرسم الصندوقي (Box Plot) لاستكشاف القيم المتطرفة في سلسلة متغير الانفتاح التجاري	191
2-4	التمثيل البياني لمؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	192
3-4	التمثيل البياني لمؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) متغيرات مستقلة	194
4-4	التمثيل البياني لمؤشرات التحرير المالي خلال الفترة (2000-2016) متغيرات مستقلة	196
5-4	التمثيل البياني لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2016) متغيرات مستقلة	197
6-4	المجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج ROAPB	219
7-4	المجموع التراكمي لمربعات للبواقي CUSUMSQ لنموذج ROAPB	220
8-4	المجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج ROAPV	228
9-4	المجموع التراكمي لمربعات للبواقي CUSUMSQ لنموذج ROAPV	228



حقیقت مہنگی



تمهيد

منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، أصبح التوجه نحو اقتصاد السوق تحديا تفرضه التحولات الاقتصادية العالمية تحت هيمنة العولمة على توجهات الاقتصاد العالمي وخاصة العولمة المالية، فقد عرف القطاع المالي تغيرات هيكلية اختلفت باختلاف الأنظمة الاقتصادية، وكذا الاستراتيجيات المطبقة من أجل تحرير القطاع المالي، والأهداف المرجوة منه، بعد أن كانت الدول النامية تسعى لضمان تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية، وتوجيهها بالشكل الذي يدعم نجاح الخطط الاقتصادية، اعتمادا على سياسة التدخل الحكومي؛ والتي اصطلح عليها "الكبح المالي" من قبل "ماكنون وشاو".

يعتبر القطاع البنكي حلقة ربط بين الأنظمة المالية الدولية خصوصا بعد التطورات الاقتصادية التي فرضتها العولمة المالية؛ في ظل التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسات تحرير النظام المالي، والانفتاح الاقتصادي، اعتمادا على القطاع البنكي باعتباره قناة للتدفقات النقدية ودعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية.

تعكس مؤشرات الأداء المالي في القطاع البنكي استراتيجيات التنمية الاقتصادية المنتهجة، وتساعد في الحكم على كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الاقتصادية والوقوف على مواطن الاختلال لمعالجتها، وترشيد القرارات المستقبلية المتعلقة بأداء القطاعات الاقتصادية التي تربطها المعاملات البنكية، باعتبار القطاع البنكي أفضل قناة لتمير الادخار وبأقل التكاليف

وينطبق ذات الوضع على الجزائر، والتي أصبح حريا بها البحث عن خيارات بديلة للكبح المالي تتعكس إيجابا على توجهاتها التنموية؛ إذ يعد التحرير المالي أحد أهم الخيارات التي فرضتها العولمة المالية على الجزائر أواخر القرن العشرين، فهي أحد معالم النظام المالي الجديد، وأهم ملامح التطورات الاقتصادية حول الاندماج في الاقتصاد العالمي، لتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري من جهة، وتخفيض مؤشرات الصدمات الاقتصادية من جهة أخرى¹.

¹ Gobin, Gilles; les opération bancaires et leurs abondement économiques, duod, paris, 1980, p:04



ونظرا لأهمية القطاع البنكي في استقرار النشاط الاقتصادي في الجزائر، تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات، مست جميع الهياكل الاقتصادية، بدءا من تحرير القطاع البنكي بالتحرير التدريجي لأسعار الفائدة، وتحرير المنافسة البنكية بفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وذلك بعد صدور قانون 90-10 الذي يعد تحولا في مسار المنظومة البنكية في الجزائر وتغيرا في سياساتها الاقتصادية المتبعة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق؛ بحيث أنشأ سلطة لضبط النظام البنكي الجزائري؛ تتمثل في بنك الجزائر، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية، تعبئة الادخار، توزيع القروض، إعادة هيكلة القطاع البنكي، إرساء قواعد المنافسة بين البنوك، ووضع البنوك تحت سلطة القانون التجاري.

وفقا للنظريات الاقتصادية يمكن للتحرير المالي أن يوفر للنظام المالي بنية أكثر تنافسية ومرونة تضطر البنوك إلى زيادة مستوى الكفاءة و رفع الإنتاجية لتعزيز التنافسية داخل القطاع البنكي. لكن بجانب استفادة البنوك من حجم التطور السريع المسجل في القطاع البنكي والمالي على المستوى العالمي نتيجة التحرير المالي، ظهرت بالمقابل عدة تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة، وتعتبر تهديدا لاستقرار النظام المالي، بالإضافة إلى ضعف النظم البنكية وكثرة التعرض للأزمات البنكية، ولعل ذلك مبرر لتوجه بعض الدراسات نحو تصنيف سياسات التحرير المالي كأحد أهم مسببات الأزمات، خصوصا إذا ما تم الاعتماد على التحرير المالي المتسرع وغير المتدرج، فقد يؤدي إلى حدوث ظاهرة التعثر البنكي والتي تعتبر من بوادر نشوب الأزمات المالية.

الإشكالية:

تهدف سياسات التحرير المالي إلى تعزيز كفاءة البنوك التجارية بإيجاد نظام بنكي مرن قادر على المنافسة، ويواكب في نشاطه التطورات المالية العالمية، بحيث يكون فيه للبنوك مزيد من التحكم في استخدام مواردها الخاصة، وتحديد الخدمات المالية التي يطلبها الجمهور، وإنتاجها بكفاءة وبأسعار تنافسية. وتعد البنوك في الدول ذات المستوى الضعيف لأداء السوق المالي أو انعدامه ومنها الجزائر، هي المورد الوحيد والرئيس للائتمان الموجه إلى المشاريع الاستثمارية للقطاعين العام والخاص، لذا



تعتمد هذه الدول إلى تصميم سياسات ملائمة من أجل تأهيل قطاعها البنكي والرفع من أدائه وتحسين كفاءته في تخصيص الائتمان، ونظرا للحاجة الملحة لتطبيق سياسات التحرير المالي في الجزائر لتفعيل أداء القطاع البنكي في النشاط الاقتصادي من جهة، ومعرفة الآثار الاقتصادية التي تتجر عنها، وكذا معرفة التحديات التي تواجه المنظومة البنكية في الجزائر والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها، وهو ما يدعو إلى طرح الإشكال التالي:

ما مدى تطبيق سياسات التحرير المالي في الجزائر، وما مدى تأثير هذه السياسات على قطاعها البنكي خلال الفترة (2000-2016)؟

خلال الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية كمحاور أساسية - تركز عليها الدراسة - متمثلة فيما يلي:

- ما المقصود بالتحرير المالي، وما أهم رؤى ومواقف الاقتصاديين منه؟
- ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنوك وكيف يتم قياسه؟
- ما واقع أداء البنوك في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي؟
- ما أثر مكونات التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري؟

الفرضيات:

من أجل محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث، من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية اقتضى البحث وضع الفرضيات التالية:

- لا يؤثر استقرار الأوضاع الاقتصادية على تطبيق سياسة التحرير ويشترط ذلك - تطبيق سياسة التحرير المالي - التدرج في تطبيق إجراءاته لدى النظام المالي الجزائري،
- عرف القطاع البنكي جملة من الإصلاحات النوعية خلال الفترة (1990-2016) تميزت بإصدار العديد من القوانين الاقتصادية والبنكية، والتي كان لها انعكاس إيجابي في تطوير أداء القطاع البنكي الجزائري،



- خصوصة البنوك هي السياسة والوسيلة المثلى لتحسين مردودية البنوك وتطويرها من أجل الاستفادة من مزايا التحرير المالي،
- تؤثر عناصر التحرير المالي إيجابا على أداء البنوك الخاصة، وسلبا على أداء البنوك العامة.

أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولة الباحث في إسهام الأبحاث الاقتصادية التي تقيس أثر سياسات التحرير المالي على أداء القطاع البنكي، فبالرغم من كل المعطيات الاقتصادية المتوفرة عن سياسات التحرير المالي ومؤشرات أداء القطاع البنكي، يبقى من الصعب تحديد اتجاه وحجم أثر إجراءات التحرير المالي على متغيرات المنظومة البنكية، بحيث يبدو جليا وجود تأثيرات متداخلة من خلال العائدات والتكاليف، فمن ناحية هذه الأخيرة- التكاليف- من المرجح أن تواجه البنوك ارتفاع التكاليف - معدلات الفائدة على الودائع - في ظل تحرير معدلات الفائدة مع زيادة المنافسة على الودائع، في حين أنه من السهل مواجهة ارتفاع هذه التكاليف عن طريق تخفيض حجم نشاط البنك بإغلاق فروعها، وتحميل العملاء أعباء هذه الزيادة في معدلات الفائدة. أما من جانب العائدات في ظل تحرير أسعار الفائدة باعتبارها عنصرا للتحرير المالي يستفيد القطاع البنكي من زيادة وتيرة المنافسة بين البنوك، وذلك ما سيؤدي إلى انخفاض هوامش الأرباح لدى بعض البنوك في حين سيتسنى لباقي البنوك زيادة العائدات من خلال توسيع نشاطاتها وتنوعها؛ حيث ينطبق ذلك على قطاع بنكي قائم على خصوصة البنوك وتحرير معاملاتها.

كما توالى الدراسات والأبحاث التي تعالج انعكاسات سياسات التحرير المالي على المتغيرات الاقتصادية، غير أن ذلك لا يتوقف على استعراض مكونات التحرير المالي وآليات انتقال آثاره للمتغيرات الاقتصادية دون الوقوف على بنية النظام المالي القائم، بحيث عرفت هذه الأخيرة - بنية النظام المالي- تغييرات جذرية تهدف إلى إصلاح القطاع البنكي وتكييفه لمتطلبات المعاملات المالية الدولية، غير أنه لازال يعاني من استحواذ القطاع العام على الأصول المالية في البنوك العمومية، وهو ما يستدعي قياس أثر إجراءات التحرير المالي عليه ومعرفة اتجاهه.



أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1- تقييم سياسة التحرير المالي وتبعات التخلي عن الكبح المالي بالموازاة مع التوجه نحو اقتصاد السوق،
- 2- دراسة مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي للبنوك،
- 3- تحليل أداء البنوك الجزائرية في ظل التوجه نحو التحرير المالي، بالربط بين الإصلاحات المتبعة ومؤشرات أداء البنوك العمومية والخاصة،
- 4- توفير خلفية نظرية محكمة حول استخدام النماذج القياسية فيما يتعلق بنموذج ARDL وتطبيقها للحصول على طبيعة أثر التحرير المالي في الجزائر على أداء القطاع البنكي.

أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار هذا الموضوع وهي:

1* الأسباب الذاتية:

- الميول الشديد لموضوعات الإقليمية والتحرير وجوانب التحرير الاقتصادي، وخاصة التحرير المالي وتحديات مواجهة الأزمات.
- الفضول العلمي حول طبيعة العلاقة بين التحرير وأداء القطاع البنكي في الجزائر.
- ارتباط مضمون البحث بطبيعة التخصص.

2* الأسباب الموضوعية:

- التحول الذي يعرفه القطاع المالي على الصعيد العالمي في ظل تنامي الدور الذي يلعبه التحرير المالي في رفع أداء الأنظمة المالية، وبالتالي ضرورة التعرف على أثر ذلك على القطاع البنكي الجزائري، ومعرفة التحديات التي تواجهه في ظل التوجه نحو التحرير المالي،



- معرفة أثر تطبيق سياسات التحرير المالي على أداء البنوك العمومية والخاصة في الجزائر،
- يتعلق موضوع التحرير المالي بالأنظمة المالية والتي تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد،
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة:

قمت بالاطلاع على العديد من الدراسات الاقتصادية التي تمت في إطار دراسة التحرير المالي سواء كان محليا أو خارجيا، وطبيعة علاقته مع عدة متغيرات منها النمو الاقتصادي، والأزمات بأنواعها، واقتصرنا على تلك المتعلقة بالقطاع البنكي واكتفينا بالقياسية منها كون أن الدراسات الوصفية في هذا المجال تعد سردا لنظرية التحرير المالي لكل من Mc kinnon و Shaw، وعرض لجملة القوانين التي سنتها الدول المختارة كدراسة حالة في تلك الدراسات.

إن نموذج التحرير المالي وبالرغم من تأييد العديد من الاقتصاديين لتطبيقه ومساندة المنظمات الدولية، حيث تم اعتباره شرطا أساسيا لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، إلا أن مبادئ التحرير المالي واجهت العديد من الانتقادات، حيث يرى الاقتصاديون المتشائمون في تطبيقه مصدرا للاضطرابات، وسببا مباشرا للصدمات المالية، وعدم ملائمة لطبيعة الأنظمة المالية للدول النامية. وبين مؤيد ومعارض من الباحثين ظهرت جملة من الدراسات اعتمدنا على بعضها وفقا للمعايير السابقة الذكر. إلى جانب محدودية استخدام النماذج القياسية في أدبيات التحرير المالي وحتى نقص الدراسات القياسية التي عالجت بالتحديد طبيعة العلاقة بين التحرير المالي وأداء البنوك بشكل عام، وأداء البنوك في الجزائر على وجه الخصوص. ويعزو الباحثون هذا النقص إلى القدر الكبير من البيانات الذي تحتاج إليها النماذج القياسية باستخدام معطيات البائل، وقد تم الوقوف على الدراسات التالية:

- 1- عبد القادر بريش سنة 2006 م " بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بعنوان "التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" حيث كانت إشكالية البحث



تتمحور حول انعكاسات سياسة التحرير البنكي على البنوك الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية، وكيف يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة تحديات التحرير البنكي والعولمة، وما هي آليات تطوير خدماتها البنكية وزيادة قدراتها التنافسية.

وقد تمت الدراسة في خمسة فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان "التحرير البنكي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية" والذي حاول الباحث من خلاله إبراز التطورات الاقتصادية العالمية الدافعة نحو التحرير البنكي، أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان "الإصلاحات البنكية وسياق التحرير البنكي في الجزائر" فههدف من خلاله الباحث إلى عرض مسار الإصلاحات البنكية في الجزائر، وتطور المنظومة البنكية، وإبراز سياق التحرير البنكي فيها، أما الفصل الثالث فكان بعنوان "التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل التحرير البنكي والعولمة" حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية في ظل التحرير البنكي والعولمة، أما الفصل الرابع من البحث و المعنون "استراتيجية عمل البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات التحرير البنكي" فههدف من خلاله إلى إبراز ما ينبغي للبنوك الجزائرية الأخذ به لمسايرة التطورات الحاصلة في مجال الخدمات البنكية على المستوى الدولي، وكيف يمكن للبنوك الجزائرية مواجهة التحديات الناجمة عن ذلك، وتناول في الفصل الخامس والأخير "متطلبات تطوير الخدمات البنكية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية" حيث تطرق فيه إلى مفهوم الخدمة البنكية وكيفية تطويرها على مستوى البنوك الجزائرية لتحقيق مزايا تنافسية على الصعيد المحلي. وفي الأخير خلص الباحث إلى أهمية ودور القطاع البنكي في سياق الإصلاحات والتحويلات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وفي ظل التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، والدور الذي يجب أن تلعبه البنوك الجزائرية لمسايرة هذه التطورات العالمية، حيث ربط إشكالية الإصلاح والتحرير البنكي في الجزائر بتطوير الخدمات البنكية ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي. وركز الباحث على البنوك التجارية لأدائها للخدمة البنكية وربطها بكيفية اكتسابها للمزايا التنافسية.

. Mohamed Bilel Triki, and Samir Maktouf , Financial -2

:Libéralization and Banking Crisis:A Spatial Panel Model(2012)



- تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 40 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1989-2010)، حيث عالجت إشكالية أثر التحرير المالي على القطاع المصرفي، فتوصلت - بعد استخدام نموذج قياسي استنادا على معطيات البانل- إلى ما يلي:
 - التحرير المالي هو السبب المباشر لعدم الاستقرار المصرفي لجميع دول العالم، ولم يكن يوما معيارا حقيقيا للنمو الاقتصادي،
 - التحرير المالي سبب انتشار الأزمات في الدول النامية خلال الفترة (1996-2000)، وكذلك في الدول الأوروبية والأمريكية عام 2008،
 - آثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي تختلف بين الاقتصادات خصوصا إذا ما تمت المقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة
- 3-دراسة يعقوب الرياح عام 2014 تحت عنوان

Financial Liberalization, Reforms and Bank Performance: evidence

from Malaysian Islamic Banks، حيث قام الباحث بقياس أثر الإصلاحات التنظيمية التي تبنتها الحكومة الماليزية منذ عام 2010 على تحسين أداء البنوك الإسلامية. انطلاقا من افتراض وجود علاقة قوية بين التحرير المالي والإصلاحات التنظيمية وأداء البنوك الإسلامية في ماليزيا. تمثلت عينة الدراسة في 16 بنكا إسلاميا في ماليزيا، وتمت الدراسة خلال الفترة (2002-2012) باستخدام معطيات البانل لتحديد العلاقة بين أداء البنوك الإسلامية والتحرير المالي والإصلاحات. تشير النتائج إلى أن التحرر المالي والانفتاح، والأصول، والربحية، والعائد على الأصول، والتضخم لها آثار إيجابية من الناحية الإحصائية على أداء البنوك الإسلامية. كما توصل الباحث إلى ضرورة تبني إصلاحات وتنظيمات عالية الجودة تكون مناسبة وتفي بمتطلبات الإشراف المقبولة دوليا. ويترتب على ذلك أن الإصلاحات المالية والتنظيمية مصممة لرفع النمو والأداء لماليزيا كقائدة في مجال التمويل والتمويل الإسلامي في المستقبل

4-دراسة Souad GUESMI عام 2015 المقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

الاقتصاد من جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر تحت عنوان ، **The Impact of Financial Liberalization on the Performance of the Algerian Public Banks.**، يتمثل هدف هذه الدراسة في استقصاء أثر التحرير المالي على أداء



البنوك العمومية في الجزائر. وذلك بقياس أثر تطبيق إجراءات التحرير المالي على البنوك العمومية في الجزائر وذلك من خلال قياس أثر مكونات التحرير المالي على مؤشرات العائد لدى البنوك العمومية خلال الفترة: (1997-2012)، باستخدام نموذج بانل لبيانات خمسة بنوك عامة، تضمن نموذج الدراسة محددات الأداء التي تتمثل أساساً في متغيرات خصائص البنوك ومتغيرات اقتصادية كلية. وتم التعبير عن أداء البنوك بثلاثة مؤشرات هي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة. كما تم التعبير عن التحرير المالي أيضاً بثلاثة مؤشرات هي: حجم الوساطة، معدلات الفائدة الحقيقية والتمركز البنكي. توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لكل من حجم الوساطة والتمركز البنكي على أداء البنوك العمومية الجزائرية وعدم وجود أي أثر لمعدلات الفائدة الحقيقية على هذا الأخير.

تميزت الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بمنهجية علمية وتحليل موضوعي مما ساهم في إضافة جوانب معرفية، ورغم أهمية الدراسات السابقة وقيمتها العلمية فإن هذه الدراسة تتميز عنها بما يلي:

جاءت هذه الدراسة بعد هزات عنيفة مست النظام المالي الدولي، ومن أبرزها الأزمة المالية العالمية 2008، والتي تصنف ضمن أزمات العولمة المالية، وكان لها أثر واضح على الأداء المالي العالمي، ومست آثارها جميع الأنظمة البنكية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أزمة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي والتي انعكست على السياسات الاقتصادية في الجزائر. وتجلت آثارها على القطاع البنكي في الجزائر.

تحليل العلاقة بين سياسات التحرير المالي وأداء البنوك في الجزائر من أجل تحديد الفرص لاستغلالها واستثمارها، وكذلك المخاطر لتفاديها.

تقييم أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري بفصله إلى قطاع عمومي وقطاع خاص، من أجل توضيح الأثر، قياسه، ومعرفة الاستراتيجية المناسبة لكل قطاع.



• حدود الدراسة:

الإطار الزمني: قصد معالجة إشكالية البحث تم تحديد المجال الزمني المتمثل في الفترة (2000-2016)، باعتبار أن بداية التسعينات عرفت الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. وكانت هذه الفترة هي حدود لقاعدة بيانات يستند إليها النموذج عند بنائه وصياغته.

الإطار المكاني: حدود البحث المكانية تجلت في الجزائر وبتقسيم قطاعها البنكي إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة. وقد استندت الضرورة العلمية إجراء مقارنة لمؤشرات الأداء الكلي للقطاع البنكي في الجزائر بإدراج كل من السعودية، تونس، وكوريا الجنوبية بغية الحكم على المؤشر.

المنهج المتبع:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن إشكالية الدراسة اعتمدت على التكامل العلمي للمناهج كما يلي:

1 المنهج الوصفي الاستنباطي: حيث اعتمدت عليه الدراسة لعرض وتحليل سياسة الكبح المالي والأسس النظرية للتحريم المالي.

2 المنهج التحليلي: اقتضت الدراسة استخدام المنهج التحليلي في مواطن عديدة من أجل قراءة وتفسير المؤشرات والبيانات المجمعة حول التحريم المالي، و مؤشرات أداء القطاع البنكي في الجزائر، وكذا عند تفسير نتائج تقدير النماذج المختلفة لأثر التحريم المالي على أداء القطاع البنكي في الجزائر.

3 المنهج الاستدلالي: يتجلى استخدام هذا المنهج في الفصل التطبيقي من الدراسة وذلك بعد اللجوء إلى العلاقات الرياضية والاختبارات الإحصائية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL؛ بغية الاستدلال بها.

صعوبات البحث:

من أبرز الصعوبات التي واجهها البحث ما يلي:



- 1- ندرة المراجع الخاصة بالدراسة بسبب حداثة الموضوع،
- 2- التضارب في الإحصائيات وانعدام التحديث الآني لقواعد البيانات،
- 3- عدم توفر الإحصائيات عن مؤشرات التحرير المالي في الجزائر الأمر الذي جعل من البحث عنها يأخذ الكثير من الوقت والجهد، وهو بدوره سبب نقص الدراسات في هذه الميادين،
- 4- عدم توفر بيانات البنوك في الجزائر السبب الذي أدى إلى اعتماد تقسيم القطاع البنكي في الجزائر إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة،
- 5- تعدد المصطلحات فكل باحث يعتمد على مصطلحات منطقتة؛ والتي بدورها أتت من اللغة الثانية لتلك المنطقة، فنجد المصطلحات الاقتصادية التي تتداول في مناطق الشرق الأوسط غير تلك التي تستعمل في دول المغرب العربي،
- 6- ارتفاع معدل تغيير الطرق الإحصائية للمنظمات والهيئات الرسمية التي تقوم بجمع لبيانات.

خطة البحث:

قصد الحفاظ على التدرج والتسلسل المنطقي للأفكار عند معالجة الإشكالية اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى أربعة فصول، وكل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث ومطالب كما يلي:

الفصل الأول: الأسس النظرية للتحرير المالي

حيث يستعرض الأدبيات الاقتصادية لسياسة التحرير المالي من خلال عرض أبرز المفاهيم المتعلقة به من خلال ثلاثة مباحث؛ كان لا بد من المرور على مفهوم الكبح المالي من خلال المبحث الأول، والتطرق للظروف التي عرفتتها الدول والتي كانت سببا في تبني مختلف أشكال الكبح المالي، أما المبحث الثاني فكان حول أساسيات التحرير المالي التي جاء بها ماكنون وشاو والتي سميت لاحقا بنظرية التحرير المالي. ثم تطرقنا إلى الدراسات التي ساندت منهج Mc kinnon و Shaw في التحرير المالي، وكذلك معارضي هذا النهج، وانهيينا الفصل الأول بالتعرف على أنواع التحرير المالي، عناصره، شروطه، ومؤشراته من خلال المبحث الثالث.



الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك

قبل التطرق إلى تقييم الأداء في القطاع البنكي لابد أن أخرج على تحديد وضبط المفاهيم المتعلقة بالأداء، وتقييم الأداء، وقياس الأداء؛ وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الأداء، وأنواع الأداء حسب معايير التصنيف، وكذلك أبعاد الأداء والعوامل المؤثرة عليه، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك مروراً بتعريف تقييم الأداء، تعريف تقييم الأداء المالي، وصولاً إلى تقييم الأداء المالي في البنوك، والتطرق إلى طرق التقييم والمراحل التي يتم من خلالها، والجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك. أما المبحث الثالث فقد خصص لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك بتقسيمها إلى مؤشرات نوعية وكمية، وانتقلنا إلى مجموعة النماذج الاقتصادية المتبعة في تقييم الأداء المالي للبنوك، وصولاً إلى المؤشرات الدولية التي جاءت بموجب اتفاقيات لجان بازل.

الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير

المالي

تناولت من خلال المبحث الأول تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري على المستوى الكلي، ومقارنته ببعض الدول، وانتقلت بعدها في المبحث الثالث إلى مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري على المستوى الجزئي، في ظل سياسات التحرير المالي بعدما قسمنا القطاع البنكي إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة.



الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية والبنوك

الخاصة في الجزائر

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث بحيث انفرد المبحث الأول بتوصيف وصياغة النموذج، أما المبحث الثاني فتم التطرق من خلاله إلى دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية نظريا وتطبيقيا، وصولا إلى المبحث الثالث الذي تعلق بتقدير أثر متغيرات التحرير المالي على أداء كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر.



• مفهوم الكبح المالي

المبحث الأول

• نظرية التحريير المالي

المبحث الثاني

• عناصر ومؤشرات التحريير المالي

المبحث الثالث



تمهيد

يعرف النظام المالي بأنه أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعطي صورة عن خطط التنمية والجزء المحقق من أهدافها، فهو يعد أهم قناة لتمير الادخار نحو الاستثمار وبأقل تكلفة، لذا أصبح في تطور هذا النظام دلالة لتحقيق معدلات حقيقية في النمو الاقتصادي.

وقد دعت الظروف الاقتصادية في العالم إلى وجود اختلاف في الأنظمة المالية في الدول، إذ نجد في السبعينات تعزيز دور الدولة من طرف معظم الدول النامية استنادا إلى النظرية الكنزوية؛ لكنها وتطبيقها لسياسات الكبح المالي ظلت تعاني من انعدام فعالية الأنظمة المالية خصوصا فيما يتعلق بالوساطة المالية وعدم قدرتها على تحقيق تطور مالي في ظل تقييد حركة رؤوس الأموال وانغلاق الأسواق المالية، وقد عانت من انخفاض الاستثمارات مقابل ارتفاع المديونية الخارجية، فشرعت هذه الدول إلى إجراء تغييرات جذرية للانتقال من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق، وذلك بدءا بتحرير أنظمتها المالية والسعي نحو تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي. لذا سنعرض فيما يلي مفهوم سياسة الكبح المالي وآثاره، ثم ننتقل إلى مفهوم التحرير المالي؛ ونستعرض أدبياته الاقتصادية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفهوم الكبح المالي
- المبحث الثاني: نظرية التحرير المالي
- المبحث الثالث: عناصر ومؤشرات التحرير المالي



المبحث الأول: مفهوم الكبح المالي

لقد عُرف الكبح المالي "Financial Repression" من قبل (Mc kinnon and Shaw سنة 1973) بعد أن لاحظنا أن الأنظمة المالية للدول النامية قد شهدت العديد من العوائق والقيود، وهو الواقع الذي أدى إلى صب اهتمام الاقتصاديين والمفكرين بهذا المفهوم في ذات الفترة ويتجلى ذلك من خلال تعدد التعاريف التي صاغها الباحثون آنذاك.

وقبل التطرق إلى تعريف الكبح المالي التي أوردها الاقتصاديون لآبد من معرفة ظروف الدول النامية التي أدت إلى تطبيق هذه السياسة، إذ يرى العديد من المنظرين الاقتصاديين أنها انعكست إيجابا على بعض الاقتصادات عشية الحرب العالمية الثانية إلى حين إعادة هيكلة البنى الاقتصادية التحتية.

المطلب الأول: نشأة الكبح المالي

لقد دعت العوامل المتعلقة بأوضاع الأنظمة المالية في الدول النامية والمتمثلة في الظروف التي عاشتها في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث تميز القطاع المالي آنذاك بقلّة المؤسسات المالية المملّكة من أطراف أجنبية، وتنامي نسبة القطاع المالي غير الرسمي الذي أوجد حالة من الازدواجية المالية خصوصا فيما يتعلق بمعدلات الفائدة التي تتسم بالثبات لفترة طويلة في السوق الرسمي، ولا ترتبط بتفاعل الطلب والعرض، في حين تتحدد معدلات الفائدة في السوق المالي غير الرسمي حسب قوى الطلب والعرض، وعادة ما تتجاوز معدلات الفائدة في السوق الرسمي؛ فتعكس أنواعا غير متجانسة لمعدلات الفائدة تؤثر سلبا على فعالية السياسة النقدية بخصوص تكلفة رأس المال؛ وهي الظاهرة التي تضفي على اقتصاد الدول النامية خاصية تجزؤ وانقسام النظم الاقتصادية¹.

¹ أيوب سميرة إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص ص

كما تعاني الدول النامية من ضحالة القطاع المالي لعدم وجود خدمات مالية محددة¹، إضافة إلى عدم تنوع الأدوات المالية في ظل تفشي ظاهرة الازدواجية في القطاع البنكي²؛ حيث تتركز البنوك في مناطق محددة، وهو ما أدى إلى تواجد المؤسسات المالية والبنوك إلى جانب المؤسسات التجارية والصناعية تنشط داخل سوق تمويلية متقدمة نسبياً، في حين تبقى المؤسسات المالية في المناطق الريفية تعاني من ضعف التمويل.

وتتميز الأنظمة المالية في الدول النامية بتخلف هياكل المعلومات، وانعدام قواعد البيانات، إلى جانب نقص الوعي المصرفي عند الأفراد، والتعامل بالسيولة؛ وهو ما أدى إلى انخفاض الادخار الذي يعد عاملاً أساسياً في الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان³.

لقد أدت هذه الظروف التي عاشتها الأنظمة المالية في الدول النامية لتدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية بدافع إصلاح أنظمتها المالية عن طريق تمويل عجز الميزانية بتكاليف منخفضة استرشاداً بنظرية كينز التي دعا من خلالها إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة الانفاق الحكومي، وفرض رقابة الدولة على النظام المالي، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي⁴.

المطلب الثاني: تعريف الكبح المالي

عرفه " Mc kinnon و shaw (1973): على أنه "انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي والمالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالنشاط البنكي، والتي تهدف إلى الحد من حرية الجهاز المصرفي"⁵.

¹ محمد صفوة محي الدين "القطاع المالي بين الكبح والتحرير"، المال والصناعة، بنك الصناعة الكويت، العدد 11، 1993، ص 14.

² زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 178.

³ زياد رمضان، المرجع السابق، ص 177.

⁴ الموسوي ضياء مجيد، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 99.

⁵ Bouziani El houari, *Libéralisation financière au Maroc et ses effets Macroéconomique*, thèse pour le doctorat en sciences économiques, Université sidi Mohammed benabdellah, Maroc 1999, P75.

• وقد عرف Sala- i- Martin و Roubini 1992 : الكبح المالي " بأنه مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط، وقيود كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة؛ والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها"¹.

• وحسب كل من kingett و levine (1993): فإن الكبح المالي يؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين، المقاولين، المنتجين، مع التضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وإبطاء معدلات النمو الاقتصادي².

• أما " amable و chatelain " (1995): فعرفاه بكونه إبقاء لأسعار الفائدة تحت مستويات التوازن المحددة من طرف قانون العرض والطلب، والتدخل في برنامج توزيع القروض في الاقتصاد، فبصفة عامة يعني - الكبح المالي - كل تدخل ممارس من طرف الحكومة على النشاط المالي بهدف السيطرة التامة على نشاط الوساطة المالية وذلك لضمان توجيه التمويل الكافي للقطاع العمومي³.

• تعريف بيلون Pilhon (2001): يعرف الكبح المالي بأنه التحكم الكلي من طرف السلطات العمومية في النظام المالي؛ بحيث تهدف من خلال هذا التحكم إلى دعم القطاعات ذات الأولوية في برامج التنمية، إضافة إلى تمويل عجز الموازنة العامة.

ويعرف الكبح المالي على أنه تلك الإجراءات والقرارات التي تسعى للتضييق على النظام

المالي من خلال⁴ :

¹ Baptiste venet, *les approches théoriques de la libéralisation financière*, université paris IV, dauphine, 2002, p :51.

² غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص21.

³ Boujelbene Younes et chtioui slim, *libéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie*, 2006, P4.

⁴ Amal Ben Hassena, *L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire*, mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax, Université de Sfax, Tunisie ,2006, P 25-26.

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة،
- فرض ضريبة مرتفعة على القطاع البنكي،
- رفع الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك التجارية،
- وضع قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة،
- إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض،
- فرض قيود على تدفقات رأس المال.

كما نعرف الكبح المالي على أنه جملة من الإجراءات والتنظيمات التي تخص النظام المالي والمتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة وزيادة الاستثمار، كما أن سعر الفائدة منخفض (تحت المستوى التوازني) ولا يعكس قوى السوق ولا معدل التضخم.

المطلب الثالث: أشكال الكبح المالي

يظهر الكبح المالي في الأنظمة المالية على عدة أشكال نذكرها فيما يلي:

1. التحديد الإداري لأسعار الفائدة:

وذلك عن طريق فرض معدل فائدة على القروض والودائع البنكية، تحت المستوى التوازني (عند مستوى منخفض)، حيث تبرر الحكومات هذا الإجراء بأنه وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام. إضافة إلى منع البنوك من القيام بممارسات احتكارية في السوق المالي، فبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة تحاول السيطرة على السوق المالي¹.

¹ SANAE SOLHI, *Libéralisation financière et croissance économique au Maroc : Essai de modélisation*, Conference Paper, ECONOMIC RESERACH FORUM (ERF), 13th annual conference, 16-18 December 2006 , Kuwait , 2006, P5.



كما ترى الحكومة أن تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني يسهل عليها تمويل عجزها وبأقل تكلفة ممكنة، وكذلك تمويل المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل مالية.

ينتج عن انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية في البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم معدلات فائدة حقيقية سالبة، وقد أدى هذا التحكم في معدلات الفائدة إلى تفكيك العلاقة بين معدلات الفائدة وآجال وسيولة الأدوات المالية¹، وأصبحت هذه المعدلات لا تعكس التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، فجلأت حكومات الدول النامية إلى أدوات السياسة النقدية المباشرة للتحكم في التوسع الائتماني وفرض أسقف على الائتمان الذي تقدمه البنوك.

2. سياسة تخصيص القروض:

أو ما يعرف ببرامج الائتمان الموجه التي تهدف الدولة من خلالها إلى ضمان توجيه القروض إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية حسب مخططات التنمية مثل قطاعات الصناعة، وقطاعات التصدير. حيث تُلزم البنوك بمنح قروض بمعدلات فائدة منخفضة للمشاريع التي تعطيها الدولة أولوية كجزء من سياسة تمويل المشاريع، وتؤدي هذه البرامج إلى عدم كفاءة توظيف الأموال، وعدم نمو القطاعات المالية في الدول النامية، وتتمثل أدوات الكبح المالي فيما يلي²:

- **ودائع الاستيراد:** حيث تفرض الدولة على المستوردين وضع قيمة الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة محددة بهدف رفع تكاليف الاستيراد بالإضافة إلى إضعاف قدرة البنوك التجارية على منح قروض جديدة.
- **ضمانات التسهيلات:** تقوم البنوك التجارية بتسهيل الإجراءات المتعلقة بضمانات التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في حين يتم التشديد في الإجراءات المتعلقة بالقطاعات غير المرغوب فيها.

¹ الحسنى كريمة محمد ابراهيم ، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق، دراسة للتجربة المصرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة، قسم الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2001، ص 19.

² موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، العدد 2 المجلد، 15، 1999، ص 45



- تحديد حد معينة لمنح الائتمان، واشتراط موافقة البنك المركزي المسبقة عند تجاوز هذا الحد.
- تمنح القروض على المدى الطويل بمعدلات مدعومة للقطاعات ذات الأولوية التنموية، ويتم تحديد آجال الاستحقاق حسب أوجه الاستخدام.
- وقد جاء في تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي عام 1989، أمثلة عن تطبيق سياسة توجيه و تسقيف القروض في الدول النامية أثناء تطبيقها لسياسة الكبح المالي، و ذلك كما يلي¹:
- قامت السلطات الباكستانية عام 1986 بتوجيه 50 % من القروض التي كانت تمنحها البنوك المحلية في باكستان من جانب الحكومة،
- في الهند أجبرت البنوك سنة 1986 على وضع نصف ودائعها في شكل احتياطات إجبارية لدى البنك المركزي أو في شكل سندات حكومية، مع ضرورة إقراض 40% من باقي الودائع إلى القطاعات ذات الأولوية وبمعدلات فائدة خاضعة للرقابة،
- في يوغوسلافيا كانت 52 % من القروض توجه من طرف الحكومة سنة 1986،
- قامت السلطات النقدية في البرازيل سنة 1987 بتوجيه 50 % من القروض التي كانت تمنحها البنوك المحلية لتمويل قطاع الزراعة،
- في تركيا فإن حوالي ثلاث أرباع من القروض التي كان يمنحها نظامها المالي في بداية سنوات الثمانينات قد تمت بتوجيه من الحكومة وبمعدلات فائدة تفضيلية.

¹ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في العالم 1989: النظم المالية والتنمية، مؤشرات التنمية الدولية، النسخة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة جمهورية مصر العربية، جوان 1989، ص 78.



وبصفة عامة مهما تنوعت هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر فهي في مجملها تستهدف وضع قيود على أنشطة البنوك، وتوجيهها لتوظيف مواردها في القطاعات المدرجة ضمن السياسات التنموية للدول¹.

3. الرسوم الضريبية المرتفعة الخاصة بالخدمات المالية:

في ظل الكبح المالي نجد أن السلطات النقدية تقوم بفرض معدل ضريبي مرتفع على الربح المحقق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك على مختلف المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد؛ فهي تمثل أهم مصدر مالي لتغطية النفقات والالتزامات في الدول النامية، حيث تهدف من خلال ذلك إلى الحصول على مورد مالي لتغطية النفقات في موازنة الدولة ويعتبر هذا الإجراء بديلا عن إصدار النقود، أو اللجوء إلى طرح السندات الحكومية، وتهدف الحكومات من خلال فرض رسوم مرتفعة على الخدمات المالية إلى الحد من نشاط الوساطة المالية².

كما تؤثر هذه السياسة - فرض رسوم مرتفعة على الخدمات المالية - على قرارات المدخرين عند اختيار الخدمات المالية والمصرفية المعروضة وفقا للنظام المالي والبنكي القائم فيما يتعلق باستثمار أو ادخار أموالهم، وبالتالي ينعكس سلبا على استخدام الأدوات المالية والمنتجات البنكية ويحد من تنوعها.

4. تقييد التدفقات النقدية:

تقوم السلطات النقدية بالتضييق على المتعاملين في الأسواق المالية من خلال تقييد العمليات المالية، وتثبيت أسعار الصرف للعملة المحلية عند مستوى معين؛ الأمر الذي يحد من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى خارج الدولة، ووجود صعوبات وحواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المالي المحلي عن طريق إصدار قوانين تمنع الأجانب

¹ حساني عبد الرزاق ، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002، ص 86.

² عاطف اندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005، ص ص 85-86.

الطبيعيين أو المعنويين من تملك رؤوس أموال المؤسسات المالية المحلية، ولم تستثن هذه السياسات فرضية الخروج من السوق المالي المحلي بتعقيد إجراءات التصفية، وعمليات الدمج؛ للحد من تسرب رؤوس الأموال نحو الخارج، وهو الأمر الذي يعطل دور الوساطة المالية¹.

5. التشريعات المتعلقة بالمحافظ المالية:

يتضح الكبح المالي من خلال القوانين والتشريعات التي تخص تكوين المحافظ المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية والأفراد، حيث يتم من خلال هذه القوانين إجبار البنوك على شراء السندات الحكومية والأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات العمومية والتي تتميز بعائد منخفض ومخاطر كبيرة، كما تحول دون تمكين الأجانب من تملك أصول مالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية².

6. الاحتياطي الإجمالي المرتفع المفروض على البنوك التجارية:

يعتبر الاحتياطي الإجمالي أحد أدوات السياسة النقدية ذات التأثير المباشر، حيث يتم من خلالها إجبار البنوك التجارية على ترك نسبة معينة من مجموع الودائع الموجودة في حوزتها لدى البنك المركزي تحت شكل نقود قانونية؛ حيث تسمح هذه الأداة بالتأثير على عملية خلق نقود الودائع التي تحتكرها هذه البنوك³.

وتهدف الحكومات في الدول النامية من وراء فرض احتياطي إجباري بمعدلات مرتفعة إلى السيطرة على الوساطة المالية، والحد من قدرتها التمويلية، وجعل النقود القانونية تمثل أكبر حصة في النظام المالي⁴. والجدول التالي يبين ذلك في بعض الدول النامية:

¹ عبد الكريم بوغزالة أحمد، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري، دراسة لما بعد اصلاحات 1990، رسالة دكتوراه علوم التسيير تخصص مالية ونقود (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2015، ص 26.

² الفنيش محمد، القطاع المالي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000، ص 150.

³ غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

⁴ JRosa et Dietsch, *la répression financière*, paris, Bonnel edition, 1982, p106.



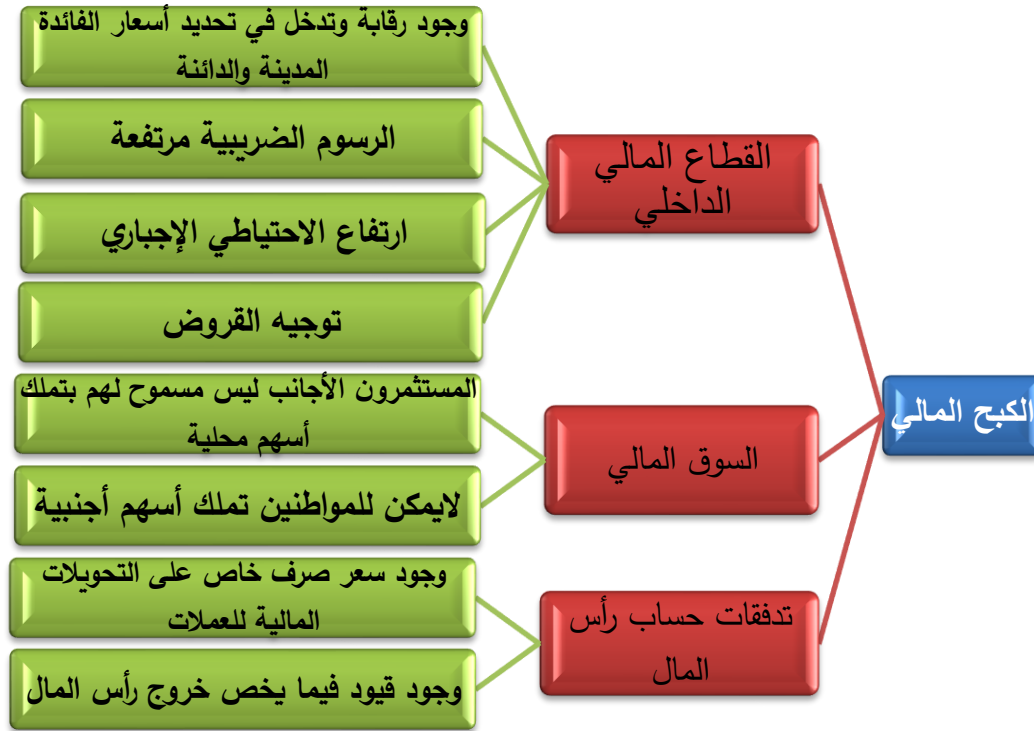
الجدول (1/1): نسبة الاحتياطي الإجباري في بعض الدول النامية خلال فترة الكبح المالي

الدول	النسبة	السنوات
الارجنتين	%48.80	1985
البرازيل	%17.30	1985
الثيلبي	%31.30	1970
كولومبيا	%37.30	1985
المكسيك	%38.90	1985
البيرو	%40.80	1985
اندونيسيا	%21.80	1990
مصر	%21.00	1990
تركيا	%33.00	1985

Source: Mohamed jaber chebbi, *existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents*, Université Dauphine, Paris, 2005, P8.

والشكل الموالي يلخص أشكال الكبح المالي التي عرفتھا الانظمة المالية في الدول النامية:

الشكل (1-1): أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية



Source : Saoussen ben gamra, Michaël clévenot, *libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle institutionnel*, université Paris XII, 2005, P11.

المطلب الرابع: مشاكل الكبح المالي

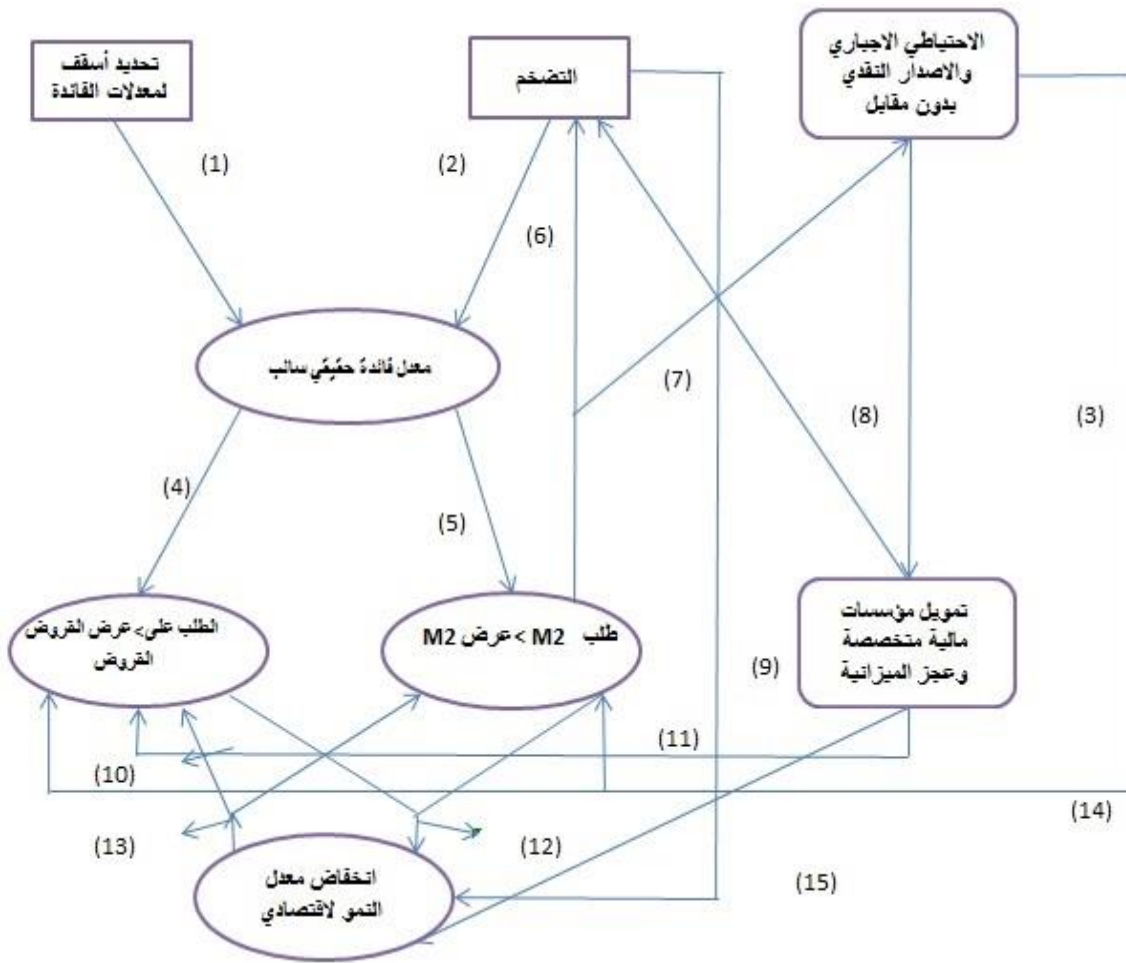
تقوم آلية الكبح المالي على توجيه القروض في ظل معدلات الفائدة الدائنة أو المدينة غير توازنية، حيث يتم تحديدها بمعدلات أقل من المعدلات التوازنية في السوق، والتي تعكس انخفاضا في مستوى الادخار، الائتمان، والسيولة في الاقتصاد، في حين يتم تشجيع تمويل الاستثمارات التي تركز عليها الدولة عن طريق تمييز القروض المخصصة لها¹.

يتم تحليل هذه الآلية بشكل مبسط على النحو التالي؛ حيث تسن السلطات النقدية معدلات فائدة منخفضة، مسببة في ذلك اختلالا في التوازن في السوق النقدي، ويتجلى ذلك في زيادة الطلب على

¹ Jean-Jacques Rosa & Michel Dietsch, *la répression financière*, bonnel edition, 1981, PP 48-85.

النقود مقابل انخفاض عرض النقود، ولنفترض أن السلطة النقدية تحدد معدل فائدة منخفض وحيد لجميع القروض الممنوحة.

الشكل (1-2): أسباب الكبح المالي وآلية التأثير على النمو الاقتصادي



Source : Baptiste venet, **les approches théorique de la libéralisation financière**, op-cite, p55.

نلاحظ من خلال الشكل السابق عند اعتماد أسعار الفائدة أداة للكبح المالي بتحديد معدلاتها عند مستوى أقل من مستواها التوازني (1) سيؤدي إلى تحفيز الطلب على القروض؛ لتدني معدلات الفائدة السبب ذاته الذي يؤدي إلى تراجع الادخار (4) ومن ثم تشدد البنوك في منح الائتمان، ويتراجع حجم الاستثمار المحلي؛ وذلك بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السالبة الناتجة في الواقع عن ارتفاع معدلات

التضخم في الدول النامية(2)، حيث تصبح الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من مثيلتها الأجنبية، وهو دافع تنامي القطاع المالي غير الرسمي لمواجهة رغبات الطلب على الأموال غير الملبى في السوق الرسمي من جهة، ورغبات عارضي الأموال في تحقيق عوائد حقيقية مرتفعة أعلى من العوائد السالبة في السوق؛ ناهيك عن هجرة رؤوس الأموال المحلية نحو الأسواق المالية الأجنبية التي تحقق فيها عوائد إيجابية مرتفعة بسبب الشفافية وارتفاع نسبة التطور المالي.

كما يعتبر توجيه الائتمان إجراء حكومياً في الدول النامية من أجل كبح القطاع المالي، لكنه في الحقيقة يؤدي إلى تغطية النفقات الحكومية بنسب مرتفعة من القروض البنكية بمعدلات فائدة تمييزية منخفضة على حساب الاستثمار الخاص الذي يلجأ إما للتمويل الذاتي¹، أو يخضع لصعوبات وعراقيل التمويل البنكي (10).

إن الاختلال بين عرض الطلب على القروض وعرض الادخار الذي تسببه معدلات الفائدة السالبة يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي² بالإصدار النقدي الجديد(5) أو تلجأ الحكومات إلى تقديم حوافز للمؤسسات المالية مقابل إقراض الحكومة، وغالباً ما تقدم هذه الحوافز على شكل إعفاءات ضريبية، لكن الخيار الأول - إصدار النقود- هو الأكثر استعمالاً للتخلص من العجز المالي، أو لضمان تغطية النفقات العمومية التي تتسم بالمشاريع غير الربحية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة (قيمة النقود)؛ وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم(6)؛ لذلك يطلق على إصدار النقود بدون الزيادة في الإنتاج الحقيقي ضريبة التضخم³.

¹ رونالد ما كينون، "النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 1996، ص 27.

² بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، دراسة قياسية على نموذج ديناميكي أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2014، ص 69.

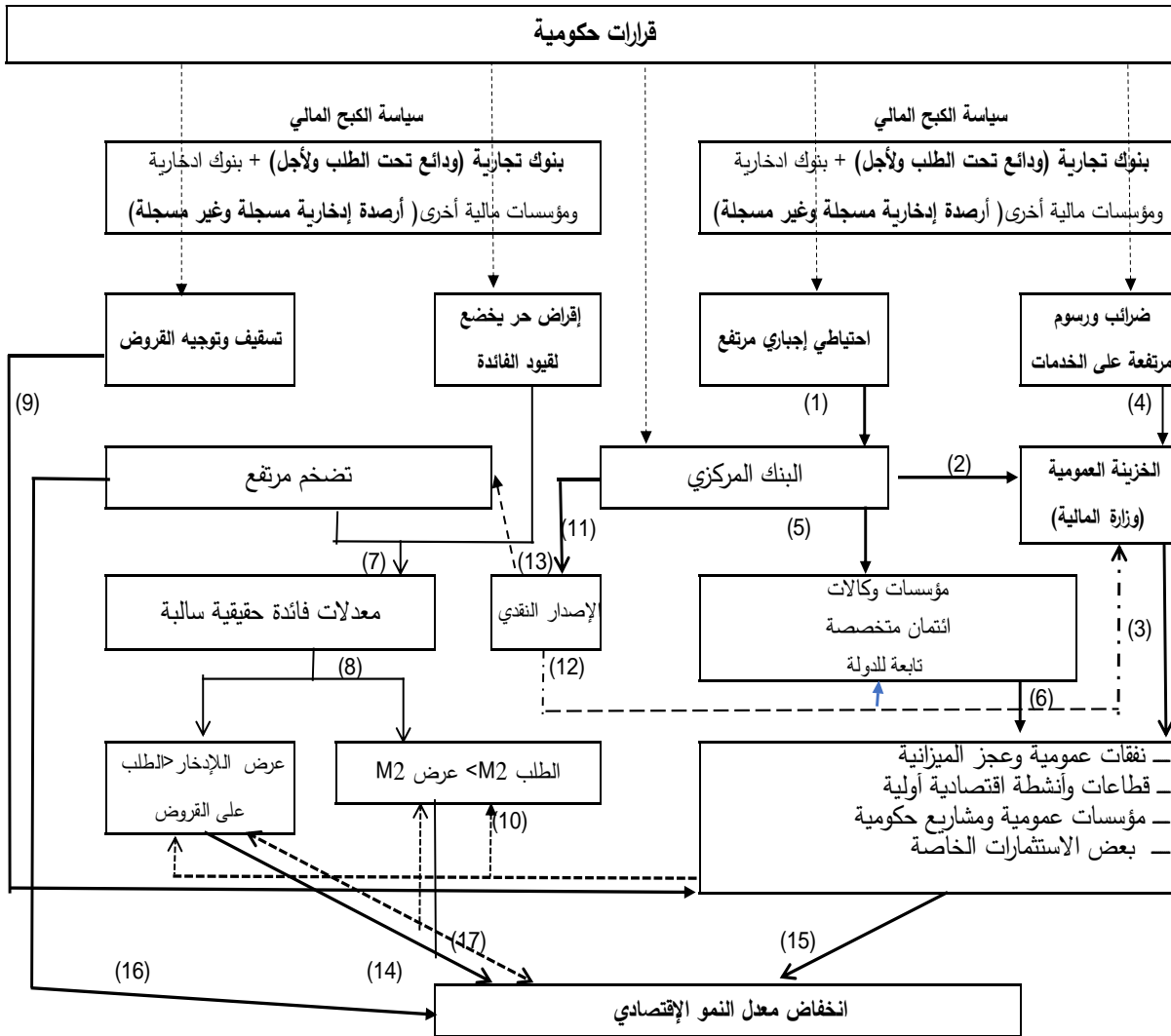
³ لمزيد من التفاصيل انظر: Bilinm Neyapti, " Budget Deficit and Inflation: The Roles of Central Independences and Financial Market Development", contemporary Economic Policy, Vol.21, No 4, October2003, pp458-475.

يمكن أن يتخذ الكبح المالي شكل معدلات مرتفعة في الاحتياطات الإجبارية التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك التجارية في الدول النامية تسعى من خلالها إلى تمويل مؤسسات وهاكل (9) تنشؤها بغرض تمويل المشاريع التنموية التي تتبناها برامج الحكومة في ظل ندرة الموارد التمويلية التي تسببها معدلات الفائدة الحقيقية السالبة.

تشارك أدوات الكبح المالي من خلال التأثير على المتغيرات الكلية للاقتصاد في الدول النامية وتتوقف نسبة الاختلاف بين نوع المشاكل التي تعاني منها الاقتصادات من خلال آلية الكبح المالي على الصور المطبقة في شكل أدوات لكبح القطاع المالي، لكن مؤداها عدم تلبية طلبات التمويل، وطلبات الاستثمار، وزيادة النفقات المالية للحكومة، وارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والذي له أثر رجعي سالب على القطاع المالي.

يعرف القطاع المالي في الدول النامية بسيادة القطاع البنكي وتراجع الأهمية النسبية لأسواق رأس المال، ويتكون القطاع البنكي في الدول النامية من مختلف البنوك التجارية الادخارية والمؤسسات المالية التي يشرف عليها البنك المركزي والخزينة العمومية، ويعتبر القطاع البنكي في حد ذاته قناة لتمرير سياسات الكبح المالي وفقا لمتطلبات واضعي البرامج الاقتصادية، ويخضع القطاع البنكي إلى قرارات الحكومة والسلطات النقدية؛ حيث تفرض البنوك المركزية احتياطات إجباريا على البنوك التجارية بمعدلات مرتفعة وبمعدلات فائدة منخفضة، وتوجهها البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل عجز الحكومة، إضافة إلى فرض ضرائب ورسومات على الخدمات المالية والبنكية التي اعتبرت موردا ماليا مهما إلى جانب الاحتياطات الإجبارية، إلى جانب الإصدار النقدي الجديد الذي أفقد السلطات النقدية مصداقيتها بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وقد أدت عمليات تسقيف وتوجيه القروض إلى سوء تخصيص الائتمان وتراجع نوعية الاستثمارات. كل هذه الأمور تعد أسبابا كفيلة لتبرير عجز القطاع المصرفي على توفير الموارد المالية لمواجهة متطلبات التمويل المتزايدة باستمرار. والشكل الموالي يلخص المشاكل التي عانى منها القطاع البنكي بسبب تطبيق سياسات الكبح المالي؛

الشكل (1-3): آثار الكبح المالي على القطاع البنكي والنمو الاقتصادي



Source : Baptiste venet, *les approches théorique de la libéralisation financière* ,op-cite, p55.

تتداخل العوامل التي تنتج عن تبني سياسات الكبح المالي في اقتصاديات الدول النامية وتطبيقها على النظام المالي القائم والذي غالبا ما يكون عاجزا عن أداء الوظائف المالية بما يتوافق مع متطلبات السياسات الاقتصادية الكلية وهو ما يبرزه الشكل (1-3) حيث يعتبر الاحتياطي الإجباري المرتفع (1) أحد أشكال سياسات الكبح المالي إذ تعد هذه الاحتياطات الإجبارية إلى جانب إيرادات الضريبة

والرسوم المرتفعة على الخدمات المالية والبنكية(4) أحد أهم موارد الخزينة العمومية(2)، من أجل تمويل النفقات العمومية وعجز الميزانية(3) وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادية (15) في ظل التوجيه الاقتصادي غير الربحي.

كما يقوم البنك المركزي باعتماد أدوات السياسة النقدية النوعية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بواسطة مؤسسات بنكية ووكالات ائتمانية متخصصة تابعة للدولة (5) بهدف تمويل القطاعات الاقتصادية الأولية والمؤسسات العمومية داخل هذه القطاعات(6). وهو ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي (15).

تسعى الدول النامية غالبا إلى تحرير سياسات الإقراض، لكنها لم تصل إلى تحرير هذه القروض من قيود معدلات الفائدة، وهو ما يؤدي غالبا إلى تعثر هذه القروض بسبب تحقيق معدلات فائدة سالبة (7) في ظل ارتفاع معدلات التضخم الناتج(16) عن الإصدار النقدي(13) الذي يلجأ إليه البنك المركزي (11) لمواجهة متطلبات الخزينة العمومية (12) لضمان تحقيق أهداف السياسة المالية(3)؛ وبذلك سيؤثر الإقراض الحر الخاضع لقيود الفائدة سلبا على معدلات النمو الاقتصادي(15) بطريقة غير مباشرة بسبب كل من الإصدار النقدي، ومعدلات الفائدة السالبة (14)؛ التي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود في ظل انخفاض عرض الكتلة النقدية وزيادة الطلب على القروض مقابل انخفاض عرض الادخار(8).

كما أن معدلات النمو الاقتصادية المترتبة عن اعتماد سياسة تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية التابعة للقطاعات العمومية آثار سلبية على عرض الكتلة النقدية وارتفاع طلب على القروض مقابل انخفاض عرض الادخار (10)، (17).

إن العديد من الدول النامية طبقت سياسات الكبح المالي المتمثلة في الضوابط والإجراءات والقيود النوعية والكمية التي تفرضها الحكومة لتثبيط دور الوساطة المالية، وهو ما أدى غالبا إلى ظهور

أنظمة عديدة لسعر الصرف¹ في ظل تنامي السوق المالي غير الرسمي. فتلجأ السلطات النقدية إلى تبني نظام سعر الصرف الثابت؛ حيث يقوم البنك المركزي بتحديد قيمة العملة بشكل ثابت عن طريق أموال المصارف من الذهب والموجودات الأجنبية، وهو ما يجعل تقلبات أسعار الصرف والضغط التضخمية من أهم مهددات الاستقرار المالي في فترات الكبح المالي؛ إذ يؤدي إلى تحمل البنوك التجارية خسائر ناتجة عن انكشاف المعاملات الخارجية والدخول في التزامات غير متوقعة ناتجة عن تغيرات كبيرة في سعر الصرف، كما أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، وهذا ما يسبب مشاكل التعثر المالي، وارتفاع معدلات الديون المعدومة، مما يؤثر على ربحية البنوك.

المبحث الثاني: نظرية التحرير المالي

تزامن ظهور نظرية التحرير المالي مع توجه الدول نحو الانفتاح الاقتصادي، واعتماد برامج الهيئات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، فاعتمدت على أسس التحرير المالي؛ لتجعل منها جوهر السياسات الاقتصادية المطبقة انطلاقاً من الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته.

وكان أول من استعرض هذه الظاهرة كل من ماكنون Mc kinnon وشاو shaw عام 1973 حيث اعتبراه بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي التي تتخبط فيها الأنظمة المالية للدول النامية، ووسيلة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التحرير المالي

عرفه كل من SHAW و MC KINNON (1973) على أنه: الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية².

¹ فخري محمد سامي، آسو بهاء الدين قادر، الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 34، 2016، تكريت

² Belkacem BENALLALL, *Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de*

ويرى (KRUEGER 1986) أن التحرير المالي هو: كل إجراء من شأنه تخفيض الضوابط والقيود التي تحد النشاط في القطاع المالي أو إزالتها كلياً، وتعويض سياسات الكبح المالي بأساليب رقابية واحترازية تسمح بممارسة الأنشطة في القطاع المالي، وتعزز مردوديته¹.

وعرفه كل من AMABLE و CHATELAIN و De BANDT (1997) على أنه: تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار، واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار².

كذلك عرفه MURAT UCER (2000) على أنه عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي؛ كتحرير معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة³.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتحرير المالي مفهومين أحدهما شامل، والآخر ضيق؛ أما الشامل فيندرج تحت سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه. وأما المفهوم الضيق فيقصد به تحرير العمليات في السوق المالي، وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي وعلى حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها، أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق، وتعزيز تنافسية هذا الأخير.

cointégration, Friedrich Ebert Stiftung, Actes de la jeune recherche en Economie, Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie 2012, P5.

¹ Bilin, Neyapti, **Budget deficit and inflation: the roles of central independence and financial market development**, contemporary economic policy, Vol.21, No.04, Octobre 2003, pp.458-475.

² Boujelbene Younes et chtioui slim, op.cit, P11.

³ Belkacem BENALLALL, op.cit, P5.



المطلب الثاني: نظرية التحرير المالي عند ماكنون وشاو

يعد كل من Mc kinnon و shaw أهم رواد مدرسة التحرير المالي؛ وذلك ما يبرر عادة اقتران اسميهما معا عند التطرق إليها، غير أن لكل منهما إسهامه الخاص، الأمر الذي يدعو إلى الفصل بين أعمالهما بالرغم من أن لها نفس النتائج .

1- أعمال Ronald I. McKinnon (1973):

تطرق shaw و Gurely (1960) إلى دور الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتوجيه الادخار نحو الاستثمار¹.

تعد هذه النظرية بمثابة الأرضية التي بنى عليها Mc kinnon تحليله انطلاقاً من افتراض اقتصاد مجزأ (Fragmentee)*؛ وخالف بذلك النظرية التقليدية في مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي، فوصف الهياكل المالية بالدول النامية بالضعف والتخلف، ويبرر ذلك كونها تتلقى الودائع وتعطي فوائد لأصحابها، لكنها لا تقوم بدور الوساطة المالية، الأمر الذي سوف يستثني الوحدات الاقتصادية الصغرى (المزارعون، الحرفيون،...) من الحصول على القروض وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي المتأتي من تراكم الأرصدة النقدية المدخرة الذي يصبح مصدراً أساسياً للاستثمار، بمعنى أن الدافع للاستثمار هو دافع للطلب على الأرصدة النقدية.

يرتكز تحليل ماكنون Mc kinnon على الادخار المالي الموجه للاستثمار الذي بدوره غير قابل للتجزئة ويصنف الادخار الى صنفين؛ الأول عبارة عن أصول حقيقية غير منتجة، والثاني هو تراكم للأرصدة النقدية المودعة لدى البنوك والناج عن معدلات الفائدة على الودائع². ويرى

¹ Elsa Assident, le **développement financière entre stabilisation et libéralisation financière**, université Dauphine, www.dauphine.fr

*الاقتصاد المجزأ هو الاقتصاد الذي لا تعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد الاقتصادية، وفي هذا الوضع فإن كل الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل استثماراتها كذلك يفترض أن الاستثمار غير قابل للتجزئة، أي انه ممول كلياً تمويلاً ذاتياً يتطلب تراكم مسبقاً (ادخار)

² Baptiste vente, **Libéralisation Financière Et Développement Economique**, Université paris IX dauphine2002.p02.

بأنهما المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، والتي أطلق عليها بـ "التمويل المتدفق من الأسواق المحلية" أو "التمويل الذاتي". كما يفترض أن النقود هي الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبالتالي هي الأداة الوحيدة التي تستخدم في تراكم رأس المال، أو ما يسميه ماكنون Mc kinnon "تكاملية النقود ورأس المال"

تتلخص مساهمة ماكنون Mc kinnon في نظرية التحرير المالي في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود بما يتوافق مع الخصائص الاقتصادية للدول النامية.

انطلاقاً من الفرضيات أعلاه التي وضعها ماكنون Mc kinnon والتي تناقض نظرية المحفظة التي تقر بأن العلاقة بين النقود ورأس المال تبادلية¹. فقد حاول ماكنون Mc kinnon إثبات تكاملية النقود ورأس المال في الاقتصادات النامية انطلاقاً من الفرضيات (التمويل الذاتي، الاستثمار غير قابل للتجزئة، الادخار؛ إما أصول حقيقية غير منتجة أو تراكم أرصدة نقدية)، والتي يفسر بها تكاملية النقود عن طريق دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$(M/P)^d = L(Y, \frac{I}{Y}, d - P^*) \dots \dots (1)$$

$(M/P)^d$: الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية.

Y: الدخل الحقيقي.

$\frac{I}{Y}$: معدل الاستثمار الحقيقي بالنسبة للدخل الحقيقي.

$d - P^*$: معدل الفائدة الحقيقي على الودائع.

P^* : معدل التضخم المتوقع.

عند الاشتقاق الجزئي لدالة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الاستثمار الحقيقي نجد $\partial L / \partial (\frac{I}{Y}) >$

0

¹ Baptiste vente, **Les Approches Théoriques De La Libéralisation Financière**, Université paris IX dauphine2002. P19.

فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية دالة متزايدة في الاستثمار، واستنادا الى تصنيف الادخار حسب ماكنون فإن تراكم الادخار يؤدي الى تراكم رأس المال، وفي ظل عدم قابلية الاستثمار للتجزئة فإن تراكم رأس المال لا يحصل إلا عن طريق النقود، ويصبح الطلب على الاستثمار هو دافع للطلب على النقود؛ اي أن النقود تكمل رأس المال ولا تعبر معه عن علاقة تبادلية؛ وهو ما يطلق عليه بتكاملية ما كينون Mc kinnon .

ومن جهة أخرى فإن دالة الطلب على النقود عند ماكنون ذات ميل موجب، وعليه فإن العلاقة طردية بين معدلات الفائدة والطلب على الارصدة الحقيقية، ومن ثم فان الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية استنادا إلى افتراض ماكنون Mc kinnon بخصوص التمويل الذاتي للاستثمار، وهذا ما يفسر به تكاملية النقود ورأس المال؛ لأن التراكم في الادخار يؤدي إلى الزيادة في الأرصدة الموجهة للاستثمار، وبالتالي الزيادة في تراكم رأس المال المادي.

ليكن (\bar{r}) العائد المتوسط على رأس المال، فإن الارتفاع في هذا العائد سيؤدي إلى الزيادة في الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية الموجهة نحو الاستثمار، فتصبح دالة الطلب على النقود على النحو التالي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = L(Y, \bar{r}, d - P^*)$$

حيث: $\partial L/\partial(d - P^*) > 0$ ، $\partial L/\partial\bar{r} > 0$ ، $\partial L/\partial Y > 0$.

الزيادة في متوسط العائد على رأس المال... ستؤدي إلى الزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية لتخصيصها للاستثمار، ويتم ذلك عن طريق النقود التي تعد قناة إلزامية لتراكم رأس المال وهذا ما يؤكد تكاملية النقود ورأس المال، ومن ثم فان العائد الحقيقي على النقود $(d - P^*)$ يلعب دورا مهما في زيادة الأرصدة الادخارية للمستثمرين فتصبح معادلة الاستثمار كما يلي:

$$\frac{I}{Y} = F(\bar{r}, d - P^*)$$

$$\text{بحيث: } \frac{\partial F}{\partial \bar{r}} > 0 \text{ و } \frac{\partial F}{\partial (d - P^*)} > 0$$

ومنه فإن الاستثمار هو دالة متزايدة في كل من العائد الحقيقي على الودائع والعائد المتوسط على رأس المال، ومنه توصل ماكنون الى ضرورة تحفيز الادخار لدى الدول النامية لتمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الطلب الحقيقي على النقود في شكل أرصدة نقدية وودائع عن طريق رفع معدل العائد الحقيقي للنقود؛ حيث يفترض ماكنون ان الدول النامية لا تساهم مباشرة في تراكم رأس المال، وإنما يقتصر دورها في تحديد معدلات الفائدة على الودائع والتحكم في عرض النقود¹. وبالتالي دعا ماكنون Mc kinnon الى تطبيق سياسات التحرر المالي لرفع العوائد على النقود؛ وهي الحل الأمثل حسب رأيه لتفعيل الوساطة المالية وقدرتها في تجميع الادخار لتحقيق التطور والتعمق المالي.

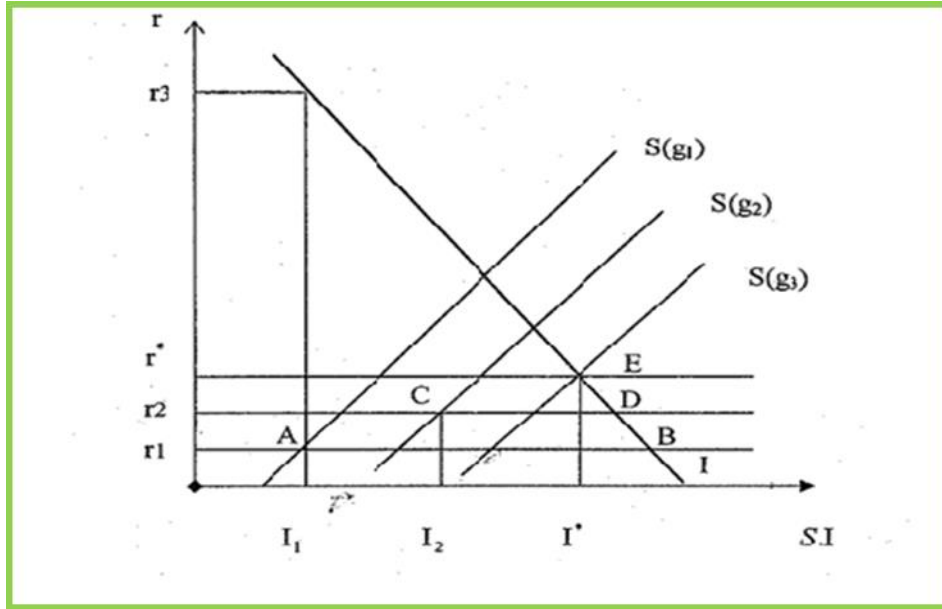
2- أعمال شاو Edward S. Shaw

يعد كتاب " التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" الذي نشره شاو Shaw عام 1973 إسهاما مكملًا لما قدمه ماكنون حول التحرير المالي ودوره في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية. غير أن شاو ركز في كتابه على التعمق المالي وأشار إلى أنه ضروري في تحقيق النمو الاقتصادي، مع تفعيل دور الوساطة المالية لتحقيق الأثر الإيجابي للتحرير المالي شرط تحرير معدلات الفائدة الحقيقية؛ والتي يجب أن يخضع تحديدها إلى قوى السوق ويتوقف ذلك أساسا على عرض وطلب الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار، كما أشار إلى أن زيادة الادخار لن تتأتى إلا من معدلات فائدة حقيقية موجبة؛ بحيث تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية، فترتفع بذلك معدلات النمو الاقتصادي².

¹ Baptiste vente, **Les Approches Théorique De La Libéralisation Financière**, OP.CIT. P20.

² Edward S. Shaw (1973), « **Financial deepening in economic development** », Oxford University Press, New York, U.S.A P15.

الشكل: (1-4): تأثير معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار



Source :Baptiste venet, **Les Approches Théorique De La Libéralisation Financière Et Développement Economique**, Université Paris IX Duphin, 2001.P 34

ينطلق تحليل شاو Shaw من افتراض أن المؤسسات المالية تتوسط بين المدخرين والمستثمرين ووجود علاقة بين الادخار ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبر شاو Shaw أن الاستثمار (I) دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي (r) والادخار (S) دالة متزايدة في كل من معدل النمو الاقتصادي (g) ومعدل الفائدة الحقيقي (r).

كما أن معدلات النمو الاقتصادي مرتبة كما $(g_1 < g_2 < g_3)$ ومعدلات الفائدة (r_1) و (r_2) تمثل حالتين لمعدلات الفائدة الحقيقية المحددة من قبل الدولة (سياسة الكبح المالي).

معدل الفائدة الحقيقي التوازني في السوق هو (r^*) الذي يتساوى عنده الادخار والاستثمار أي: $(I^* = S^*)$ ويحقق $(r^* > r_1 > r_2)$.

عند معدل الفائدة الحقيقي على الودائع البنكية المحدد من طرف الدولة (r_1) يكون النمو الاقتصادي عند معدل (g_1) (r_1) أدنى من مستواها التوازني في السوق، يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار والاستثمار ويجعل الادخار غير كاف لتغطية الاستثمار، وهذا ما يظهر في

المنحنى؛ حيث أن الجزء [AB] من الطلب على الاستثمار لم يحصل على التمويل اللازم نظرا لعدم كفاية الادخار¹.

إن رفع معدل الفائدة الاسمية من (r_1) إلى (r_2) يؤدي إلى زيادة الادخار، لكن لا يغطي الاحتياج الكامل للاستثمار، وهذا ما يظهر في الشكل (1-4) حيث ينتقل العجز في تغطية الاستثمار من الجزء [AB] إلى الجزء [CD] محققا بذلك انخفاضا تقسره زيادة مستوى الاستثمار حجما ونوعا، لأنه حتى تقوم البنوك بتمويل استثمار ما يجب أن تكون مردوديته أكبر من معدل الفائدة الحقيقي (r_2) ، وبالتالي تخفي المشاريع الاستثمارية ذات معدلات المردودية الأقل من (r_2) مما يؤثر إيجابا على نوعية الاستثمار، ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى معدل أعلى (g_2) الذي يرتبط به مستوى أفضل للادخار $S(g_2)$ وبالتالي يزداد حجم الاستثمار من (I_1) إلى (I_2) ، $(CD > AB)$ ².

عند معدل الفائدة التوازني r^* الذي تتقاطع عنده دالة الادخار $S(g_1)$ مع منحنى الاستثمار I_1 ، يتم تغطية كل الاستثمارات ليصل حجمها إلى I^* وهذا عند مستوى نمو اقتصادي مرتفع (g_1) ، وهو الوضع الأمثل الذي تتحقق عنده معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، وترتفع عنده أحجام الادخار والاستثمار وكذلك تتحسن نوعية هذا الأخير³.

أما إذا تم تحديد معدلات الفائدة على القروض من طرف البنوك، فإنه سوف يكون عند (r_3) (عند مستوى استثمار I_1) فتحصل البنوك على هامش ربح مساويا للفرق $(r_1 - r_3)$ ، وبما أن القطاع المالي مقيد فإن هذا الهامش من الربح يمكن للبنوك أن تستعمله في المنافسة غير السعرية أو تقديم خدمات بنكية جديدة⁴.

وبالتالي فإن تحليل Shaw و Shaw خلص إلى الأثر الإيجابي للتحرير المالي على معدلات الفائدة الحقيقية التي يعتبرها قناة لتراكم رأس المال الموجه نحو الاستثمارات لتحقيق مستويات عالية في النمو الاقتصادي.

¹ Edward S. Shaw (1973), op.Cit, p15.

² Baptiste vente(2000) , Op.Cit, p05.

⁴ Ibid, P 24.

تتوافق أعمال كل من ماكنون Mc kinnon وشاو Shaw بخصوص التحرير المالي واعتباره شرطا أساسيا لدعم وتيرة النمو الاقتصادي كما اتفقا على الأثر الإيجابي لرفع معدلات الفائدة على تراكم الادخار الموجه للاستثمار. وذلك بالرغم من الإنطلاق من فرضيات مختلفة في التحليل.

فماكنون Mc kinnon يشرح نظريته في تكاملية النقود في إطار اقتصاد مجزأ؛ بحيث تعد النقود قناة تراكم رأس المال المخصص للاستثمار، وأن التمويل ذاتي، ولا تمنح البنوك قروضا، في حين نجد أن شاو Shaw أدرج عنصر الوساطة المالية وركز على أهميته في تراكم رأس المال وتحسين نوعية الاستثمار بعيدا عن التمويل الذاتي؛ إذ يفسر تحسين نوعية الاستثمار بالتوجه نحو الإقراض والبحث عن المشروعات ذات العوائد المرتفعة على رأس المال مقارنة بتكلفة الاقتراض، ويتحدث عن كفاءة الأسواق المالية التي تسمح بتحقيق معدل الفائدة التوازني، ويختلف مع ماكنون الذي يفترض تخلف الأسواق المالية في الدول النامية.

المطلب الثالث دراسات وأبحاث مساندة لأعمال MCKINNON و SHAW:

لم تمنع حداثة موضوع التحرير المالي تأييد العديد من الاقتصاديين لأعمال ماكنون Mc kinnon وشاو SHAW، والذين اقتنعوا بأهمية الدور الذي تؤديه هذه السياسة في زيادة النمو الاقتصادي. ومن بين الاقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج نجد من أبرزهم ماكسويل فري Maxwell Fry الذي قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة، وتوصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة ب 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 0.5%¹.

¹ بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، أبريل 2005، بشار، ص 04.

كما توصل كل من Kapur (1976)¹ و Galbis (1978)² إلى أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية مؤدياً إلى تحسين مجالات الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. ويفسر Kapur الأثر الإيجابي لتحرير معدلات الفائدة الاسمية على الودائع بالشكل الذي يقلل من معدلات التضخم، أما Galbis فيجمع بين فرضيتي ماكنون Mc kinnon وشاو Shaw بخصوص التمويل، فيقسم الاقتصاد إلى قطاعين؛ أحدهما تقليدي يعتمد على التمويل الذاتي (فرضية ماكنون Mc kinnon)، والقطاع الآخر متطور يعتمد على القروض في التمويل (فرضية شاو Shaw).

أما Gelb (1989) ، فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والنتائج الداخلي الخام لعينة تتكون من 34 دولة نامية في الفترة (1965-1985)؛ فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج المحلي الخام في هذه الدول زاد بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة .

وحاول كل من Roubini و Martin-salo (1992) أن يصنعا نموذجا يبين التأثير السلبي للكبح المالي على أداء المؤسسات المالية وانعكاسه على تعبئة الادخار، وكذا على النمو الاقتصادي³.

يشير Bekaert and Harvey (1995)؛ إلى أنه إذا اعتمدت الدول المنعزلة سياسة التحرير المالي، فإن حرية حركة رؤوس الأموال تؤدي إلى تساوي درجة الخطر والقضاء على فارق الخطر على مستوى كافة الأسواق⁴.

¹ Basant K. Kapur (1976), « Alternative Stabilization Policies For Less-Developed Economies », Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 84(4), August 1976 (PP. 777-95). Available at the following URL: <http://www.jstor.org/discover/10.2307/1831332?uid=3737904&uid=2129&uid=2&uid=70&uid=4&sid=21102675038527> (Accessed mars 2014)

² Baptiste vente(2000) , Op.Cit , PP04-05.

³ Amal Ben Hassena, Op.Cit, P27.

⁴ بن معزوز محمد زكرياء، كمال حمادة، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، 1970-2010 مقارنة قياسية، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 35 - سبتمبر 2013، ص 70.

وفي دراسة أخرى لـ Henry¹ (2004)، يناقش قضية فتح سوق مالي لدولة نامية سوف يؤدي إلى تراجع حصة ربح السهم بـ 240 نقطة، في حين أن معدل نمو الناتج سوف يرتفع بنسبة 1.1 % وأن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي سيزيد بنسبة 2.3 %.

وفي بحث آخر لـ Bekaert وآخرون (2005)؛ وجد الباحثون بأن المستثمرين الأجانب يضغطون على المؤسسات المحلية حتى تلتزم بالمعايير الدولية، مما يساهم من تقليص التمييز بين التمويل الداخلي والخارجي، وبالتالي تحسين نوعية حوكمة الشركات المحلية².

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي:

ظهرت عدة دراسات تعارض منهج MCKINNON و SHAW في التحرير المالي، من أبرزها ما جاء به Davidson (1986) و Asimakopoulos (1986)، حيث يشيران من خلال أبحاثهما أن زيادة الاستثمار الأجنبي تزيد من حدة القروض البنكية وزيادة أعبائها³، وقد تمحورت معظم الانتقادات حول ثلاث نقاط أساسية نبرزها في الآتي:

1- افتراض الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الادخار

والاستثمار:

انتقد رواد المدرسة الكنزوية نظرية التحرير المالي فيما يخص الأثر الذي يفترض أنه إيجابي لإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار والاستثمار، حيث أثبتت الدراسات التجريبية على الأنظمة المالية المحررة عكس افتراض العلاقة الإيجابية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار.

¹ Henry, P., **Capital Account Liberalization, the Cost of Capital, and Economic Growth**, Working Paper no. 9488, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2004.P25.

² Bekaert, G., Harvey, C., Lundblad., **Does Financial Liberalization Spur Growth?**, Journal of Financial Economics, Vol. 77, no. 1, 2005, PP 3-55.

³ Fatma Wyème, **La relation finance- développement: un éclairage par le modèle de vecteur à correction d'erreurs pour cas du système financier tunisien**, Université Paris IX- Dauphin, France, 2000,P7.

وقد توصل كل من Dutt و Burkett (1991)؛ إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يسبب انخفاض الطلب الفعال والذي يعد بدوره نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح، وبالتالي ينخفض الاستثمار، ومن ثم الإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الإيجابي، لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للإقراض¹.

كما وجد Bandiera (2000)، بعد دراسة أجراها على 10 دول نامية حيث بينت أنه لا توجد علاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار².

ولم يقتصر الأمر على الدول النامية فحسب، إذ توصل كل من الباحثين Mahar و Williason عام (1998)، إلى أن ارتفاع الادخار في اليابان وبعض دول شرق آسيا، لا يعد نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وإنما لنوعية المنتجات البنكية المقدمة في الاقتصاد³.

2- افتراض مثالية الأسواق المالية في الدول النامية:

يرى Weiss و Stiglitz (1981) أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي على الإقراض ، كلما أصبحت الاستثمارات عرضة للمخاطر، وزاد احتمال توقف المقرض عن السداد، وبالتالي تنخفض أرباح البنك المتوقعة⁴.

¹ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 45.

² غربي ناصر صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ Nasser ary tanimoun, *liberalisation financière en Corée, Thaïlandais et Malaisie*, Université de Poitiers 2004, P3.

⁴ Numidia BOUAICHI & Pr Farid YAICI, *Libéralisation financière et développement financière approche comparative entre l'Algérie, Le Maroc et la Tunisie*, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14, Bédjaia, P92.

واستطاع الباحثان الخروج بنتيجة مهمة مفادها وجود معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض (i^*) فإذا تجاوزت معدلات الفائدة التي تمنحها البنوك المعدل الأمثل، يؤدي ذلك إلى تراجع الأرباح المتوقعة للبنوك¹. وهذا راجع لسببين:

- ❖ الاختيار ذو المخاطر المتضادة*،
- ❖ تغيير طبيعة المشروع (ظاهرة الحافز).

كما تعاني الأسواق المالية للدول النامية من مشكلة عدم تناظر المعلومات، وتتجسد هذه المشكلة في جانبين:

1. الاختيار السيئ،
2. الخطر الأخلاقي.

وفقا لنموذج Weiss و Stiglitz فإن لضعف الأسواق المالية وعدم كفاءتها في الدول النامية أسبابا تتعلق بعدم تناظر المعلومات، وتتمثل في نقص المعلومات الرقابية الخاصة بأنشطة المؤسسات التي توظف الأموال؛ مما يرفع من درجة المخاطرة، كما أن هذه الأنشطة في الدول النامية تفتقد إلى التأمين ضد المخاطر المالية، وتعاني الأسواق المالية لهذه الدول من التمزق المالي؛ بحيث فشل مؤسسة مالية كبيرة قد ينتشر في النظام المصرفي كليا في ظل غياب التأمين الحكومي، إضافة إلى عدم كفاءة الأسواق المنافسة في النظام المالي، والعمل في ظل المنافسة غير الكاملة².

3- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:

لقد قام كل من ماكنون MCKINNON وشاو SHAW بتحليل دور أسواق التمويل غير الرسمية في كتابيهما سنة 1973، إلا أنهما لم يدخلاهما في نموذجيهما، وذلك ما يعاب على نماذج مدرسة

¹ رونالد ماكينون، مرجع سبق ذكره، ص 122.

* سوف يتقدم المقترضون الأكثر ميلا للمخاطرة لطلب الحصول على ائتمان من البنك، بينما سوف يتراجع المقترضون الذين يكرهون المخاطرة والذين يعتبرون الأكثر أمانا، بافتراض أنهم لا يتهربون من السداد، ويخرجون من قائمة طالبي الحصول على قروض.

² محمد حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص ص 762-764.



ستانفورد، حيث أن هذه الأسواق تعد من أهم الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاديات السائرة في طريق النمو، وتلعب دوراً مهماً في تمويل القطاعات المنتجة خاصة في ظل الكبح المالي، حيث يجد أصحاب العجز وذو الفوائض المالية في القطاع غير الرسمي ملجأً للتوظيف والتمويل¹. كما أن القطاع المالي غير الرسمي حسب أعمال Taylor (1983) و Van Wiginbergen (1983) و Buffie (1984)؛ فإنه يتميز بكفاءة نسبية في تخصيص الموارد المالية باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية (نظراً لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدرتها على منح القروض)².

المبحث الثالث: عناصر ومؤشرات التحرير المالي

انطلاقاً من أن التحرير المالي يتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءته وإصلاحه، وهذا بمفهومه الواسع، وأما المفهوم الضيق فيقصد به تحرير العمليات في السوق المالي، وذلك بإلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على العمل المالي والمصرفي، وعلى حركة مختلف أشكال رؤوس الأموال، من خلال إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها، أو التقليل من احتكار الدولة لها، وتحرير معدلات الفائدة استجابة لمتطلبات السوق وتعزيز تنافسية هذه الأخيرة.

كما يعرف التحرير المالي عدة أنواع حسب معيار التصنيف، فمن حيث الأولوية والشمولية ينقسم التحرير المالي إلى قسمين؛ تحرير مالي داخلي، وتحرير مالي خارجي؛ بحيث يعد هذا الأخير تكملة للتحرير المالي الداخلي، ويعبر عن انتهاء إجراءات التحرير المالي الداخلي بالشكل الذي يضمن التطور المالي وانفتاح القطاع المالي على النظام المالي العالمي.

¹ Baptiste venet , **les critiques de la théorie de la libéralisation financière**, Université Paris IV Duphin, 2000 , P9

² بوزيان محمد، مرجع سبق ذكره، ص6.

سنحاول توضيح أركان هذه المفاهيم من خلال الوقوف على أنواع التحرير المالي، عناصره، مؤشرات، وصولاً إلى شروط ومتطلبات نجاح سياسة التحرير المالي حسب ما ورد في الأدبيات الاقتصادية.

المطلب الأول: أنواع التحرير المالي

يشمل التحرير المالي كلا من التحرير المالي الداخلي (المحلي)، والتحرير المالي الدولي (الخارجي).

1- التحرير المالي الداخلي:

1-1 تحرير معدلات الفائدة:

- والتي تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة والدائنة. كما أن تحرير سعر الفائدة قد يأخذ أحدا الشكلين؛ إما التحرير السريع، أو التحرير التدريجي¹ لسعر الفائدة، بحيث:
- التحرير السريع والكامل لسعر الفائدة في فترة زمنية قصيرة؛ حيث يترك للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة وفقاً لظروف السوق ودون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية.
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة؛ حيث تتحول وفقاً لهذه الاستراتيجية أسعار الفائدة المدارة، وكذلك القواعد المنظمة لها إلى نظام التحرير عبر فترة زمنية طويلة، وبعد أن يكون قد تم تهيئة البيئة الاقتصادية المحيطة لمثل هذا التحرير (أي أن تكون الظروف الاقتصادية مستقرة وملائمة).

2-1 تحرير القروض:

والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة؛ أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان البنكي² وكذلك إلغاء ما يلي :

¹ بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 201.

² Amal Ben Hassena, Op.Cit.



1-2-1 تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية؛

2-2-1 تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض؛

3-2-1 تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض (قصيرة متوسطة طويلة الأجل).

3-1 إلغاء الاحتياطات الإلزامية: وهي الاحتياطات التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء إيداعها على عائد. ويمكن بدل الإلغاء التخفيض من الاحتياطات المودعة لدى البنوك المركزية من طرف البنوك التجارية؛ بحيث يعد هذا الإجراء بمثابة تعطيل أرصدة نقدية عن وظيفتها في النظام البنكي.

2 تحرير المنافسة البنكية: وتتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، كما يرى مؤيدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح، فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة، وتشجيع الادخار، وإلى كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي¹.

2- التحرير المالي الخارجي(الدولي):

يتمثل التحرير المالي الخارجي في إلغاء القيود على معدلات حساب رأس المال، وهو أمر لازم للتحرير والانفتاح الاقتصادي، والمقصود بالتحرير المالي الخارجي التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات²، ويشمل تحرير حساب رأس المال المعاملات الآتية³:

¹ Elryah Yagoub (2014), **Financial liberalization, reforme and bank performance: evidence from malysian slamic banks**, IOSR journal of economics and finance(ISOR-JEF) vol 3, issue2, ver 2. P32.

² Amal Ben Hassena, Op.Cit, 33.

³ شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 43.

1-2 تحرير الأسواق المالية :

والذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم سندات، صكوك، سوق رأس المال، أوراق استثمار، والمشتقات، وغيرها من الأدوات المالية)، وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل)، أو على مبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها المقيمون في الخارج (تدفقات للخارج).

2-2- الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية:

تتمثل إجراءات التحرير في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل، أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمارات، أو على بيع وشراء العقارات، التي تتم محلياً بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

المطلب الثاني: عناصر التحرير المالي

أقرت معظم الدراسات السابقة بأنه مهما اختلفت إجراءات وشروط التحرير المالي إلا أنها تشمل ثلاثة جوانب رئيسية وفقا للمعادلة التالية:

$$FL = \frac{1}{3}LBS + \frac{1}{3}LFM + \frac{1}{3}CAL$$

حيث:

LBS: تحرير النظام البنكي المحلي (Liberalization of the Banking System)

LFM : تحرير الأسواق المالية (Liberalization of Financial Markets) .

CAL: تحرير حساب رأس المال (Capital Account Liberalization) .

FL : التحرير المالي (Financial Liberalization).

1- تحرير النظام البنكي الداخلي : يشمل تحرير النظام البنكي الداخلي ثلاثة عناصر أساسية¹:

1-1 تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة:

وذلك من خلال الحد من الرقابة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها، وبالتالي تتحدد حسب قوى السوق.

2-1 تحرير القروض:

ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية التمييز من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، وبالإضافة لذلك إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإلزامية المفروضة على البنوك التجارية.

3-1 تحرير المنافسة البنكية:

والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.

2- تحرير الأسواق المالية:

يتم ذلك بعدم تقييد حرية المستثمر الأجنبي عند حيازته أو امتلاكه للأصول والأوراق المالية المصدرة باسم جهات محلية في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد؛ أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنه².

¹ محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2009، ص 8.

² حريري عبد الغني، "أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود ومالية فرع العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2007، ص ص 64-65.

3- تحرير حساب رأس المال:

ويقصد به العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية. كذلك يتضمن حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف أشكالها العابرة للحدود¹. ويركز خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص على أمرين هما:

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، إنما يتطلب ضبط الإجراءات المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين².

وبناء على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير النظام البنكي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال)، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة .

المطلب الثالث مؤشرات التحرير المالي:

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها لقياس درجة التحرر المالي وتطور النظام المالي، وسنحاول التطرق إلى أبرز ما تداول منها في أبحاث الاقتصاديين- وخصوصا تلك المدرجة في الدراسات التجريبية -فيما يلي³:

¹ يوسف عثمان ادريس، تحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، المجلد 41، العدد 03، ص 50.
² بن معزوز محمد زكرياء، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13، 2011، ص 06.

³ Numidia BOUAICHI, Op.cit., PP 96-102.



- 1- **حجم الوساطة المالي "M2/PIB":**
ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، والودائع الجارية والنقود السائلة (نسبة للنتاج الداخلي الخام (PIB)، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.
- 2- **معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام:**
يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الادخار بصرف النظر عن أجله كما أنه يختلف عن المؤشر الأول "M2/PIB" بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الادخار، وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- 3- **معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام:**
يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة ومتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.
- 4- **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام:**
يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص؛ حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تنويع المخاطر، بالإضافة

إلى تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بأكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: متطلبات التحرير المالي

يشترط نجاح سياسة التحرير المالي توفر مجموعة من المتطلبات قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي، حيث يجب مراعاتها، وذلك ما أقره MCKINNON بعد جملة الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي، بالإضافة إلى فشل تطبيق سياسة التحرير المالي عند بعض الدول مثلما وقع للشيلي، حيث قام MCKINNON ببناء نموذج جديد عام (1991)، والذي ركز فيه على عنصرين مهمين اعتبرهما كشرط أساسي لتطبيق ونجاح سياسة التحرير المالي؛ يتمثل أولهما في استقرار الاقتصاد الكلي، أما ثانيهما فهو التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي دون إهمال الرقابة على الأنظمة المصرفية.

وتوالى الدراسات والأبحاث لتضيف لتحليل MCKINNON لمزيد من الدقة والتحليل حول شروط نجاح سياسة التحرير المالي، ولعل من أهمها ما يلي:

1- توفر بيئة اقتصادية مستقرة:

يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم، وعجز الموازنة، وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه¹. وتولى الأهمية إلى العناصر التالية:

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار،
- سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الاستقرار المالي،
- توافر قطاع مالي كفؤ ومستقر.

¹ ماكينون رونالد (1996)، مرجع سبق ذكره ص116.



2- توافر نظام قانوني وإشرافي مناسب: وذلك من خلال¹:

- توافر بنية مؤسسية وقانونية ملائمة،
- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية.

3- التدرج في تطبيق إجراءات التحرير المالي:

ثمة منهجان للتحرير المالي؛ أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأن في إجراءاته وتطبيقه يكون بحیطة وحذر.

¹ عاطف اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005، ص 88.



خلاصة الفصل:

لقد أدت الظروف التي عاشتها الأنظمة المالية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية لتدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية؛ بدافع اصلاح انظمتها المالية عن طريق تمويل عجز الميزانية بتكاليف منخفضة، استرشادا بنظرية "كنيز" التي دعا من خلالها إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، زيادة الانفاق الحكومي، فرض رقابة الدولة على النظام المالي، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي، لكن انعكس ذلك سلبا على الأنظمة المالية وفقا لما جاء به "ماكنون" و"شاو" بضرورة التخلي عن الكبح المالي، والانتقال إلى تطبيق سياسات التحرير المالي انطلاقا من الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي واستدامته.

إن نموذج التحرير المالي لايزال محل نقاش وجدل بين الخبراء الاقتصاديين، فمنهم من يرى في تطبيق نظرية Mc kinnon et Shaw، مسارا نحو تطوير الأنظمة المالية للدول النامية، وبالتالي دعم وتيرة النمو لديها شريطة أن يكون تطبيقها تدريجيا، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك، مبررا طرحه بأن التحرير المالي هو أهم أسباب الإضرابات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرفها هذه الدول.

وقد أكد الخبراء الاقتصاديون بأن نجاح سياسة التحرير المالي بنوعيه الداخلي والخارجي يتوقف على جملة من الشروط؛ من أهمها تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي، وملائمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير، كما يجب تبني نهج للتحرير المالي يتوافق مع طبيعة اقتصاد هذه الدول.

الفصل الثاني:

التقييم الأداء المالي في

البنوك

• مفهوم الأداء

المبحث
الأول

• مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك

المبحث
الثاني

• قياس الأداء المالي في البنوك

المبحث الثالث

تمهيد

دفعت التطورات المالية والاقتصادية التي حدثت في أواخر القرن العشرين بالدول إلى البحث عن سبل تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على ركائز عديدة، منها القطاع البنكي؛ حيث تساهم المؤسسات البنكية في تحقيق استراتيجيات التنمية بتمويل المشاريع الاقتصادية. فالقطاع البنكي يمثل قناة التدفقات النقدية التي تعد من أبرز مظاهر العولمة المالية.

نشأت العمليات البنكية في عهدة بابل في الألف الرابعة قبل الميلاد¹ وعرفت تطورات عديدة بتطور الأنظمة السائدة وتوالي الحضارات. لكن يبقى الحكم على فعالية الأساليب المنتهجة التي كانت تمثل عمل النظام المصرفي في أي حقبة من الزمن بما يتوافق مع متطلبات تلك الظروف. وتجدر الإشارة إلى أن أهم دور تقوم به البنوك منذ نشأتها هو التوسط بين المودعين والمقرضين، وكان لابد - لضمان قيامها بهذا الدور في ظل سرعة ارتفاع معدلات التطور الاقتصادي - من تقييم أداء القطاع البنكي؛ إذ يعد مؤشرا على سلامة المؤسسات البنكية وحمايتها من الإفلاس، وكذا مواكبة التطورات المالية العالمية.

وقبل التطرق إلى تقييم الأداء في القطاع البنكي لابد أن نعرج على تحديد وضبط المفاهيم المتعلقة بالأداء، وتقييم الأداء، وقياس الأداء، وذلك بتقسيم الفصل على النحو التالي:

1. المبحث الأول: مفهوم الأداء،
2. المبحث الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك،
3. المبحث الثالث: قياس الأداء المالي في البنوك.

¹ القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص 7-8.

المبحث الأول: مفهوم الأداء

يستعمل مصطلح الأداء في مواطن عديدة وفي مختلف المجالات والعلوم، غير أن المراد به هو التعبير عن الطرق والكيفيات المتبعة لتحقيق الأهداف الموضوعية، وقد ظهر استخدام هذا المصطلح في المجالات الرياضية ليستند إليه الباحثون الاقتصاديون عن تحليل الأوضاع المالية للبنوك، ويعتبر تحليل النشاط التسويقي لخدمات البنوك هو أول مجالات التسيير التي استخدم فيها هذا المصطلح.

المطلب الأول: تعريف الأداء

يأتي مصطلح الأداء في مقابل القضاء؛ يعني إتيان العمل المكلف به في الوقت لا في خارجه. أما في الكتابات الأجنبية فهو متأني من الانجليزية Performance التي تعني وضعية الحصان في السباق، ويعتبر الأداء هو النجاح؛ أي تمثيل دالة النجاح التي تتغير بدورها حسب تغير المنشآت و/ أو العاملين فيها¹.

لقد اختلفت تعاريف الأداء بين المنظرين الاقتصاديين، فهي تصنف ضمن المفاهيم الجوهرية في النظام المالي بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة، فمن خلال الأداء يمكن الحكم على النشاط المالي وآثاره على المحيط الداخلي والخارجي؛ ومن أهم التعاريف التي تطرقت للأداء نذكر ما يلي:

4. يعرف الأداء على أنه "انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً"².

5. وجاء في تعريف Millevent Broniley (1990) أن الأداء هو تجسيد لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالشكل الذي يجعل المؤسسة قادرة على بلوغ أهدافها³.

¹ Bourguignon A. **Performance Et Contrôle De Gestion, Encyclopédie De Comptabilité, Contrôle De Gestion Et Audit**, Sous la direction de : Benard Colasse Economica- janvier 2000, article70, P 932.

² 1. Eccles, Robert G., **Performance Measurement Manifesto**, *Hurra Business review*, Vol. 69, No.1, 1991, P131.

³ Miller Kent D., and Bromiley Philip, **Strategic Risk and Performance An Analysis Of Alternative Risk Measures**, *Academy Management Journal*, Vol. 33, No. 4, 1990, P757.

ويعتبر الأداء مفهوماً واسعاً ونشاطاً شمولياً مستمراً بالمؤسسة يهدف إلى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية بما يتلاءم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية بكفاءة وفعالية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ففي مجال التسيير يعبر الأداء عن الأفعال التي تحدث عبر فترات ومراحل من خلال العمليات وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن، وهو أحد المعاني الابتدائية التي اسندت للأداء والتي أثارها Bourguegnon ، أما المعنى الثاني فيتمثل الأداء في النتيجة الموجبة للنشاط، ويتم الحكم على عكس الأداء إما بنعت النتيجة بالمتوسطة أو السيئة¹.

ويقتر المنظرون الاقتصاديون صعوبة تحديد مفهوم عالمي للأداء، ويجتهد الباحثون لجعله مفهوماً وأكثر ووحاً من خلال الدراسات التي تدور حول الأداء في المؤسسات الاقتصادية، غير أنه يظهر كمفهوم أساسي في الأدبيات المالية والإدارية، وتختلف التعاريف حسب تحديد العوامل التي تؤثر في الأداء سواء بشكل إيجابي أو سلبي، ويرى شاربيوكس Charreaux أن مفهوم الأداء المطلق يؤدي إلى التشكيك في الأهداف المرجوة من خلال قياس هذا الأداء².

وقد استعمل مصطلح الأداء في الأبحاث والدراسات الاقتصادية الفرنسية للدلالة على مفهوم "الإنجاز" وهو يشير إلى أربعة معاني³:

- 1- نتائج العمل: وهو يتعلق بالنتائج التي يتم قياسها بمؤشرات تكون ذاتية أو مستقلة (خارجية).
- 2- النجاح: ويدرج الأداء للتعبير مباشرة عن نجاح، تحقيق نتائج إيجابية، أو تمثيل دالة النجاح لفرد أو نشاط معين.
- 3- الإجراء: يشير إلى النتائج والإجراءات العملية المتخذة في آن واحد.
- 4- القدرة: ويقترن بالإمكانات التي تسمح بتحقيق القدرة التنافسية.

¹ بل مقدم مصطفى، بل شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي، 14- 15 ديسمبر 2004، ص 02.

² Michel Diectch, et Joel Petey, **Mesure Et Gestion Du Risque De Crédit Dans Les Institutions Financières**, Revue banque Edition, Paris, 2003, P151.

³ Mouzian Fatma, **Effet Des Facteurs Macro-Economique Sur La Performances Des Banques Algériennes**, thèse doctorat, université Oran 2, 2016, Page 151.



ومن ثم يمكن إيجاد المبرر المنطقي لاختلاف التعاريف التي أدرجت في سياق توضيح مفهوم الأداء؛ إذ يرى بانز 1978، بأن الأداء هو السبب في موقف الإدارة، وهو يعني الكفاءة والفعالية¹. أما ميلز Miles (1986) فيربط الأداء بقدرة المؤسسة على تحقيق الحد الأدنى من الارتياح من طرف العملاء الاستراتيجيين².

وحسب Agbodan فإن المؤسسة الأكثر نجاحا من حيث الأداء هي الأنجح في إيجاد الفرص المربحة أو خلق هذه الفرص لتحقيق نمو الحصص السوقية³.

ويتمثل الأداء في المخرجات التي وضعتها المؤسسة في شكل أهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها⁴.

ويرى لورينو Lorrino أن الأداء هو كل ما يساعد على تحسين مزيج التكلفة والعائد، ولا يقتضي بالضرورة تخفيض التكاليف وزيادة العوائد كل على حده، إذ هو الفرق بين التكاليف والقيمة المقدمة في السوق، ففي التكاليف نجد أن بعض مراكز التكلفة هي مستهلكة للموارد وتساهم سلبيا في الأداء الكلي عن طريق زيادة تكاليفها، بينما تعد مراكز تكاليف أخرى مراكز ربح بالرغم من أنها مستهلكة للموارد غير أنها مصدر للعوائد. وتساهم في زيادة هامش الأداء الكلي للمؤسسة؛ وبالتالي يتوقف تعظيم أداء المؤسسة على تحديد هوامش مراكز الربح مراكز التكلفة. ومن ثم البحث عن سبل إنتاج كميات أكبر من المواد المستهلكة، بمعنى أن أداء المؤسسة يتجسد في الثنائية (تكلفة - قيمة) فتمثل التكلفة الاستهلاك الوسيط، بينما تمثل القيمة الحاجات التي يتم إشباعها؛ ويمكن إسقاط هذه الثنائية على المتغيرات الاستراتيجية داخل أي مؤسسة والتي تعبر عن (جودة- سعر)، (منفعة - سعر)، (كفاءة- فعالية)⁵.

¹ Antoine Sardi, **Audit Et Contrôle Interbancaire**, Edition AFGES, Paris, 2002, P46.

² Ibid. P47.

³ Agdoban Maror, Falbet Amoussagon, **Les Facteurs De La Performance De L'entreprise**, Jhon libbey Eurolex, Paris, 1995, P20.

⁴ توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص 03.

⁵ Philip Lorrino, **Compte Et Crédit De La Performance**, Edition d'organisation, Paris, 1996, PP47-48.



فمن خلال هذه الثنائيات تبين أنه لا يمكن تحقيق الكفاءة والفعالية معا، إلا أنه يمكن تعظيم الجانب الاقتصادي بالتحكم في تحقيق كفاءة عالية بالشكل الذي يسمح بالتقليل من الإنفاق¹. وبالتالي تعد كل من الكفاءة والفعالية أهم مكونات الأداء حيث يقصد بهما:

- الفعالية: هي أداء من أدوات مراقبة التسيير داخل المؤسسة وهذا من منطلق أنها معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف².

وتقاس الفعالية بقسمة المخرجات الفعلية على المخرجات المتوقعة أو بنسبة الإمكانيات المستخدمة إلى الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة³.

- الكفاءة: وهي قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية، وهي مقارنة المدخلات بالمخرجات وبالتالي هي تعبر عن الاستخدام للموارد بأقل تكلفة.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه المقاربة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة مسبقا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفي ظل القدرة على إيجاد أو خلق الفرص التي تزيد في حكم المردودية، وبالشكل الذي يتلاءم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية للمؤسسة. لتحقيق مستوى مقبول من الأهداف، خصوصا طويلة الأجل؛ من أجل الحكم على قدرة هذه المنشأة على إيجاد السبل المجدية والفعالة لضمان البقاء والتكيف والنمو والربح.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

اتخذ الأداء في الأدبيات الاقتصادية عدة تقسيمات، اختلفت على حسب المعايير التي اعتمد عليها الباحثون الاقتصاديون، وشاع تصنيف الأداء حسب أربعة معايير تتمثل في الشمولية، المصدر، الطبيعة، والمدى. وسنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف أنواع الأداء حسب هذه المعايير.

أولا: حسب معيار الشمولية

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى قسمين أداء كلي وأداء جزئي.

¹ الحسني فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2006، ص

222.

² الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 7، 2009، ص 219.

³ نفس المرجع السابق، ص 220.

1- الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي حققتها جميع الوحدات داخل المؤسسات ويعني بذلك قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ممكنة، وأهم عنصر يعكس الأداء الكلي لأي مؤسسة هو الربح، ولا يبرره نشاط وحدة معينة داخل المؤسسة، بل هو نتيجة العمل على وتيرة واحدة من حيث تدنية التكاليف، سواء تعلق الأمر بالوظيفة المالية توظيف الأموال بأقل تكاليف وتقليل المخاطر، أو وظيفة الإنتاج بتدنية التكاليف والرفع من الجودة¹.

2- الأداء الجزئي:

يقصد بالأداء الجزئي في ظل تقسيم المؤسسة إلى وحدات أو أقسام يتمثل في الهياكل التنظيمية للمؤسسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى، وتتحدد بطبيعة النشاط. فحسب المعيار الوظيفي يقصد بالأداء الجزئي أداء الوظيفة المالية، ووظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج... والتفاعل بين الأداءات الجزئية بنسب مختلفة داخل المؤسسة هو ما ينتج عنه الأداء الكلي لها².

ثانياً: حسب معيار المصدر

ينقسم الأداء حسب معيار المصدر إلى أداء داخلي ينتج عن عوامل داخل المؤسسة، وأداء خارجي لتأثر المؤسسة بالعوامل الخارجية.

1- الأداء الداخلي:

وهو الأداء الذي يتعلق أساساً بالعناصر الفاعلة داخل المؤسسة، ويعكس قدرة القائمين على التسيير في تحقيق الأهداف المسطرة عن طريق الإجراءات المتخذة، والتي يترتب عنها النتائج الفعلية انطلاقاً من استغلال الموارد المتاحة، ويتطلب الأداء الداخلي توفر المعلومات اللازمة قبل اتخاذ القرارات، وتحديد متغيرات العمل الذي يعتمد عليها لتحقيق الأهداف³. ويعتبر الأداء الداخلي هو تفاعل بين الموارد الضرورية لنشاط أي مؤسسة المتمثلة في الموارد البشرية،

¹ مزهودة عبد المالك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، 2001،

ص 89.

² Establien, *Si Nous Partions De La Performance Dans Votre Entreprise*, Edition Eyrolles, Paris, 1988, P03.

³ Benard Matoray, *Contrôle De Gestion*, libraire Nuibert, paris, 1999, P236.



المادية، المالية والتي يعبر عن أدائها بالأداء البشري، الأداء التقني،.. بحيث يتمثل الأداء البشري في أداء أفراد المؤسسة؛ الذين يمكن اعتبارهم موارد استراتيجية قادرة على خلق القيمة المضافة؛ من خلال استثمار مهاراتهم في دعم التنافسية. أما الأداء التقني فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على توظيف استثماراتها بطرق فعالة.

2-الأداء الخارجي:

وهو الأداء الحاصل في تفاعل العناصر المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه العناصر في الأعدان ذوي العلاقات التعاقدية مع المؤسسة، وغالبا ما تشمل المساهمين والمؤسسات المالية، ولا تتسبب المؤسسة في حد ذاتها في أحداث هذا الأداء، إنما يظهر في النتائج التي تحققها المؤسسة كارتفاع رقم أعمالها نتيجة لارتفاع سعر البيع، أو خروج أحد المنافسين....

تكمن أهمية تحديد الأداء حسب المصدر في تحليل النتائج التي تحققها أي مؤسسة للوقوف على العوامل المسببة للعجز أو الفائض، وهل تعود للمؤسسة أم للمحيط، ويسهل القيام بذلك في حال قياس الأداء الداخلي أو الخارجي بطرق كمية في ظل توفر البيانات الكمية من أجل تحديد آثارها بالشكل الذي يسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية، وبقاء هذه المؤسسة داخل السوق متوقف على الأداء الداخلي؛ حيث يعطيها القياس إمكانية الحفاظ على هذا الأداء وتطويره، ويوفر بالموازاة معلومات حول المحيط الخارجي من خلال توضيح ما إذا كان هذا المحيط يشكل فرصة أو خطرا على المؤسسة¹.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة

أوجد Lalle (1992) من خلال بحثه في أداء البنوك عدة أنواع أخرى للأداء من خلال تقسيم الأداء حسب الطبيعة إلى أداء اقتصادي، مالي، اجتماعي، تكنولوجي، فني، تنظيمي، وتجاري.

¹ Benard Matoray, op.cit. P 237.

1- الأداء الاقتصادي

يمثل الأداء الاقتصادي صورة المؤسسة في المحيط الداخلي والخارجي؛ فهو يتمثل في الفوائض المالية الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، ربح...) وتخفيض تكاليفها، ويمكن قياس هذا الأداء وفق مؤشرين هما:

- ✓ مؤشر قصير الأجل يستند إلى النتائج الفورية التي تتحقق من النشاط التجاري.
- ✓ مؤشر متوسط وطويل الأجل يعكس إمكانية وضع أهداف مستقبلية جديدة تعود بالربحية على المؤسسة من خلال تدريب وتطوير مهارات، وتكوين العمال، أو ادخال تكنولوجيا حديثة، أو ابتكار منتجات جديدة.

2- الأداء المالي:

- شاع استخدام مفهوم الأداء المالي عند الحديث عن قياس أداء البنوك¹، فتوالت تعريفات الأداء المالي لتبين الوضع المالي للمؤسسات البنكية حيث يعرف على أنه:
- ✓ انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة².
 - ✓ يعرفه كلير كرتيلي وروبرت هانسن بأنه انعكاس للقرارات الخاصة بالسياسات المالية التي يتبناها المدير؛ كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة زيادة شريحة الأسهم الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الإجمالي، وسياسة خفض المصاريف والنفقات الإدارية.
 - ✓ ويعرف الأداء المالي بأنه جملة الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى كفاءة المؤسسة في توظيف مواردها المالية في الاستخدامات المختلفة.

¹ المعمري نبيل سعيد عبده ، العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية بتطبيق نظرية الوكالة، جامعة تعز، ص 971.

² علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف "، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 12.

أما بخصوص طرق تقييم الأداء المالي وكيفية قياسه فقد خصصت لها المباحث اللاحقة في هذا الفصل، وتعد محورا مهما في هذه الدراسة؛ إذ يتجسد من خلالها تقييم الأداء المالي للبنوك.

3- الأداء الاجتماعي:

تتحول الشروط التي يفرضها أفراد المؤسسة أو المحيط الخارجي إلى أهداف اجتماعية عند التخطيط، وترجمة التصورات إلى خطط واضحة الأبعاد والأهداف، وتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية يتزامن مع تحقيق باقي الأهداف، ولا سيما الاقتصادية منها، حيث يرهن الباحثون الاقتصاديون تحقيق الأداء الاقتصادي بتحقيق الأداء الاجتماعي. استنادا إلى مقولة " الاجتماع مشروط بالاقتصاد"¹.

ويعتبر الأداء الاجتماعي العلاقة بين الجهد الاجتماعي داخل المؤسسة وموقف الموظفين لذلك يصعب قياسه كميا. ويرى Bayed (1992) أن الأداء الاجتماعي هو مستوى الرضى الذي يحققه مستوى أي فرد داخل المؤسسة، ويعتبر ان الأداء الاجتماعي هو الحد الأدنى من الاختلالات التي تؤثر على ظروف العمل بالمعنى الواسع، ويخضع تحليل الأداء الاجتماعي إلى ظروف عمل الموظفين، والإجراءات التي يتبناها المسيريون. ويعد كل من المناخ الاجتماعي ورضى الموظفين أهم معايير يقدم على أساسها مؤشرات لقياس الأداء الاجتماعي وتتمثل فليما يلي:

- طبيعة العلاقات الاجتماعية وانعكاساتها على وضع القرارات الجماعية،
- مستوى رضى الموظف الذي يقاس عن طريق الاستبيان أو استطلاع الرأي،
- درجة أهمية النزاعات داخل المؤسسة، الإضرابات، التعيين، حوادث العمل،

4- الأداء التكنولوجي:

يمكن الحكم على الأداء التكنولوجي لأي مؤسسة عند وضعها أهدافا تكنولوجية أثناء التخطيطي مثل السيطرة على مجال تكنولوجي معين.

¹ AC Martrrent, *l'entreprise dans un monde en changement*, Edition, swil-ouveriers, paris, 1992, PP 106-108.

5- الأداء الفني:

يتمثل الأداء الفني في الطرق التي تستخدم بها المؤسسة مواردها المتاحة بكفاءة، وتعكس التنظيم والابتكار والابداع في شؤون التسيير داخل المؤسسة؛ من إدارة، إنتاج، وتسويق،... وبالتالي يركز الأداء الفني داخل المؤسسة على عاملين أساسيين؛ هما العامل البشري والعامل الفني¹.

ويقترن تحسن الأداء الفني بزيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف في ظل ثبات كميات العمل ورأس المال، كما يتطلب ذلك وضع أهداف تكنولوجية أثناء التخطيط مثل السيطرة على مجال تقني بناء على التكنولوجيا والإبداع داخل المؤسسة وتحديث الإجراءات والقوانين الداخلية وفقا لتطور المؤسسة وطبيعة مشاريعها.

6- الأداء التنظيمي:

عرفه Kalika (1988) بأنه التدابير المباشرة المرتبطة بالهيكل التنظيمي، وليس بعواقبه المحتملة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية داخل المؤسسة². وقد قدم Kalika أساليب قياس الكفاءة التنظيمية حسب أربعة معايير؛ تتمثل في احترام الهيكل التنظيمي، العلاقات بين المصالح، جودة تدفق المعلومات، ومرونة الهياكل داخل المؤسسة.

7- الأداء الاستراتيجي:

هو القدرة على الربط بين أداء المؤسسة الداخلي وبين لأهداف الاستراتيجية وفي الهيكل التنظيمي الحديث للمؤسسات أصبح الأداء الاستراتيجي هدفا رئيسيا، ولقيام بذلك تضع المؤسسة أهدافا استراتيجية مناسبة لطبيعة نشاطها، والعمل على إيصالها للأعوان الاقتصاديين بهدف تحويلها من أهداف استراتيجية طويلة المدى إلى أهداف تشغيلية.

¹ زهودة عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² Kalika M, *Structure D'entreprise, Détermination Et Performance*, Edition Economica, Paris, 1988, P340.

ومن أجل تحقيق الأداء الاستراتيجي لابد من القدرة على تحديد المزايا الاستراتيجية المكتسبة، والتي تعني قدرة المؤسسة على تطوير ميزة تنافسية مستدامة، وإيجاد فرص لخلق هوامش ربحية¹.

8- الأداء التجاري: هو قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات عملائها من خلال السلع والخدمات المقدمة حسب توقعات المستهلكين، مع مراعاة المنافسة والحصة السوقية، والبحث عن سبل التنسيق بين حاجات المتعاملين الاقتصاديين وزيادة الحصة السوقية. ويقاس هذا الأداء عن طريق:

- حصص السوق،
- ولاء ورضى الزبون،
- الربحية والمردودية حسب الزبائن، المنتج، السوق،...

رابعاً: حسب المدى

يصنف الأداء حسب معيار المدى إلى أداء على المدى القصير، أداء على المدى الطويل.

1- الأداء قصير المدى:

هو الأداء الذي يراد به مدى تحقق الأهداف التشغيلية على المدى القصير، ومقارنتها بالتوقعات الأولية، وحساب مدة ونسبة إنجاز هذه الأهداف، وتكون هذه الإيرادات دورية، فصلية، شهرية، حسب طبيعة نشاط المؤسسة، ويلجأ المديرون لدراسة الأداء على المدى القصير للتمكن من وضع التوقعات بخصوص أهداف المرحلة الموالية، ويعد تقييم الأداء في المدى القصير أحد أهم عناصر المراقبة الذاتية الداخلية بحيث يمنع غالباً من حدوث انحرافات كبيرة أثناء تسيير المؤسسة.

2- الأداء بعيد المدى أو المستدام

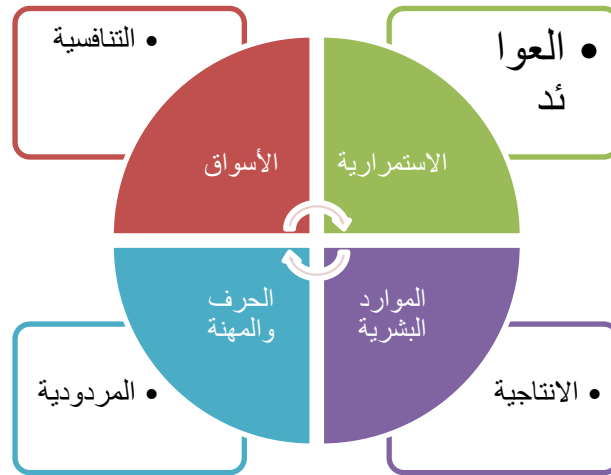
يلحق مفهوم الأداء المستدام بأداء أي مؤسسة تسعى للبقاء في السوق وزيادة حصتها السوقية وتعزيز تنافسيتها، حيث يقترن الأداء المستدام بالأهداف الاستراتيجية، والوقت المستغرق

¹ البغدادي عادل، علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي، دراسة تطبيقية، في عينة من الشركات الصناعية العامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65، 2007، ص 199.

لتحويلها إلى أهداف تشغيلية، ومن ثم إلى حقائق فعلية تتجسد من خلال نشاط المؤسسة، وقدرة المؤسسة على تحقيق هامش ربحية مع تحقيق الرضا للمتعاملين. ويعتمد الأداء المستدام على أربعة ركائز؛ حيث إهمال أي من هذه الركائز يهدد الأداء المستدام، وتتمثل فيما يلي:

- الاستدامة واستمرار زيادة العوائد،
- تعزيز التنافسية بالنسبة لركيزة الأسواق،
- استغلال إنتاجية الأفراد،
- مردودية الحرف حسب توظيفها وكفاءتها وخبرتها.

الشكل (2 - 1): ركائز الأداء المستدام



Source : Paul Pinto, **La Performance Durable**, Edition Dumond, 2003, P11.

المطلب الثالث: أبعاد الأداء والعوامل المؤثرة عليه

توجد علاقة بين الأداء كمفهوم، والأبعاد المستخدمة لقياسه، وأول من وضع هذه الأبعاد هو Moring وآخرون عام 1994، حيث أكدوا من خلال دراسة حول قياس الأداء ضرورة تمييز أبعاد الأداء قبل المرور إلى قياسه¹.

أولاً: أبعاد الأداء

¹ Moring, et Gauzenc c, Mesurer la performance des d'entreprise en l'absence d'indicateurs objectif quelle validité?, analyse de la pestilences de certains indicateurs, finance contrôle strategie, volume 03, N°2,PP 145-165.

وقد قام كل من Robini و Dass (1986) بدراسة التقارب بين التقييمات الذاتية للأداء والبيانات الموضوعية التي جمعوها عن الأداء، وسعوا إلى تقييم الأداء مباشرة من خلال إجراء مقابلات مع المدراء والمسيرين داخل المؤسسات.

وتنوعت الدراسات التي تطرقت إلى الأداء، وأعطى من خلالها الباحثون أبعاداً متعددة للأداء؛ حيث يركز البعض على الجانب الاقتصادي في الأداء، بينما يذهب البعض الآخر إلى الأخذ بعين الاعتبار الجانب التنظيمي والاجتماعي، وهذا من منطلق أن الأداء مفهوم شامل. وحسب التقسيم الذي جاء به الشيخ الداوي فإن أبعاد الأداء تتمثل فيما يلي¹:

1- البعد التنظيمي:

ويتجسد في مختلف الطرق والكيفيات التي تعتمد عليها المؤسسة في تسيير شؤونها التنظيمية للوصول إلى أهدافها وهو ما يقتضي وضع أسس ومعايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة ومعرفة آثارها على الأداء، كما أن هذا القياس يركز أساساً على الهيكل التنظيمي وليست له علاقة بالتوقعات الموضوعية بخصوص النتائج ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية². وهذا يعني توفر إمكانية وصول المؤسسة إلى مستوى مقبول من الفعالية انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاجتماعية والاقتصادية. وتتيح هذه المعايير فرص التنبؤ بالانحرافات ومعالجة الصعوبات التنظيمية في الوقت المناسب من خلال المظاهر التنظيمية التي تنتج عنها بدل اكتشافها عن طريق الآثار الاقتصادية.

2- البعد الاجتماعي للأداء:

هو مستوى تحقق الرضا لدى الأفراد داخل المؤسسة باختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشراً على ولاء الأفراد لمؤسساتهم، حيث يولى المسؤولون الأهمية القصوى لعنصر الرضا الوظيفي لأنه ذو تأثير قوي على النتائج الاقتصادية مستقبلاً، خصوصاً ما إذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال الجانب الاجتماعي للموارد البشرية، فيركز القائمون على تسيير شؤون مؤسساتهم بتوفير المناخ الاجتماعي الملائم لتحقيق الأداء الاقتصادي المرغوب.

¹ الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ورقة، 2010، ص 219.
² Yves Simon et Patriche joffre, *Encyclopédie De Gestion*, 2eme édition, Economica, 1997, p 220

ثانيا: العوامل المؤثر على الأداء

يعد الاختلاف حول تحديد مفهوم واحد للأداء مبررا منطقيا لاختلاف الباحثين أيضا حول تحديد العوامل المؤثرة عليه؛ خصوصا إذا ما كانت تصاغ هذه العوامل ضمن علاقات متبادلة أو متكاملة، وهو ما أدى بالباحثين إلى تحديد هذه العوامل أو حصرها من أجل توضيح كيفية تعظيم آثارها الإيجابية، وتقليل آثارها السلبية، حيث قدم Donaldson قائمة بأهم العوامل المؤثرة على الأداء وتمثلت في¹:

- الهيكلية،
- العملية الإنتاجية،
- الاستراتيجية،
- المحيط الذي تنشط داخله المؤسسة،
- القيادة،
- الثقافة،
- الخيارات التقنية،
- أسلوب الإدارة.

أما Kruger فقسم العوامل المؤثرة على الأداء إلى ستة أنواع وأسماها بالأجزاء الستة للأداء؛ والتي تتمثل في الأفراد الذين لهم تأثير على سياسة المؤسسة، الاستراتيجية، الإدارة، الإعلام، المحاسبة، والعملية الإنتاجية. ويرى أن تأثير هذه العوامل يتوقف على مدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين المؤسسة والمحيط².

كما تعتمد دراسات أخرى على تصنيف العوامل المؤثرة على الأداء إلى عوامل تقنية وتكنولوجية وعوامل بشرية تتمثل في المعرفة، الكفاءة، الخبرة، التدريب، المهارة، والقدرات الشخصية.

ويرى Kukoleca أن العوامل التي تؤثر في الأداء تنقسم إلى مجموعتين؛ العوامل الموضوعية وهي التي تتجسد في العوامل الاجتماعية والفنية، أما المجموعة الثانية فتتمثل بالعوامل التنظيمية³.

أما R-A Thietart فيرى بأن العوامل المؤثرة على الأداء تتمثل أساسا في التحفيز، المهارات، مستوى العمل والممارسات⁴.

¹ Chaabani, **Les Concepts De Performance Dans La Théories Du Management**, in la performance, faculté des sciences économiques et de la gestion, Safex, 1992, P24.

² زهودة عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ خنشورة جمال ، تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الاقتصاد، جامعة باتنة،

نوفمبر 1987، ص 16.

⁴ Raymond-Alain Thietart, **La Dynamique De L'homme Au Travail**, les éditions. D'organisation, Paris, 1977, P.51.

ومن خلال ما سبق نجد أن الباحثين يقدمون تقسيمات للعوامل المؤثرة على الأداء حسب الأداء المستهدف من خلال الدراسة، بحيث يبقى تحديد هذه العوامل يختلف باختلاف نوع الأداء، وطبيعة نشاط المؤسسة، ومجموعة من العوامل التي تخرج عن الأداء وعن المؤسسة. ومن ثم ذهب آراء أخرى لتقسيم العوامل المؤثرة على الأداء إلى عوامل خاضعة للمؤسسة، وعوامل غير خاضعة لها.

1-العوامل المؤثرة على الأداء متعلقة بالمؤسسة:

هي مجموعة العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة، لكن بصفة نسبية، بحيث تترابط العوامل الداخلية لدى المؤسسة وتتفاعل فيما بينها وبين عوامل خارجية أخرى، بالشكل الذي يجعل التحكم فيها محدودا، كما تتوقف خبرة المسيرين على قدرتهم على تحديد وحصر هذه العوامل من أجل تعظيم آثارها الإيجابية وتقليل آثارها السلبية، وتنقسم إلى مجموعتين:

1-1- العوامل التقنية: وهي مختلف المتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتشكل¹:

- المستوى التكنولوجي المستخدم داخل المؤسسة في الوظائف أو معالجة البيانات،
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتصميمها البنوي ونجاح تقسيمه ورشاته، مخازن، إدارة،
- نوعية وجودة المنتجات المقدمة وصورتها مقارنة مع نظيراتها في السوق،
- نوعية وجودة مدخلات الإنتاج،
- الموقع الجغرافي للمؤسسة،
- نسبة الإحلال بين الأفراد والآلات،
- مستويات الأسعار والقدرة الشرائية ومقارنتها بأسعار المنتجات.

1-2- العوامل البشرية: وهي مختلف المتغيرات والعوامل التي تؤثر على العنصر البشري داخل

المؤسسة؛ وتتمثل فيما يلي:

1-2-1- التحفيز:

يعد التحفيز العملية التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، هذا ما ترتب عنه العديد من التفسيرات والنظريات كنظرية تدرج الحاجات، نظرية العاملين، نظرية الحاجات

¹ Bernard Martory , op. cit, P.256

ل Mc Clelland، نظرية الانتظار. ويعد أصحاب هذه النظريات هم علماء نفسانيون. ويتمثل التحفيز في المؤسسة في الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف¹

وبالتالي يأتي التحفيز من خلال معرفة حاجات الأفراد داخل المؤسسة ومحاولة تلبيتها، أو بإشعارهم أو تنبيههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم. ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية. فدور المسير الجوهري في عملية التحفيز يكمن في معرفة كل حالة، وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، لتحقيق أو الحصول على أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

1-2-2- المهارات: يمكن تنظيم المهارات في ثلاثة مستويات:

- مهارة التقليد؛ وتمكن من إنجاز أو القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقاً،
- مهارة الإسقاط؛ تسمح انطلاقاً من وضعية معطاة، بمواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين بالوضعية الأولى،
- مهارة الإبداع، وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد. فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يكون مبدعاً في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها.

1-2-3- التكوين²:

- يعد التكوين نوعاً من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة. ويظهر دوره في تحسين الأداء كما يلي:
- رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنياتهم في العمل،
 - يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام،
 - يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

George R.Terry, Stéphan. G Franclin, **Les Principes Du Management**. Ed economica, 8 ed Paris ¹, 1985, p. 325.
Bernard Martory , op. cit, P.256²

2- العوامل المؤثرة على الأداء غير متعلقة بالمؤسسة

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التكيف للتخفيف من حدتها، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية، وعوامل سياسية قانونية¹.

2-1- العوامل الاقتصادية:

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي القائم الذي تخضع له المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات وانتهاج سياسات انكماشية، دعم قطاعات اقتصادية معينة، توجيه النشاط الاقتصادي، تدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي، وغيرها من الظروف الاقتصادية التي يمكن أن تتيح فرصا مربحة كتشجيع المنافسة واتساع حجم الأسواق².

2-2- العوامل الاجتماعية:

وهي مجموعة العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المحيط، وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات³. وتتمثل هذه العناصر في النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية. وتسمح الدراسات الاجتماعية بتقديم معلومات كافية عن المحيط الاجتماعي؛ الحاجات، الأذواق، ... وهو ما يساعد على توفير منتج يتوافق مع تطلعات الفئات المستهدفة من نشاط المؤسسة.

2-3- العوامل التكنولوجية:

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا على سلوك المحيط، كالاتحاد على شبكات الأنترنت من أجل توفير المعلومات الكافية عن المؤسسة، وحتى طرق التواصل مع ممثليها، وتوفير خدمات دون التنقل الفردي لمقرات المؤسسة.

¹ زهودة عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**. Edition Sirey, Paris, 1990, P.16.

³ Pierre Bergeron, **la Gestion Moderne: Théorie et Cas**. Gaetan morin editeur, Quebec, 1993, P.38.



2-4- العوامل السياسية والقانونية:

وهي عناصر خارجية لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها. تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات... وكل العوامل السابقة الذكر قد تشكل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها. من خلال ما تم عرضه حول العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول إن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، المتحكم في بعض منها، وغير متحكم في البعض الآخر.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في البنوك

يختلف الباحثون - عند التطرق إلى موضوع تقييم الأداء - في إدراج مصطلح تقييم أو تقييم؛ حيث يوجد جدل حول استخدام كلمتي التقييم والتقييم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقييم، ونفترض أنه لا يوجد فرق بينهما.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

سننطلق إلى تعريف تقييم الأداء مع التركيز على تعريف تقييم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي في البنوك.

أولاً: تعريف تقييم الأداء:

تعددت التعاريف حول تقييم الأداء وسنحاول التطرق لأهم ما جاء في سياق توضيح تقييم الأداء: يعرف التقييم على أنه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة¹.

لقد عرف على أنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة. بما يحقق الأهداف المرجوة منها"²

¹ Benoit Ndi zambo. L'Evaluation performance : Aspects conceptuels ; Séminaires ; L'Evaluation de la Performance le Développement de secteur public ; Banjul (Gambie)26-30MOI2003 P2

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009،

يعني تقديم حكم ذي قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفاً¹. من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم عن طريق مجموعة من المعايير والمؤشرات وهو جوهر عملية تقييم الأداء، أما العنصر الثاني فيتمثل في إصدار الحكم على ما تم قياسه، وهو الهدف من عملية التقييم.

ويتمثل تقييم الأداء في تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية². ويعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية تحتل المرتبة الأخيرة من العمل الإداري المستمر؛ وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة³ ومن ثم لا يتم تقييم الأداء إلا بعد نهاية الفترة المستهدفة في عملية التقييم، ويتم ذلك بقياس النتائج المحققة خلال هذه الفترة المحددة من أجل البحث عن نسبة إنجاز الأهداف، والتي تعبر عن الفعالية والاستخدام الأمثل للموارد الذي يعبر عن الكفاءة.

ويلحق الباحثون مصطلح تقييم الأداء بالرقابة حيث يرى البعض منهم أن تقييم الأداء هو خطوة رئيسية في العملية الرقابية ويكمن جوهر عملية تقييم الأداء في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً والوقوف على الانحرافات بين النتائج الفعلية والأهداف المسطرة، وتحديد المسؤولية الإدارية عنها، ويتبع هذه الأحكام الخطوات التصحيحية والتركيز عليها لتفادي الوقوع فيها لاحقاً. كما أن تقييم الأداء هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات أعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص. 30

² زهودة عبد المالك، مرجع سبق ذكره ص 95.

³ السيسى صلاح الدين، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية- ط 1- دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998، ص 232.

كما نظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة -وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع- بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية ، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية و يتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية، و يصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة و الأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.¹

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات، واستنادا لمجموعة من النماذج الاقتصادية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار وتبين وضعية المؤسسة تجاه الخطة التي تتبناها من جهة، ووضعيتها في السوق والبيئة التنافسية.

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي مفهوم قديم وشائع الاستخدام في الحكم على أداء المؤسسات البنكية كونه يسهم في توجيه البنوك، ووضعها في المسار الصحيح بما يتوافق مع أهدافها.

ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات.²

¹ قمرى زينة ، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية (الدراسة عبارة عن مداخلة)، جامعة 55.08.20 سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل :

<http://www.kantakji.com/media/2056/F264.doc> consulté le 14/03/2014 à 19 :18

² فهد، نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009، ص 27.

ويعرف تقييم الأداء المالي البنكي على أنه إصدار الحكم على جدوى القرارات المالية المتخذة من طرف إدارة المؤسسة من عدمها؛ والتي لا يمكن تحديدها إلا من خلال الدراسة المستفيضة لجملة من المتغيرات أو المؤشرات هي: المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية)، المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، التوازن المالي (تخصيص الموارد المالية المتاحة)، وأثر الرفع المالي¹.

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات؛ الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة بتاريخ معين، ويتم ذلك عن طريق إصدار حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية، المالية، والمادية. وعلى المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء يقصد به تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساعد هذا التشخيص على بناء وصياغة القرارات المتعلقة بالمراحل اللاحقة بخصوص إدارة الأصول وخصوص البنوك².

وهو عملية شاملة تستخدم فيها البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة، والحكم على الطرق التي أديرت بها الموارد خلال فترة زمنية معينة،³ غير أنه مفهوم ضيق إذا ما تمت مقارنته بتقييم الأداء، لأنه يتوقف على دراسة الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فقط. ومما سبق يمكن أن نقول بأن تقييم الأداء المالي هو إصدار حكم ذو قيمة على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محدد انطلاقاً من الأهداف الاقتصادية الموضوعة مسبقاً.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي في البنوك:

يتشمل جوهر النشاط البنكي في متابعة وتقييم الأداء المالي للبنك، وإجراء مقارنة مع باقي البنوك، لكن يبقى الحكم على فعالية وكفاءة استغلال الموارد مقترناً بأساليب التقييم المالي داخل البنك بغية التأكد من تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

¹ التجاني، وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، جوان 2015، ص 31.

² قريشي محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، دورية أكاديمية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرياح، العدد 2004/03، ورقة، ص 90.

³ قريشي محمد جموعي، مرجع سبق ذكره؛ ص 90.

1- تعريف التقييم المالي في البنوك

تقييم الأداء المالي في البنوك هو الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، بالإضافة للحكم على كفاءة وفعالية الأساليب المنتهجة من طرف مسيري البنوك، وتأثيرها على مردودية البنك على المدى القصير والطويل بالشكل الذي يسمح بمعرفة الوضعية المالية التي تتيح الفرص في السوق، وتحدد المركز التنافسي للبنك، والاعتماد على هذه المعلومات من أجل وضع مخططات للأداء المالي المستقبلي للبنك، بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للبنك¹.

ويتوقف تقييم الأداء المالي للبنوك على تحديد مدى سلامة المركز المالي للبنوك، ويلجأ في ذلك إلى دراسة الأهداف المالية للبنك؛ حيث تتطلب كل معايير ومؤشرات التقييم تحديد الأهداف مسبقاً والتي تتمثل بشكل عام في كل من التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، خلق فرص الابتكار، زيادة القيمة، والمحافظة على سمعة البنك. وبناء على جملة الأهداف تلجأ إدارة البنك إلى تحديد مؤشرات تقييم أداء البنك وتعيين مصادر معلومات التقييم².

وبذلك يتم تقييم الأداء المالي للبنوك من أجل تحديد كفاءة العمل البنكي، وتحليل وتقييم مستويات أدائه، ويفترض أن يوفر التقييم معلومات كافية عن مراكز القوة ونقاط الضعف لتوفير وسيلة كفؤة لترشيد الأداء، وإعطاء معلومات صحيحة عند تقييم الأداء³.

ومن ثم يمكن أن نعرف تقييم الأداء المالي البنكي بشكل دقيق على أنه إصدار حكم على طريقة التسيير المالي داخل البنوك، ومقارنة النتائج المحققة عمودياً وأفقياً. فالمقارنة العمودية تتمثل في مقارنة النتائج المالية داخل البنك مع الأهداف الموضوعية مسبقاً على المدى القصير وال المدى البعيد، أما المقارنة العمودية فهي مقارنة النتائج المالية داخل البنك -وبالضبط الربحية البنكية- مع باقي

¹ التجاني، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

² الجبوري مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، ص4.

³ حسن بشير محمد نور، قياس الأداء المالي للمصارف، صفحة على الخط، -http://www.sudanile.com/200805-19-17-18-25-17/973-2009-02-22-18-20-02.html تاريخ الاطلاع 20 جويلية 2017.

البنوك، وحصّة البنك في السوق على طول مدة تواجده في السوق. وتستمر طرق التقييم لتمد الرقابة بكامل المعلومات الضرورية من أجل وضع تقديرات للوضع المالية المستقبلية للبنك.

2- مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك

ويتم تقييم الأداء المالي في البنوك عن طريق أربع مراحل:

1- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم:

يرتكز التسيير بمختلف مستوياته داخل البنك على توفير المعلومات، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات، ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات ... فالمعلومات شيء ضروري في التسيير. ولا يتوقف العمل على توفير المعلومات فحسب، بل يسعى البنك للحصول على المعلومات بجودة وفعالية وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستدامة للمؤسسة.¹

وتتوفر المعلومات داخل المؤسسة من ثلاثة مصادر؛ حيث يلجأ إليها المسير، ثم يقوم بالموازنة بين هذه المصادر من أجل اتخاذ القرار المناسب، فهي تتأتى من الملاحظة الشخصية لسير تنفيذ الأعمال داخل المؤسسة، غير أنها لا تعد معيارا أساسيا للحكم على جودة المعلومات المتوفرة فهي لا تقدمها بصورة كمية، إضافة إلى استثناء المصالح الأخرى من الملاحظة². لذلك يلجأ المسيرون إلى التقارير الشفوية التي تتم عن طريق المحادثات والاجتماعات بين المسير والمرؤوسين داخل المؤسسة، وهي توفر معلومات حول الأوضاع العملية السائدة، لكن أهم المعلومات توفرها التقارير الكتابية التي توفر معلومات حول إنجازات المؤسسة، وتكون هذه المعلومات كمية. أما عن أنواع التقارير الكتابية فالبعض منها وصفية، والبعض الآخر إحصائية؛ تغطي نشاط المؤسسة، والأمثلة على هذا النوع من مصادر المعلومات كثيرة نذكر منها الميزانية، جدول حسابات النتائج...³

¹ Humbert Hesca, Elisabeth Lessa, **Gestion De L'information**. Edition Litec, Paris, 1995, P.20.

² George.R. Terry, Stephen.G. Franklin, op.cit, p.501

³ Ibid., P.502

2- قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها. والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها؟ فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير، والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه. ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداءها بناء على معايير الفعالية والكفاءة. مما سبق يتضح أن عملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. ففي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء، أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات.¹

فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

3- جمع بيانات التقييم

وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية، دراستها، بيان مدى دقتها، وصلاحياتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك؛ لتقوم بإجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك. ثم القيام بتحليل نتائج التقييم، وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها؛ لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.²

4- المرحلة التصحيحية: بعد الانتهاء من إجراءات التقييم للأداء المالي داخل البنك

تأتي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك، وتوفير

¹ Brigitte Dariath, *Contrôle De Gestion*, Dunod, Paris, 2000, P.P.124

² فهد، نصر حمود، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل¹.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك والجهات المستفيدة منه

أولاً: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء للبنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة، وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إبرازها في الآتي²:

1- يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تحويل الأهداف التقديرية إلى إنجازات حقيقية، وكذلك مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات، واقتراح المعالجات اللازمة لها، وهو يعكس الجمع بين الفاعلية والكفاءة بما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار.

2- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

3- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات، وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

4- تساعد عملية تقييم الأداء في توفير المعلومات لمختلف المستويات الإدارية داخل البنك والإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة، وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

¹ المرجع السابق، ص 34.

² - زاهر لطفى بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية، باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك لوطنية العاملة في فلسطين، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، 2011، ص 21

- الحسيني، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الراذرة، البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، 2000، 239-240.

- جبارة سيد محمد علي، تصميم نظام تقييم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

- 5- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 6- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك، وتقييم سلامة المركز المالي للبنك.
- 7- يقدم تقييم الأداء إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه. كما يحدد التقييم نوع التدريب الذي يحتاجه الموظفون، وتحليل النتائج لاستخدامها أيضاً في تقييم طرق التدريب، وتقييم المدربين داخل البنوك.
- 8- تسعى إدارة البنك إلى تحفيز موظفيها من أجل تحقيق انحرافات إيجابية من خلال مكافأة المصلحة أو الفرد الذي يساهم في تحقيق النتائج بما يتوافق مع أهداف المسير، ويؤدي أسلوب المكافأة إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة لتحسين الأداء داخل البنك.
- 9- يقدم تقيماً لقياس الأداء المالي لنجاح البنك كوحدة اقتصادية من خلال سعيها لمواصلة أنشطتها، من أجل تحقيق مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، فهو أشمل من كليهما في تعزيز الأداء الاقتصادي للوحدة لمواصلة البقاء ومواصلة العمل.

ثانياً: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

يبحث كل عون اقتصادي مهتم بخدمات البنك بمعرفة أدائه المالي، سواء كان هذا العون ينتمي إلى المحيط الداخلي أو الخارجي للبنك، ونوضح فيما يلي الجهات التي تستفيد هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي¹:

¹ - الشماخ خليل، المحاسبة الإدارية في المصارف، نقلاً عن عاصي، أمارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص ص 658-662.

- لايقة رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 51.

1- البنك:

تهتم إدارة البنك بإعداد تقارير تقييم الأداء المالي داخل البنك حسب الأوقات المتفق عليها من أجل ممارسة الوظائف الإدارية بناء على معطيات التحليل المالي الذي يسمح بمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط له وتحليل الانحرافات، وإجراء التغذية العكسية لتصحيحها، ويقدم تقييم الأداء المالي للبنك توفيقاً بين هدفي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المؤسسات تهتم بإجراء تقييم مالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك أحرى بالقيام بذلك؛ لأن تمويل البنك متوقف على الودائع.

2- البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي بإجراء رقابة دورية على البنوك، وتوجيه نشاطاتها من أجل ضمان تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك بناء على مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية. كما تعد هذه المعلومات بمثابة قاعدة بيانات لتقييم البنك المركزي للأداء المالي للبنوك.

3- المودعون:

ينطلق نشاط أي بنك من جهة الإيداع، لكن الحكم على نجاح واستمرارية البنك يتعلق باستمرارية الإيداعات البنكية، واستمرارية الودائع مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثاً عن العائد الأفضل، والتميز في الخدمة، والبعد عن المخاطرة؛ لذلك يبحث المودعون عن تقارير ومؤشرات حول الأداء المالي للبنوك لإيداع أموالهم في البنوك التي يرونها تحقق لهم عوائد أكبر على المدى الطويل.

4- المستثمرون:

توفر عملية تقييم الأداء المالي للبنوك المعلومات التي يحتاجها المستثمر فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها، أو قرارات شراء أسهم جديدة، ويسهل التقييم على المستثمر اتخاذ القرار بإعطائه بيانات نوعية وإحصائية تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة جوانب الاستثمار في الأسواق المالية وتوجيههم نحو اتخاذ القرارات المناسبة.

5- هيئة سوق رأس المال والبورصة:

تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء النسب المصرح بها دوريا أو سنويا من طرف البنوك، وبالتالي تمكن هيئة سوق رأس المال من الحكم على مصداقية وشفافية المعلومات التي تصرح بها البنوك في تقاريرها، ويوفر تقييم الأداء المالي للبنوك المعلومات اللازمة التي يحتاجها السوق المالي لإعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك كي يستفيد منها الأعوان الاقتصاديون.

6- السلطة الضريبية:

تمثل الضرائب السياسة المالية للحكومة، فتجسد من خلالها أهداف تحصيل الضرائب المستحقة على البنوك، وتلجأ السلطة الضريبية إلى التقارير المالية السنوية للقيام بتحليل دقيق للضرائب المستقبلية، واتخاذ القرارات اللازمة تجاه البنوك.

7- الاعوان الاقتصاديون:

يبحث الأعوان الاقتصاديون عن الخدمات البنكية الحديثة والمميزة بأقل التكاليف، خصوصا ما يتعلق بوقت إنجاز الخدمات المالية لدى البنوك، وانخفاض تكاليفها، ويتمثل الأداء الجيد المتبوع بالتقييم في توفر الخدمات خصوصا على مواقع الأنترنت، وتعتبر هذه المواقع منصة لتقديم البنك والتعريف بخدماته، ويستطيع البنك تحقيق مستويات عالية من الرضى لدى الأعوان الاقتصاديين بالرفع من الأداء المالي لزيادة عوائد البنك، وهي بدورها تعكس نجاحه في استثمار الأموال، واستمرار ذلك دليل على نجاح أساليب تقييم الأداء المالي داخل البنك.

المطلب الثالث: صعوبة تقييم الأداء

يتفق المنظرون الاقتصاديون على ضرورة تقييم الأداء، واستخدام هذا التقييم في الحكم على مدى نجاح البنك في استخدام الموارد المتاحة، بما يتوافق مع متطلبات الأعوان الاقتصاديين، ولا يتعارض مع تحقيق عوائد أكثر، ويبقى هذا الحكم صحيحا وقائما نظريا، لكن وبالتطرق إلى تقييم الأداء المالي في الواقع العملي داخل البنوك، فنجد أن الأداء المالي النهائي هو ناتج تفاعل عناصر مختلفة من أفراد ومصالح، ولا يمكن الوقوف على مسببات الأداء، لأنها غير متجانسة، ويصعب تكميمها، لأنها غالبا ما تعكس تصورات أفراد تتغير بين الفينة والأخرى.

وأهم إشكال يواجه التقييم المالي داخل البنوك هو اختيار أساليب التقييم المالي المناسبة لطبيعة نشاط البنك، والاتفاق عليها وتوفير ظروف مساعدة للقيام بالتقييم بما يتماشى مع الأهداف المرجوة منه.

كما يصعب تقييم الأداء المالي في البنوك عند تداخل القطاعين العام والخاص في تقديم نفس الخدمة بين البنوك العامة والبنوك الخاصة، فيصبح الأداء المالي هو نتيجة للقواعد التنظيمية التي غالبا ما تخدم السياسات الاقتصادية وفي صالح القطاع العام¹.

وقد تعرض تقييم الأداء المالي في البنوك إلى إشكالية توقف هذا الأداء على الموارد البشرية أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج داخل البنك، فإذا كان الأداء المالي هو أداء الموارد البشرية فإن القيام بتقييم الأداء هو قياس إنجازات عنصر العمل فقط دون باقي العناصر².

أما الصعوبة الثانية فتتمثل في المفاضلة بين التقييم النقدي والتقييم العيني؛ فالتقييم النقدي وحده لا يسمح بالتعبير عن تغيرات الأداء في الظواهر النوعية أو غير النوعية غير القابلة للتقييم النقدي، وفي حالة الاعتماد على التقييم العيني يتعرض تقييم الأداء المالي الى مشكلة عدم تجانس المدخلات والمخرجات فيما بينها مما يجعل الجمع بينهما في شكل كميات عينية يخالف المنطق³. ولتجاوز هذه الإشكالية يمكن الاعتماد على التقييم العيني لتسير العمليات الجارية؛ وذلك في المدى القصير، ويتجلى ذلك في أدنى مستويات الهيكل التنظيمي. أما التقييم النقدي فيستخدم في التسيير الاستراتيجي على المدى الطويل، وتكون في أعلى مستويات الهيكل التنظيمي⁴.

كما يواجه التقييم مشكلة اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك، وانتهاج أسلوب التحفظ من قبل مدراء البنوك عند اعتمادهم للبيانات والتقارير التي تخالف تقارير الموازين التقديرية، بسبب تزايد الناشطات خارج الميزانية⁵.

¹ جبين عبد الوهاب، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمحافظة الطائف، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمينتس العالمية، سوريا، 2009، ص 22.

² Chevalier et autre, **Gestion De Ressources Humains**, Ed deback, université Québec, 1993, p 333 .

³ عبد المالك زهودة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁴ P. Lorrino op.cit. P 160.

⁵ قرشي محمد جموعي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي البنكي

لقد شاع استخدام التحليل المالي لقياس الأداء المالي للبنوك، لكن بتطور الأوضاع الاقتصادية، وبحث البنوك على سبل تعزيز القدرة التنافسية، والسعي نحو الاندماج الاقتصادي؛ باعتبار أن القطاع البنكي هو أحد قنوات ربط الاقتصاديات مهما كانت متباعدة جغرافياً، أدى بالقائمين على تسيير البنوك بالتركيز على قياس الأداء المالي للبنوك عن طريق التحليل المالي، فهو ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للبنك. فحتى يتمكن مسير البنك من وضع الخطط المالية لآبد من معرفة المركز المالي لهذا البنك؛ من أجل اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية وطرق تمويلها، الرقابة والتقييم الداخلي لأداء البنك، وإصدار التقارير المالية وتقييم الأداء من قبل الجهات الخارجية. اعتمدت البنوك في قياس أدائها المالي على جملة من المؤشرات النوعية والكمية التي توفر معلومات مالية للإدارة تحدد من خلالها وضعيتها المالية بمقارنتها مع المستهدفة، وتبين للبنك موقعه تجاه المنافسة البنكية. وكثيراً ما استحدثت التطورات الاقتصادية نماذج وأساليب جديدة لقياس الأداء المالي بما يتوافق ومتطلبات المعاملات البنكية الداخلية والخارجية كمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، ونموذج camels.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك

1- المؤشرات النوعية:

تمثل التقارير المؤشرات النوعية التي تقدم لقياس الأداء المالي الفعلي لأي بنك؛ وبذلك هي إحدى أدوات تقييم الأداء البنكي بصفة عامة، والأداء المالي البنكي على وجه الخصوص، فهذه التقارير توفر معلومات مستمرة على الوضع المالي للبنك لحظة الانتهاء من إعدادها ليتم مقارنتها مع المخطط له من أجل الحكم على فعالية وكفاءة النشاط البنكي في تحقيق أهدافه.

كما يتسند المدققون ومحافظو الحسابات في البنوك إلى هذه التقارير للقيام بالرقابة البنكية؛ فهي تمثل أهم وسائل الاتصال بين مختلف مستويات البنك، وبين البنك وفروعه، وبين البنك والأعوان الاقتصاديين.

وتتميز التقارير بمجموعة من الخصائص تجعل منها أداة لقياس الأداء المالي الفعلي للبنك تتمثل

فيما يلي¹:

- 1- توفر وإعداد التقارير في الوقت الملائم وبشكل دوري،
 - 2- تتسم هذه التقارير بالبساطة والوضوح في العرض، مما يسهل تلقيها والتعامل معها من قبل المدير أو الجهات المستفيدة منها،
 - 3- دقة إخراج المعلومات وتكاملها ضمن التقارير النهائية، لأنها تعطي صورة حقيقة على الوضع المالي للبنك لذلك يركز معدو التقارير على تجنب الوقوع في الأخطاء والمراجعة المتكررة لهذه التقارير قبل اعتمادها والمصادقة عليها.
- وتختلف محتويات هذه التقارير التي تصدر عن البنوك داخليا وخارجيا حسب اختلاف نشاطات البنوك، فهي تحتوي معلومات تفصيلية عن مختلف الأنشطة التي يمارسها البنك، مثل نمو الودائع حسب مختلف مصادرها وأنواعها، وتحليل نفقات وإيرادات البنك، تفسير إختلافات بنود الميزانية ومقارنتها، بيانات حول السيولة وطبيعة معاملات البنك مع المحيط الخارجي.

¹ اللوزي أحمد وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر، عمان، 1997، ص 201.

2- المؤشرات الكمية:

ومن الأساليب المستخدمة في قياس الأداء المالي استخدام الإطار العام للنسب المالية في شكل حزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي، وتتعرض آثارها على الأداء المالي للبنك.

وتكمن أهمية هذه النسب في أنها تزود إدارة البنك بمعلومات مفيدة عن كل من السيولة، مدى ملاءمة رأس المال، الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك... ومن أهمها:

أولاً: مؤشرات السيولة

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بتحويل الأصول إلى سيولة نقدية، أو الأصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية¹، وتهم هذه النسب العديد من الأطراف ذوي العلاقة المباشرة بالبنك من مودعين ومقرضين، الإدارة العامة والمستثمرين؛ إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز البنك عن مواجهته² أو تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة وتقديم تسهيلات ائتمانية³ ومنح القروض⁴. فهي تعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون تحمل خسائر⁵ وتقاس بتقييم مكونات كل من الأصول والخصوم المتداولة⁶.

وهناك عدة نسب للسيولة منها:

1. نسبة الرصيد النقدي (Cash Deposit Ratio (CDR

¹ العراقي عبد الصمد العراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، مجلة الإدارة العامة، العدد 65، جامعة الملك سعود، الرياض، 1990، ص 152.

² السبسي صلاح الدين حسين، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 34.

³ رضا صاحب، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للنشر، الموصل، 2005، ص 210.

⁴ خالد أمين، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2000، ص 77.

⁵ سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر، القاهرة، 2009، ص 245.

⁶ طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 255.

نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى / إجمالي الودائع والمستحقات) $\times 100$.

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد وديائع العملاء، ويتم حسابها بشكل يومي لكل بنك. والعكس في حالة تخفيض هذه النسبة، وذلك في حالة أخذ العوامل السابقة الصورة العكسية¹، ويجب على إدارة البنك تجنب الإفراط في ارتفاع وانخفاض هذا المعدل، فلا نكون بصدد التضخم في السيولة النقدية، ولا إنكماش، والمقصود بهذا هو أنه إذا ارتفع هذا المعدل بإفراط معناه زيادة كبيرة في النقدية، وبالتالي هناك نقدية غير مدرة للعائد، والعكس في حالة الانخفاض.

2. نسبة الاحتياطي النقدي:

تفرض بعض التشريعات على البنوك الاحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي، فوفقا للمادة 93 من قانون النقد والقرض رقم 10/90 فإنه يحق للبنك الجزائري ان يفرض على البنوك الأخرى وديائع في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، ويدعى بالاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي².

وتحسب كما يلي: نسبة الاحتياطي النقدي = النقد لدى البنك المركزي / الودائع

3. نسبة السيولة القانونية:

تعبر عن قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من لدن المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية. ويقصد بأشباه النقود (النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك ولدى البنك المركزي التي تستحق خلال شهر وسندات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، إضافة إلى وديائع العملاء الجارية والآجلة، وأرصدة المصارف وأرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر)

نسبة السيولة القانونية = [(النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع]

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 138 - 142.

² بورديمة سعيدة، تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسنطينة، 2002، ص 119.

أما فيما يخص استعمال هذه النسبة في عملية الرقابة وتقييم الأداء هو أنه يجب مقارنتها مع النسبة التي يحددها البنك المركزي.

بالإضافة إلى النسب السابقة توجد نسب أخرى تخص تقييم إدارة السيولة داخل البنك وتتمثل فيما يلي:

4. نسبة القروض إلى الودائع (LDR) Loan Deposit Ratio

وتسمى نسبة توظيف الأموال وتحسب:

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وهي تفيد لمعرفة مدى ملاءمة توظيف الأموال المتاحة للبنك لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلفيات، وارتفاع هذا المؤشر يدل على قدرة البنك على تلبية طلبات منح القروض¹ وله علاقة عكسية مع السيولة.

5. نسبة القروض إلى الأصول² (LAR) Loan to Asset Ratio

هذه النسبة لقياس نسبة الأصول الموظفة لمنح القروض كلما زادت النسبة انخفضت سيولة البنك وتحسب على النحو التالي $\text{LAR} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأصول}}$.

6. نسبة السيولة العامة = (ودائع البنك لدى البنك المركزي + نقود حاضرة لديه +

$$\text{أصول أخرى عالية السيولة} / \text{الودائع} \times 100$$

7. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: والتي تحسب كما يلي

$$\text{النقدية} + \text{المستحق على البنوك} / \text{إجمالي الأصول}$$

ومن خلال هذه النسبة يستطيع البنك معرفة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي

أصوله³، حيث تحدد هذه النسبة سابقاً، فإذا نقصت هذه النسبة عن معدلاتها النمطية

¹ اللوزي أحمد سلمان وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر، عمان، 1997، ص 203.

² Muhabie Mekonnen Mengistu, **Evaluation of Financial Performance of the Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank**, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.25, 2015, p 90.

³ Elie Cohen. (1991), **Gestion Financière De L'entreprise Et Développement Financier**, EDICEF 58 Cedex, Paris, P.147

فتؤدي بالبنك إلى مواجهة عدد من المخاطر، والعكس عند زيادة هذه النسبة، تؤدي

إلى التقليل من العائد النهائي للبنك¹.

8. نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع:

وتحسب هذه النسبة كالآتي:

إجمالي الودائع الجارية / مجموع الودائع

وهذه النسبة تعيد البنك في تحديد احتياطياته، من النقدية السائدة بالنظر إلى حجم الودائع الجارية، باعتبارها كثيرة النقلب والسحب، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة والعكس صحيح².

وبصفة عامة ترتبط قوة أو ضعف سيولة بنك ما بمدى توفر صافي التدفق النقدي من المعاملات البنكية؛ فإذا كان صافي التدفقات النقدية موجبا يمكن لإدارة البنك استغلاله في توسيع الاستثمارات، أو تسديد ديون طويلة الأجل، أما في حالة وجود صافي التدفق سالبا فيستدعي البحث عن مصادر تمويل عجز البنك³. ومن ثم يمثل هذا الصافي الأساس الذي يعتمد عليه في توفير السيولة⁴.

ثانيا: مؤشرات الربحية:

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع البنوك جذب أي مستثمر، واستمرار نشاط البنوك وتوسعها؛ مما يعزز قدرتها على البقاء، وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار وتعزيز ثقة المتعاملين معها. ويقصد بالربحية البنكية العائد المالي الناتج عن توظيف موارد البنك في الاستثمارات والقروض بشكل مربح ومدر للفوائد⁵، وتعرف أيضا أنها قدرة البنك على تحقيق زيادة في قيمة الأصول المستثمرة وهي الفرق بين النقد المدفوع على الاستثمار والنقد المقبوض من بيع عناصر الاستثمار المتمثلة في القروض والتسهيلات الائتمانية⁶. وتعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه المؤشرات

¹ السيسي صلاح الدين ، مرجع سبق ذكره، ص263

² المرجع السابق، ص 264.

³ مطر محمد ، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 170.

⁴ عبد الناصر محمد نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 190.

⁵ Hempl , George , Simonson , **Bank Management** , Jphn Wiler , USA 1994 , P 100.

⁶ إبراهيم مختار إبراهيم إدارة الأموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها، دار تموز للنشر، بيروت، 1990، ص 98.

تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة¹. و نذكر أهمها:

1- نسبة هامش الربح (Net Interest Margin (NIM):²

وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات (الأصول) للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، وبالعكس نسبة هامش الربح = (هامش الربح/إجمالي الموجودات) وهامش الربح = الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة.

2- معدل العائد على الودائع Return On Deposits: ³

ويبين هذا المعدل مدى قدرة البنك في توليد أرباحه من أنواع الودائع، التي استطاع الحصول عليها، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع = نتيجة الدورة الصافية/إجمالي الودائع

3- مؤشر معدل العائد على الأموال المتاحة Return on resources

يقيس هذا المؤشر قدرة البنك في تحقيق تدفقات من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع وارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك.

$ROR = \text{[صافي الأرباح بعد الضرائب / (إجمالي الودائع + حق الملكية)]}$

معدل العائد على حق الملكية ROE^4 :

ويقيس هذا المعدل ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، حيث تتمثل هذه الأموال في رأس المال، والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ويحسب هذا المعدل كما يلي: معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA^5) (Return On Assets):

$ROA = \text{(صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الأصول)}$

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الأصول من صافي الربح بعد الضرائب، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول.

¹ محمد سلطان محمد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005، ص 210.

² الجبوري مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل، العدد 14، العراق 2007، ص 257.

³ فهد نصر حمودة، مرجع سبق ذكره 58.

⁴ Genu Alexandru Caruntu and Marcel Laurentiu Romanescu, **The Assessment of Banking Performances- Indicators of Performance in Bank Area**, MPRA Paper No. 11600, posted 16. Novembre 2008 05:29 UTC, Romania, 2008, P03.

⁵ Muhabie Mekonnen Mengistu, op.cit., p 89.

ثالثاً: مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال: Activity Ratios

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها¹، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، أو كفاءة البنك في اختيار الاستثمار الأمثل في تحقيق الإيرادات ومن بين هذه النسب ما يلي:

1- معدل استثمار الودائع (Deposits Investment)

معدل استثمار الودائع = (الاستثمارات + قروض / إجمالي الودائع):

وهو يقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات². وقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف ودائعه في استثمارات تتولد عنها عوائد، وترجع أهمية قياسه إلى أن الاستثمارات تتفاوت من حيث العائد، ولهذا يجب قياس معدل توظيف الموارد في كل نوع من أنواع الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى فإن الودائع تدفع عنها فوائد وما لم تستغل استغلالاً فعالاً، فسيكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة، ويفيد هذا المعدل في معرفة سياسة البنك هل هي توسعية أو انكماشية.

2- نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع (Loans to deposits)

ويسمى أيضاً بمعدل إقراض الودائع، وتبين هذه النسبة مدى استخدام الودائع في عملية الإقراض، باعتبار القروض المصدر الرئيسي للربح، وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض³. ويعتبر ارتفاع هذه النسبة دليلاً على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه وتحسب كما يلي:

نسب القروض إلى إجمالي الودائع = القروض / الودائع

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن لا يتعدى هذا المعدل نسبة 70%⁴.

¹ Khairiyahatul Anwara, Gusti Marlani, Cakti Indra Gunawan, **Financial Ratio Analysis for Increasing the Financial Performance of the Company at Bank Bukopin**, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research(IJSBAR), Volume 29, No 2, Indonesia, 2016, p 234.

² الصابر خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005، ص 23.

³ طالب، ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 85.

⁴ محمد سلطان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 135.



3- معدل توظيف الموارد المتاحة (Resources Utilization):¹

تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل. وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = (\text{الاستثمارات/حقوق الملكية} + \text{الودائع})$$

رابعا: مؤشرات الملاءة المالية وكفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات الإقراض والاستثمار اعتمادا على حق الملكية المتاح للبنك، وتسمى بنسب كفاية رأس المال².

1- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول³:
تعبّر هذه النسبة على قيمة استثمارات البنك، فارتفاعها دليل على انخفاض قيمة الاستثمارات، ويواجه البنك هذا الانخفاض عند توجيه استثماراته نحو الأصول سريعة التحول إلى نقدية على المدى القصير.

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع⁴: وتفيد هذه النسبة في معرفة الأهمية النسبية

لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10%.

3- نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية: وتبين هذه النسبة مدى كفاءة البنك

في مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، أنها تقيس هامش الأمان في مواجهة

¹ شاهين علي، مطر، جهاد، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، رقم 4، فلسطين، 2011، ص 858.

² التجاني وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 35.

³ قمري زينة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁴ محمد سلطان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 133.

مخاطر انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق. وتحسب هذه النسبة كما يلي: نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية=حقوق الملكية /الاستثمار في الأوراق المالية¹.
4- نسبة حقوق الملكية إلى القروض²: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على تغطية الخسائر الناتجة عن قيامه بمنح قروض، نسبية المخاطرة فيها عالية من الأموال المملوكة. وتحسب كما يلي:

نسبة حقوق الملكية إلى القروض = قروض بدون ضمان عيني/ حق الملكية

ولم تدخل في هذه النسبة القروض بضمان عيني لأنها ليست بحاجة إلى هامش أمان.

5- نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية³: ويقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد الودائع من رأس مالها، ويتم حسابه كالآتي:

نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية= حق الملكية /إجمالي الودائع

وتفيد هذه النسبة في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالمياً والمستخدم كثيراً هو 10%.

المطلب الثاني: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك

فرضت التطورات الاقتصادية تطوير أساليب التقييم المالي داخل البنوك، والبحث عن نماذج تربط مؤشرات التقييم المالي، وتفسر التغيرات الحاصلة فيها. فمؤشرات الأداء المالي المختلفة يكون قياسها بعد الأداء، فهي تفيد في اتخاذ القرارات في المراحل المستقبلية، بينما تعد مؤشرات الإنذار المبكر من بين أهم ما يؤرق مسيري البنوك، الأمر الذي يستدعي تبني مؤشرات لتقييم أداء البنوك ثم تصنيفها، و اكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر؛ حتى لا تتعرض لمشاكل مالية، وقد استخدمت عدة نماذج؛ ومن أهمها نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية

¹ Tadija Đukić, Bojana Novičević, *The Analysis Of Key Financial Performances Of Bank*, Facta Universities Series: Economics and Organization Vol. 10, No 2, SEBERIA, 2013, P136.

² Muhabie Mekonnen Mengistu , op.cit. P90.

³ Khairiyahtul Anwar, and other , op.cit. P 235.

الفحص الميداني ويطلق عليها CAMELS، ونموذج العائد على حقوق الملكية ROE، ونموذج العائد على الأصول ROA.

أولاً: نموذج العائد على حقوق الملكية

في بداية القرن العشرين كان تقييم الأداء المالي يخضع لنظام Dupont، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، أو مؤشر العائد على الأصول ROA على (EM)، كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول¹، وفي بداية استخدام هذا النموذج كان يعتمد عليه من أجل توضيح العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة حيث كان يقتصر على قياس معدل العائد على الاستثمارات اعتماداً على نسبتين؛ الأولى تمثل في كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح التي تنتج عن نسبة الربح الصافي إلى إجمالي المبيعات. وتتمثل النسبة الثانية في كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول²، ثم تطور نموذج العائد على حقوق الملكية عام 1970؛ بحيث أصبح الحديث عن معدل العائد على حقوق الملكية بدل معدل العائد على الاستثمار بإضافة نسبة مضاعف الرفع المالي؛ وهي متعلقة بالمخاطر، تحسب بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية³. وفي عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم أداء البنوك المالي كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل⁴.

¹ Mona J. G, Dixi L M Managing Financial Institution Asset / Liability Approached Part 5. Chapter 22 P663-662.

² Gitman.L.J. Principles Of Management Finance. Massachusetts. Addison Wesley. (1997) . p 40

³ Almazari . A.A .Financail Performance Evaluation Of Some Selected Jordanian Commercial Banks . International research journal of finance and economics . (2011) . p p 50.63

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص78.

ومن خلال ما سبق نجد أن هذا النموذج قد عرف مرحلتين بناء على مجموعة المؤشرات المكونة له، وقد اعتمد الباحثون على هذه المؤشرات لتقسيم مراحل تطور معدل العائد على حقوق الملكية المتمثلة في مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة.

1- مؤشرات العائد: من خلال نظام Dupont يمكن توضيح العلاقة بين المؤشرات

التي تقيس العائد والتي تتمثل فيما يلي¹:

1. مؤشر تقييم الربحية: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل

مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح والمراقبة.

2. مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي

الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.

3. مؤشر مضاعف حق الملكية او الرفع المالي: وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى

حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس المال.

أ- معدل العائد على الأصول ROA :

يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين؛ وهما هامش الربح ومنفعة الأصول.

حيث يتم حسابه بالشكل الآتي²:

$$ROA = PM \times AU$$

معدل العائد على الأصول = هامش الربح X منفعة الأصول

بحيث:

➤ هامش الربح PM : يعكس درجة الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

¹ Rees, B. **Financial Analysis**. Hertfordshire, Prentice Hall International, 1990 , P53.

² Pieter Klaassen, **Analysing Bank Performance –Linking Roe, Roa And RAROC:U.S. Commercial Banks 1992–2014**, The Journal of Financial Perspectives EY Global Financial, Services Institute, July 2015 | Volume 3, Scotland,2015, P 3

✚ **منفعة الأصول (AU):** يسمى استعمال الأصول، حيث يدل المؤشر على الاستغلال الأفضل

للأصول أي إنتاجية الأصول. ويتم احتسابه كما يلي:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

في حالة ارتفاع معدل العائد على الأصول يدل ذلك على الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ويبرره ارتفاع هامش الربح، كما يدل أيضا على اختيار الأصول الأمثل من أجل التوظيفات المالية وهو ما يفسره ارتفاع مؤشر منفعة الأصول، كما يمكن أن يعكس التحسن في الجانبين معا¹.

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE):

قدم نموذج Dupont شرحا وتوضيحا للعلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) عن طريق أثر الرافعة المالية الذي يفسر الفرق بينهما فيحسب العائد على

$$\text{حقوق الملكية حسب العلاقة}^2: \text{ROE} = \text{ROA} \times \text{MC}$$

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول X مضاعف حقوق الملكية

$$\text{العائد على حقوق الملكية} =$$

(إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات) × (الأصول /

$$\text{حقوق الملكية}) \text{ أي } \text{ROA} = \text{PM} \times \text{UA} \times \text{EM}$$

هذه الصيغة تفسر الأداء المالي بشكل دقيق؛ فالتغير في العائد على حقوق الملكية مفسر بالتغير في الأصول، أو الرافعة المالية، أو كليهما، ويبحث المساهمون عن أثر الرافعة المالية من أجل تحديد مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من الأداء والعائد، ويعطي التغير في العائد على حقوق الملكية المفسر في التغير بالأصول صورة على كفاءة الإدارة المالية وانتقاء الأصول المربحة.

تتميز مؤشرات العائد بمرونة أكبر؛ لأنها تخضع في التحليل إلى مؤشرات جزئية تمثل مجالات وعناصر اتخاذ القرار، وتوضح مراكز المسؤولية بشكل دقيق ومفصل، إضافة إلى تحليل

¹ قرشي محمد جموعي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ص 91.

العلاقة بعد ربط العائد بالمخاطرة، فهو يساعد على رفع مستوى العوائد مع مراعاة مخاطر رأس المال.

الجدول (1/2): مؤشرات العائد

العلاقة	المؤشر
النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية ROE
النتيجة الصافية ÷ اجمالي الأصول	العائد على الأصول ROA
اجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية	الرافعة المالية (EM)
النتيجة الصافية ÷ اجمالي الإيرادات	هامش الربح (PM)
اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الأصول	منفعة الأصول (AU)

المصدر: من إعداد الطالبة

2- مؤشرات المخاطرة

هي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب؛ وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة

1. **مخاطر الائتمان:** يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض، ويحاول التحكم فيها أو التحقيق من آثارها؛ إذ يتعرض البنك إلى مخاطر القرض والتي تتمثل في عدم إمكانية استرداد القرض وفوائده كلياً، أو جزئياً، أو التأخر في الاسترداد¹.

وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين:

- المخاطر الأولى خاصة بالعميل وطبيعة نشاطه، كما قد ترتبط أيضاً بالبنك مانح هذا القرض.

¹ لامفالوي ألكسندر ، إدارة المخاطر وتخصيص رأس المال، مجلة الدراسات المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث، العدد الأول، 1995 ، ص 10.

■ أما الثانية؛ فتكون عامة وهي المخاطر التي تجد البنوك صعوبة في التنبؤ بها من أمثلتها مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التضخم¹.
أما مقاييس مخاطر الائتمان فهي²:

- القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض.
- حق الملكية / إجمالي محفظة القروض.
- قروض وسلفيات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول.
- مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات.

2. مخاطر السيولة:

يكون هذا الخطر نتيجة عدم توقع أو توفير سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء، وعدم توفير العملاء، وعدم توفير سبل الاقتراض من السوق النقدي. فهذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، وتنتشأ من عدم التنسيق بين تسديد القروض من قبل المقترضين وسحب الموارد من طرف المودعين³. وأهم المعايير لقياس مخاطر السيولة:

- استثمارات مالية قصيرة الأجل / الودائع بكل أنواعها.
- إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
- الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول.

3. مخاطر معدل الفائدة:

وهي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، ترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر

¹ الحناوي محمد صالح ، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية -، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 274.

² بوعبدلي حلام ، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية " واقع وتحديات " جامعة الشلف، 2004، ص 100.

³ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 201.

الحالي أو المستقبلي لعنصر من عناصر الأصول والخصوم¹. ويقاس هذا الخطر كما يلي: خطر سعر الفائدة = الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة. بحيث تعبر الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة عن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل والقروض ذات معدل متغير. أما الخصوم ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة فهي الودائع والديون المستحقة على البنك.

4. مخاطر التشغيل:

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصارف التشغيل بشكل كبير عما كان مقدرا، مما يسبب انخفاض العوائد البنكية، وترتبط مخاطر التشغيل بالتكنولوجيا التي يعتمد عليها البنك². وتقاس ب:

- إجمالي الأصول / عدد العمال.
- مصروفات العمالة / عدد العمال.

5. مخاطر رأس المال:

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين³. وتقاس بنسبة كوك:

$$\text{نسبة كوك} = \text{حقوق الملكية} / \text{الأصول الخطرة}$$

وتبين هذه النسبة درجة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، وقد اختار المراقبون الدوليون نسبة 8% كحد أدنى قابل للتحقيق كأهم نسبة لمراقبة أداء البنوك، ويلاحظ أن مخاطر رأس المال له علاقة عكسية مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية.

¹ Pierre charles, **Economie Et Gestion Bancaire**, Dunod, Paris, 1999, P75

² طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره, ص ص: 73,74.

³ Michel Rowach, Gérard Naullaau, **Le Contrôle De Gestion Bancaire Et Financière**, 3eme Edition, Banque Editeur, Paris, 1998, P312.

وعلى العموم بالرغم من الاستعمال الواسع لمعدل العائد على حقوق الملكية لامتياز مؤشراتته بالمرونة، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه كلية في تقييم الأداء المالي في البنوك؛ لأنه لا يسمح لمسيري البنوك بتحديد المركز المالي للبنك بشكل دقيق، ولا يعد مؤشراً على إنذار مبكر لحدوث أزمة بنكية داخلية أو خارجية، لكن ذلك لم يمنع إلى حد الساعة من استعماله والاعتماد عليه ضمن أساليب الرقابة اللاحقة لأداء البنوك، واتخاذ القرار بناء على نتائج المقارنة التي يوفرها هذا المعيار.

ثانياً: نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS

ظهر أول استعمال لنماذج الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية عقب إفلاس 4000 بنك محلي عام 1933 بعد تعرض القطاع البنكي الأمريكي لأزمة الانهيارات البنكية، وازدياد حدتها بعد تدافع المتعاملين الاقتصاديين إلى سحب ودائعهم، وسحب الثقة من القطاع البنكي بشكل واسع، حاولت السلطات تدارك الأوضاع وإصلاح ركائز التقييم المالي داخل البنوك لتجنب تكرار هذه الأزمات، غير أنها تعرضت لانهيار آخر عام 1988 نتج عنه إفلاس 221 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية. بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك، ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات النقدية بالتنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل البنوك المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1¹.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وتوصل الباحثون الاقتصاديون بالطرق التحليلية والنماذج القياسية إلى إثبات صحة النتائج التي يقدمها هذا المعيار

¹ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35-

في كشف أوجه الاختلال في النظم المالية للبنوك، وتحديد السلامة المالية الداخلية في البنك، وأن ما يعطيه هذا المعيار أفضل بكثير مما تقدمه الطرق الإحصائية التقليدية، خاصة ما يتعلق بتحديد درجة المخاطر بالبنوك قبل اكتشافها بعد عملية إخضاعها لآلية السوق والأسعار، لذلك أقر المحللون الاقتصاديون ضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم، واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية للبنوك، وبالتالي التوصل إلى فرض انضباط السوق عن طريق الشفافية؛ وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية¹.

تعرضت آراء الباحثين بخصوص نشر وتضمين تحليل معيار CAMELS في التقارير المالية الخارجية وإتاحتها للجميع إلى آراء مساندة وأخرى معارضة؛ بدعوى تأثيرها على ثقة المتعاملين مع البنوك، وأن هذه النتائج تخص الأعمال الرقابية سواء كانت داخلية أو خارجية. يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيف البنك ضمن القطاع البنكي، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الفحص الميداني².

يحتوي نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS على ستة معايير؛ تمثل الأحرف الأولى منها مجموعة الأحرف المكونة لمصطلح CAMELS على النحو التالي:

CAPITAL ADEQUACY	كفاية رأس المال
ASSET QUALITY	2- جودة المنتجات
MANAGEMENT	3- الإدارة
EARNINGS	4- الربحية

¹ gunter capelle –blancard , thiery chauveau, L'apport De Modèle Quantitatifs A La Supervision Bancaire En Europe, revue française d'Economie , vol 19 N1 2004 , p 78 بي

² حمودي علي عبد الرضا ، مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق) 2003- 2009 ، ص

LIQUIDITY

5- السيولة

6 - درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk

وتتمثل معايير CAMELS فيما يلي:

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy¹: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة

البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر،
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

2- مؤشرات جودة الأصول: Assets Quality²: تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس

المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول ، كما أن مخاطر العسر المالي في البنوك أساسها نوعية الأصول ودرجة سيولتها ، و من هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول ، التي بدورها تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية، مثل الوكالات، الرهانات، والتجارة بالمشنقات .
إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ -المؤشرات المتعلقة بالجهة المقترضة:

-التركيز الائتماني القطاعي؛ الاقتراض بالعملة الأجنبية؛ القروض غير العاملة؛ القروض

للمؤسسات العامة الخاسرة؛ مخاطر الأصول؛ الإقراض المرتبط بمؤشرات الرفع المالي.

¹ Mohammad Kamrul Ahsan, **Measuring Financial Performance Based on CAMEL: A Study on Selected Islamic Banks in Bangladesh**, Asian Business Review • Volume 6 • Number 1/2016 (Issue 13), BANGLADESH, 2016,P 47.

²Umer Khalid, **The Effect of Privatization and Liberalization on Banking Sector Performance in Pakistan**, SBP Research Bulletin, Volume 2, Number 2, 2006, P408.

ب - مؤشرات البنوك المقرضة: جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة؛ نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ ربحية قطاع الشركات؛ المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية؛ مديونية القطاع العائلي.

3- مؤشرات سلامة الإدارة¹: MANAGEMENT

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء البنوك إلا أن مؤشرات قياس سلامة الإدارة غالبا ما تكون نوعية وليست كمية، ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها:

معدلات الإنفاق؛ نسبة الإيرادات، والتوسع في فروع البنوك.

4- مؤشرات الإيرادات والربحية²: Earnings

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية البنك، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية البنك أهمها :

-العائد على الأصول؛ - العائد على حقوق الملكية؛ - معدلات الدخل والإنفاق؛ -

المؤشرات الهيكلية.

5- مؤشرات السيولة والتمويل³: Liquidity

يتابع القائم على تسيير شؤون البنك مؤشرات السيولة باعتبارها محورا مهما في النشاط البنكي؛ ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة؛ كالإقراض فيما بين البنوك، والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي، أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

¹ بوخلخال يوسف ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - مجلة الباحث عدد 10 / 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر ، ص 208- 209 .

² الخطيب سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- دار النشر- الإسكندرية- 2005- ص: 277-283

³ Mohammad Kamrul Ahsan, op.Cit. P48.

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛ التجزئة في معدلات الإقراض

بين البنوك؛

-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛ - نسبة الودائع إلى القروض.

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market Risk

يتعلق هذا العنصر بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك والمؤسسات البنكية، حيث إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبلات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع. وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة، مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع. وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياساً إحصائياً موحداً يقيس جميع هذه المخاطر؛ وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق، كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمه في العديد من المجالات¹. ويتمثل تصنيف البنوك حسب معايير CAMELS على النحو التالي:

¹ بوخلال يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الجدول (2/2): تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

الإجراء الرقابي	موقف البنك	درجات التقييم	درجة التصنيف
لا يتخذ أي إجراء	الموقف سليم من كل النواحي	1.4 - 1	1 * قوي
معالجة السلبيات	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	-1.5 2.4	2 * مرضي
رقابة ومتابعة لصيقة	يظهر عناصر الضعف والقوة	-2.5 3.4	3 * معقول
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	خطر قد يؤدي إلى الفشل	-3.5 4.4	4 * هامشي
رقابة دائمة - إشراف	خطر جداً	5 - 4.5	5 * غير مرضي

Source : Khan, A. R.. *Bank Management- A Fund Emphasis*. First edition,

استطاع نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS من مساعدة متخذي القرار وتوجيههم نحو القرارات الصائبة فيما يخص القرارات المالية فهذه المؤشرات أصبحت تصنف ضمن أساليب الرقابة الدولية المتفق عليها في إطار ما يسمى بمؤشرات الحيطنة الجزئية، لكن ومع ذلك لا يزال يعتري التحليل القائم كلية على هذا المعيار بعض العيوب والتي من بين أهم مسبباتها ما يلي:

- النسب المالية التي بني عليها المعيار CAMELS تقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً، فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة، ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للبنك.
- يعتمد المعيار CAMELS على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات، باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا

يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة البنكية كما لا يأخذ التغيرات الهيكلية بعين الاعتبار عند التصنيف في القطاع البنكي.

ثالثاً: نموذج القيمة الاقتصادية (EVA) Economic Value Added

بالرغم من الاستعمال الواسع لنموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم أداء المالي للبنوك إلا أنه لا يظهر حقيقة المركز المالي للبنوك بشكل دقيق، وعلى هذا الأساس كان لزاماً على المسيرين البحث عن أساليب قياس جديدة لصنع القرار، وتقييم الأداء؛ كاستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

يعرف هذا النموذج بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر. تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً للأداء، وتقيس ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس مال البنك¹، وتقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح البنك بعد اقتطاع تكلفة رأس المال، باعتباره المكون الأساسي لهذا الربح؛ ويقوم هذا النموذج أساساً على أن البنك يمكنه تحقيق نمو مربح إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها وفي حالة انعدام القيمة الاقتصادية المضافة فعلى البنك التوقف عن التوسع في الاستثمارات إلى غاية اكتشاف استثمارات جديدة مربحة². وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة على فكرة أن المؤشرات المحاسبية التقليدية غير كافية عندما يتعلق الأمر بعملية خلق القيمة، ويتجلى الاختلاف بين القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات التقليدية في الربح الصافي، وحسابها يتطلب إجراء مجموعة من التعديلات المحاسبية، وحساب الربح التشغيلي بعد الضرائب، كما يجب حساب متوسط التكلفة المرجحة لتكلفة رأس المال لتقدير حجم التكاليف³.

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

¹ مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، السنة السادسة سبتمبر، 1998 ص 30
² النعيمي زهراء أحمد محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة 1999-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص ص 28-29.

³ Cappelletti Laurent et Khouatra Djamel, **LA Mesure De La Creation de Valeur Organisationnelle : Le Cas D'une Entreprise Du Secteur De La Gestion De Patrimone**, Manuscrit auteur, publié dans "Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France (2002)", p 9 – p 10.

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) =

الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) - (تكلفة رأس المال × رأس المال).
حيث:

الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT (Net Operational Profit After Tax) وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

➤ رأس المال : CE = (Capitiaux Engages) القيمة الدفترية لجميع عناصر

رأس المال والمتمثلة في:

➤ حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)

➤ أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.

➤ الشهرة المستهلكة.

➤ **تكلفة رأس المال:** وهي التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال؛ بحيث يستخدم نموذج

تأثير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فإن العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال، وهنا البنك تكون له القدرة على خلق ثروة للمساهمين، وهو ما يعني -من وجهة نظر حملة الأسهم- تحقيق أداء يفوق توقعات السوق¹، وفي حال كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة؛ فهذا يدل على أن البنك قامت بتدمير ثروة المساهمين، فالعوائد المحققة لم تغط تكلفة رأس المال المستثمر، وبالتالي تحقيق أداء في أدنى التوقعات، وفي بعض الحالات الاستثنائية جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماما، هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط.

المطلب الثالث مؤشرات دولية أخرى.

بالإضافة إلى المعايير السابقة، توجد مؤشرات أخرى تؤخذ كمعايير لتقييم أداء البنوك، وتشمل مؤشرات الحيلة الكلية، وكذا آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية، بالإضافة إلى معايير لجنة بازل،

¹ Denglos Grégory , Le modèle de création de valeur « EVA-MVA Présentation, ajustements et reformulations, La Revue des Sciences de Gestion , 2005/3 n°213, (p. 43-60), P 44.

ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المطلب.

أولاً: مؤشرات الحيطة الكلية.¹

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام البنكي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز البنكي لأزمة. فهي توفر تقييماً مالياً مبنياً على معايير كمية موضوعية، كما تعتمد على مبدأ الشفافية في إتاحة التقارير والمؤشرات المالية لجميع المتعاملين الاقتصاديين، والجهات المستفيدة من التقييم المالي لأداء القطاع البنكي، كما أنها تقوم على أسس ومعايير دولية تجعل التقييم والمقارنة يتم على المستويات المحلية والدولية؛ بهدف كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والتخفيف من حدتها.

تتمثل مؤشرات الحيطة الكلية فيما يلي:

1- مؤشرات النمو الاقتصادي:

- **معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي:** إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤثر في الائتمان بزيادة المخاطرة؛ بحيث يعاني المقترضون المحليون من صعوبة خدمة الديون.
- **تدهور بعض القطاعات:** تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض البنوك واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للبنك؛ حيث إن ذلك يؤثر على وضع المحافظ المالية للبنوك، وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية واحتياطياتها.

2- مؤشرات ميزان المدفوعات:

- **عجز الحساب الجاري:** يؤثر عجز الميزان الجاري على القطاع البنكي عن طريق أسعار الصرف فارتفاع العجز في الحساب الجاري يمكن أن يسبب أزمات في سعر الصرف، خصوصاً إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل، وفي هذه الأوضاع يضطر المستثمرون الأجانب إلى سحب استثماراتهم خارج البلاد، وهو ما يسبب الوقوع في أزمات مالية.

¹ - طلفاح أحمد، مؤشرات الحيطة الكلية، مجلة المعهد العربي للتخطيط - ص: 1-2.

• **الاحتياطات والدين الخارجي:** إن انخفاض نسبة الاحتياطات في القطاع البنكي (البنك المركزي والبنوك التجارية) يؤدي إلى تزايد الالتزامات قصيرة الأجل، ويعد ذلك مؤشرا على عدم الاستقرار. أما بالنسبة للدين الخارجي فإنه ينظر في العادة إلى حجمه، وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، كما ينظر إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الاستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي.

• **شروط التبادل التجاري:** تتمثل شروط التبادل الدولي في أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات وتدهور هذه النسبة غالبا ما يسبب أزمات مالية وبنكية في كثير من الدول، خاصة النامية منها؛ التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة، حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات بنكية، وفي المقابل فإن التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري خصوصا المؤقت قد يحدث بعض المشاكل للنظام البنكي من خلال ما يعرف بالتضخم، وحدث ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم والتي ترتفع فيها أسعار الأسهم، بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم والتي تعكسها القيمة الحالية للأرباح الموزعة.

3- مؤشرات التضخم:

• **درجة التذبذب في التضخم:** إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان، والمخاطر السوقية، وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية، ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها البنوك في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث إنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة.

4- مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف:

• **التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف:**¹ التذبذب في هذه المعدلات هو مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة، وأسعار الصرف بالنسبة للبنوك. ويعرض تذبذب أسعار الصرف النظام البنكي لمشاكل عدم تطابق العملة بين أصول البنك وخصومه، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في القطاع البنكي للدول النامية من خلال:

¹ F. DESMICHET. *Pratique de l'activité bancaire*. Edition DUNOD, Paris, 2007, Page 271.

- قناة استبدال الأصول (هروب رؤوس الأموال)،
- تدهور التصنيف الائتماني للمقترضين في الأسواق الناشئة،
- تشوه المعلومات اللازمة للتصنيف الائتماني، وبالتالي سيادة مشكلة اختيار العملاء.

وفي المقابل، فإن انخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تتجر عنها عمليات الاقتراض الخطر، كما تتسبب هذه المعدلات في عجز البنوك عن تجنب مخاطر أسعار الفائدة؛ بسبب تراجع جودة الائتمان، مما يجعل من البنوك قناة لنقل المخاطر نحو عملائها.

• **المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية:** إن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية قد يؤدي إلى الإعسار المالي في البنوك؛ لتنامي نسبة القروض غير العاملة، إلا في حالة مصاحبة هذا الارتفاع في أسعار الفائدة لارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

وفي المقابل فإن المستوى السالب لأسعار الفائدة الحقيقية قد يعكس نوعاً من الكبح المالي؛ بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفائدة من قبل الحكومة.

• **استمرارية ثبات أسعار الصرف:** تؤثر سياسات تخفيض وزيادة قيمة العملة على خدمة الدين، ففي حالة الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين - غير المصدرين - في تسديد الدين (خدمة الدين)، كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف تؤثر على قيمة الأصول المالية في القطاع البنكي، وتخلق له ضغوطاً مالية.

• **ضمانات أسعار الصرف:** وجود ضمانات أسعار الصرف (سواء بشكل صريح أو ضمني) إلى جانب عدم التناسق بين السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف يعتبر من الأسباب الرئيسية في تذبذب التدفقات النقدية وزيادة مخاطر أسعار الصرف.

5- ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم¹:

- ازدهار الإقراض: ويعبر عنها بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من البنوك ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي. مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة.
- ازدهار أسعار الأسهم: تخضع قيمة الأسهم إلى تأثير السياسة النقدية، فإن كانت توسعية فسيصاحبها ازدهار في قيمة الأسهم، وإن كانت انكماشية فسيؤدي ذلك إلى تراجع قيمة الأسهم، وينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي. وهو ما يجعل البنوك أمام وضعية العسر المالي.

6- آثار الانتقال بالعدوى:

- تنتقل الأزمات المالية بين الدول بسبب ترابط معاملاتها في القطاعات البنكية من خلال التدفقات المالية، أسواق رأس المال، والتجارة الخارجية.
- الانتقال من خلال التجارة: عندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تتجلى آثارها على قيمة عملة الدولة المتضررة، وينتقل الأثر بسبب تدهور شروط التبادل التجاري للدولة المقابلة؛ بسبب تراجع تنافسية الدولة المستقبلة.
- الارتباط بين الأسواق المالية: تعاني الدول المتشابهة اقتصادياً من احتمالية انتقال عدوى الأزمات عن طريق الأسواق المالية؛ بسبب الترابط القوي بين أسعار الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة بين البلدان.

7- العوامل الأخرى:

- الاقتراض والاستثمار الموجه: يعاني القطاع البنكي في الدول النامية من سياسة توجيه القروض والاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تراجع تنافسية القطاع البنكي بحصره في مجالات معينة تخدم رؤية الحكومة، كما أن النشاط البنكي لم يعد يخضع إلى أسس السوق والمعاملات البنكية، بحيث يعاني من التخصص غير الكفء للموارد بالشكل الذي يتعارض مع إنتاجيته، وربحيته، واليسر المالي.

¹ - طلفاح أحمد ، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط- أبريل 2005 ، ص: 11.



• **حجم المتأخرات في الاقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

ثانياً: المعايير التي تصدرها لجنة بازل: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية عام 1975 بمدينة بال السويسرية من مجموعة الدول الصناعية العشر*. وهي هيئة تابعة لبنك التسويات الدولية، لذلك سميت هذه اللجنة ببازل للإشراف المصرفي، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية؛ وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً، ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وجاءت لجنة بازل من أجل وضع حلول لتفانم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك الأمريكية، و تعثر كل من بنك فرنكلين الأمريكي وبنك هبستات الألماني، كما كان لانتشار فروع البنوك خارج الدول الأم بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الأمريكية و الأوروبية -نتيجة تدني رؤوس أموالها- أثار اقتصادية أدت إلى تفانم المشاكل في القطاعات البنكية لدى دول العالم. والهدف من قيام هذه اللجنة هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ما يلي¹:

1. تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين، المستثمرين، والجهاز البنكي برمته وتحقيق الاستمرار في الأسواق المالية العالمية؛
2. فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية؛ للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
3. التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسة المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية.

* تتكون هذه الدول من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، السويد، بريطانيا، سويسرا و لكسمبورغ.

¹ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصلاح المصرفي، العدد 17 ماي 2003، السنة الثانية، ص 13.

4. تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك¹؛
5. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
6. تسيير عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية المتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية، ومن ثم محافظي هذه البنوك.

1- لجنة بازل 1

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل "1" وذلك عام 1988م، ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8% وأوصت اللجنة من خلاله تطبيق هذه النسبة اعتبارا من 1992.²

ثم أصدرت اللجنة عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة، وأتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ. بحيث تدور حول 39 مبدأ أساسيا تهدف إلى:

- توفير متطلبات رقابة مصرفية فعالة،
- تأسيس مبادئ التصديق بإنشاء مصارف جديدة للسماح بالدخول في الصناعة المصرفية مع تحديد الهياكل الإدارية والمالية المطلوبة إلى جانب هياكل الملكية،
- وضع الضوابط الاحترازية للبنوك الجديدة،
- تحديد طرق الرقابة للبنوك الجديدة،
- صياغة متطلبات الإفصاح والبيانات المطلوبة،
- تحديد سلطات المراقبة الرسمية،
- وضع أسس الرقابة على البنوك الأجنبية.

¹ د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² - سليمان ناصر، النظام المصرفي واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف-الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 288

وقد وجهت اللجنة اهتمامها إلى العوامل والمخاطر التي تؤثر سلباً على الاستقرار المالي، وألحقت بكل عنصر من هذه العناصر والمخاطر مبادئ لمراقبتها واحتواء آثارها، وهذه المبادئ تتصل بالموضوعات الآتية:

- 1- المبادئ المتعلقة بمتطلبات التصديق بدخول مصارف جديدة في الأسواق المالية، ومراجعة التعديلات التي قد تطرأ على الهياكل المالية والإدارية وهيكل الملكية للمصارف.
- 2- أهم المخاطر التي تشملها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ما يلي:
 - المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر نقص السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، والمخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة.
- 3- هندسة تصميم وتطبيق القواعد والضوابط الاحترازية التي تتصل بـ:
 - كفاية رأس المال، ويتعلق هذا المبدأ بتحديد الحد الأدنى لرأس المال.
 - إدارة المخاطر الائتمانية.

تشتمل هذه المعايير على عمليات منح القروض، وإجراءات متابعة الديون، وتقييم جودة وكفاية الاحتياطي

لمقابلة الديون المتعثرة، والتي تشمل¹؛ مراقبة مخاطر التركيز والانكشاف الكبير، التسليف للجهات ذات العلاقة، إدارة مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة والسيولة، ومخاطر التشغيل، إلى المخاطر الداخلية، وطرق مراقبة البنوك القائمة والتعامل مع بنود العمليات خارج الميزانية، أسس مراقبة متطلبات الإفصاح وتقديم البيانات، تحديد المدى الزمني للتقارير، الإجراءات التصحيحية لأوضاع البنوك. قامت لجنة بازل بتوفير الإطار الجيد للتطبيق في الدول الأعضاء مع نهاية 2006 يشمل ثلاث دعائم رئيسية متمثلة في الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الرقابية وانضباط السوق وهذا الإطار سمي ببازل 2.

2- لجنة بازل 2

¹ عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 - ص: 107.

اتضح من خلال الممارسة وتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي صدرتها بازل الأولى عدة ثغرات وقصور في تحقيق أهداف اللجنة، وكان من نتائج هذا القصور الضعف في عملية قياس المخاطر الناتجة عن ضعف قدرة البنوك بين مستويات العملاء ذوي المراكز المالية الجيدة والعملاء متدني المراكز المالي. مما أدى إلى مغالطة البنوك ومغامرتها في منح الائتمان في ظل وجود مخاطر عالية وغياب الإفصاح¹.

لذلك ركزت التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل 2 على المبادئ التي أقرتها اللجنة من قبل على الوسائل التي تساعد على تحقيق أهم أهدافها في إزالة القصور في تعميق الاستقرار وسلامة النظام المالي في العالم عن طريق ترويج نظم العمليات المالية السليمة في الأنظمة المالية البنكية، وتتضمن تلك النظم التي تطرحها اللجنة استخدام قائمة مرنة من الخيارات بمختلف مقاسات ودرجات التحديث والتطور، إلى جانب طرح نظم تساعد على رفع مستوى الحساسية لمتطلبات رأس المال، إلى جانب توسيع قاعدة تغطية شاملة للمخاطر، هذا وتم وضع نظم حديثة تركز على أهمية التقييم الذاتي للمخاطر، مع تقوية دور ومسؤولية الرقابة الداخلية والرسمية، ورقابة السوق².

إن أهم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل 2 هي تحسين حساسية مخاطر التشغيل، إذ أن مبادئ بازل الأولى كانت تغطي فقط مخاطر الائتمان، وكان ذلك الوضع من شأنه تحفيز البنوك على استبعاد الأصول عالية الجودة من قوائم حساباتها، كما أن المخاطر السيادية كانت تقاس بصورة غير دقيقة، وغير متطورة؛ لذلك تميزت التعديلات التي تم إدخالها بأنها تغطي كل المخاطر وبصورة شاملة، تستوفي كفاية الاحتياطات المطلوبة لتغطية مخاطر محفظة الائتمان، إلى جانب إبراز مدى تنوع المخاطر في محفظة الديون³.

3- لجنة بازل 3

جاءت اتفاقية لجنة بازل 3 بعد الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الأنظمة المالية عشية الأزمة المالية العالمية، لتمضي اتفاقاً جديداً حول الإصلاحات المالية المستحدثة بعد الاتفاق بين محافظي

¹ شحاد نبيل ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتاب، بيروت- لبنان 2005، ص: 140.

² عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 109

³ سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس -سطنبول-، العدد 14 ، سنة 2014 ، ص 53.

البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاح جديد في القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، وتم المصادقة عليها من زعماء المجموعة العشرين في اجتماعهم في العاصمة الكورية الجنوبية (سيئول) في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد لجنة بازل 3 البنوك بتحسين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب لجنة بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال، وتعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، مما يسمح له بتحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، كنتيجة لزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات كما أقرته اللجنة، وهو ما يتطلب من البنك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال، وكذلك ذي نوعية جيدة. أصدرت بازل 3 العديد من النسب المالية التي تهدف إلى الحفاظ على أمن وسلامة البنوك من خلال مساعدتها في تلبية رغبات المتعاملين معها، كما تفرض بازل 3 على البنوك تحديا كبيرا يلزم البنوك محاولة تجنب الازمات بمفردها لأقصى حد ممكن دون تدخل الدولة لحمايتها وتقديم المساعدات لها.

خلاصة الفصل

يخضع تقييم الأداء المالي في البنوك إلى عدة عوامل، يتوقف تحديدها على طبيعة نشاط البنك، ودرجة تكيفه مع المحيط؛ حيث يتم تقييم هذا الأداء بعدة أدوات ومعايير تختلف بين نوعية وكمية، وتعد المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم؛ نظرا لإمكانية الربط بين عدة بنود وبالتالي توفير معلومات تفصيلية عن أماكن الانحرافات في حال وجودها.

إن عملية التقييم تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح البنوك في تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذاك النشاط.

اعتمدت البنوك في قياس أدائها المالي على جملة من المؤشرات النوعية والكمية التي توفر معلومات مالية للإدارة تحدد من خلالها وضعيتها المالية بمقارنتها مع المستهدفة، وتبين للبنك موقعه تجاه المنافسة البنكية. وكثيرا ما استحدثت التطورات الاقتصادية نماذج وأساليب جديدة لقياس الأداء المالي بما يتوافق ومتطلبات المعاملات البنكية الداخلية والخارجية كمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، ونموذج camels.

ولا يحظى قياس الأداء المالي باهتمام البنوك والقائمين على السياسات النقدية فحسب، وإنما دعت الضرورات الاقتصادية على استحداث لجان وهيئات تتولى شؤون الرقابة البنكية لتقادي شتى المخاطر الناجمة عن المعاملات البنكية وعدوى الأزمات، من أهمها ما جاءت به اتفاقيات لجان بازل1، بازل2، وبازل3.

الفصل الثالث:

تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري

التفويظ ظل التوجه نحو التحرير المالي

• تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر

المبحث الأول

• تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر على المستوى الكلي

المبحث الثاني

• تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر على المستوى الجزئي

المبحث الثالث



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

تمهيد

يعتبر القطاع البنكي

حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية خصوصا بعد التطورات الاقتصادية التي فرضتها العولمة بصفة عامة والعولمة المالية على وجه الخصوص؛ حيث أصبح التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسات تحرير النظام المالي، والانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع البنكي، باعتباره قناة للتدفقات النقدية، ودعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية.

تعكس مؤشرات الأداء المالي في القطاع البنكي استراتيجيات التنمية الاقتصادية المنتهجة وتساعد في الحكم على كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الاقتصادية، والوقوف على مواطن الاختلال لمعالجتها، وترشيد القرارات المستقبلية فيما يخص القطاعات الاقتصادية التي تربطها المعاملات البنكية، باعتبار القطاع البنكي أفضل قناة لتمير الادخار، وبأقل التكاليف.

تقاس مؤشرات أداء القطاع البنكي على مستويين أولهما يقيس الأداء مقارنة بأداء أنظمة بنكية دولية لتقييم السياسات الاقتصادية، وتحديد درجة انسجام القطاع البنكي المحلي مع متطلبات النظام المالي الدولي؛ وهو ما يعرف بتقييم أداء القطاع البنكي على المستوى الكلي. أما بخصوص المستوى الجزئي فيتم بدراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك، ومقارنتها بالمؤشرات المرجعية للحكم على كفاءة الأداء المالي، وسلامة القطاع البنكي في الجزائر.

لقد ارتأيت تقسيم القطاع البنكي الجزائري إلى قطاع بنكي عام وقطاع بنكي خاص بغية توضيح أثر سياسات التحرير المالي على أداء القطاع البنكي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وبذلك سيكون مخطط هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر،



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

المبحث الثاني: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر على المستوى الكلي،
المبحث الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر على المستوى الجزئي.

المبحث الأول: تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر

يعد النظام المالي المتطور أساس تراكم رأس المال، وبالتالي تحقيق معدلات نمو متزايدة في الإنتاج، أي أنه سيؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي، هذا الأخير ترمي إليه الجزائر عند اعتمادها لسياسات التحرير المالي كبديل تام للكبح المالي؛ بحيث يتجلى أثره وإن كان غير مباشر على العمالة والنمو الاقتصادي، لأنه يقتضي مواكبة تطورات تكنولوجيا الخدمات؛ والتي تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للقطاع المالي، ومن ثم ينتقل التأثير إلى باقي القطاعات، بحيث يساعد التحرير المالي عن طريق تفعيل عناصره على زيادة الاستثمار والنمو من خلال تيسير تبادل السلع والخدمات، وتعبئة المدخرات وتخصيصها، والمساعدة في إدارة المخاطر.

المطلب الأول: إدارة السيولة المحلية (M2)

أولاً: تعريف السيولة المحلية

من أجل التعرف على السيولة المحلية لابد من التطرق إلى مفهوم السيولة بصفة عامة، ويقصد بها مفهوم عرض النقود داخل اقتصاد ما، ويقصد بعرض النقود (Money supply) القدرة الشرائية عند الأفراد ويعبر عنه بتوافر النقود، أو النقد المتداول، بالإضافة إلى الأموال الموجودة داخل الحسابات البنكية، كما لا يتضمن أي شكل من أشكال الثروة المالية، كالأسهم أو الاستثمارات المالية، كما لا يشمل الأدوات الائتمانية، كالرهن العقاري والقروض المالية¹.

¹ Friedman, Milton. **Monetary Mischief: Episodes in Monetary History**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1992.P 186



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

ويعرف عرض النقود بثلاث مفاهيم: ضيق، واسع، موسع وهي تتمثل فيما لي¹:

1- عرض النقود بالمفهوم الضيق (Narrow Money): وهو عبارة عن أصول شديدة السيولة تعرف بتداولها خارج الجهاز البنكي، وتعتبر عن بدائل للسلع والخدمات المتاحة، ويشار له بالرمز (M1)؛ ويُعبّر عنه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$M1 = C + DD + OD$$

حيث يمثل

- (C) العملة (Currency): هي العُمُلات المُتداولة بين الأفراد، وتتكوّن من المكونات الآتية؛ النقود الكتابية، تداولات العُمُلات النقديّة (النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة).
- (DD) الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) : هي الودائع الماليّة الخاصة بالأفراد ضمن حسابات البنوك التجاريّة.
- (OD) وودائع الأخرى (Other Deposits) : هي الودائع الماليّة التي يتمّ الاحتفاظ بها على شكل احتياط لدى البنوك (النقود الكتابية).

2- عرض النقود بالمفهوم الواسع: يسمى السيولة المحلية الخاصة، ويرمز له ب M2 وهي تشمل M1 مضافاً إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير وهي اقل سيولة من M1، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$M2 = M1 + Savings Deposits at Banks and Post Offices$$

3- عرض النقود بالمعنى الأوسع أو الموسع: ويعرف بالسيولة المحلية العامة ويرمز لها بالرمز M3؛ تشمل على M2 مضافاً إليها وودائع الحكومة لدى البنوك؛ كالسندات وأذونات الخزينة. ويُعبّر عنه وفقاً للمعادلة الآتية:

¹Economic outlook banner, **The Money Supply and its Determinants** Volume9, Issue9; June 1985; Pages 44-45.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

$$M3 = M1 + \text{Time Deposits at Banks}$$

تُشكّل الودائع لأجل بشكل عام قيمة المخزون التي تمثل مدّخرات الأفراد، ولا تشكّل مخزوناً سائلاً، وتسهّل الحصول على القروض المصرفية مقابل قيمتها، ويمكن سحب هذه الودائع؛ من خلال التخلي عن الفوائد الخاصة بها.

وهناك تعريفات أخرى لعرض النقد وهي (M4) والذي يتكون من (M2) مضافا إليها شهادات الإيداع الكبيرة و (M5) وتشمل (M3) مضافا إليها شهادات الإيداع ولكن استخدام (M1) و (M2) (M3) هو الأكثر والأفضل عند الكثير من الاقتصاديين¹.

ثانياً: نمو السيولة المحلية M2

أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة الإيرادات النفطية للدول المصدرة مما ساهم في زيادة الطلب المحلي من خلال الإنفاق الحكومي المتزايد على تنفيذ خطط الهياكل الاقتصادية والبنى التحتية وترقية مستوى أداء الخدمات، فحاولت الجزائر احتواء نمو السيولة المحلية المتزايد بسبب تزايد الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية لديها بغية التصدي للأثار التضخمية؛ وهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول (3 - 1) نمو السيولة المحلية (M2) في الجزائر. نسب مئوية%								
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	17.30	15.61	11.44	11.23	19.67	21.50	16.04	3.20
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الجزائر	13.80	21.64	11.47	8.41	14.61	0.13	1.76	

¹ عقيل شاکر الشرع، السيولة العامة واثرا على الناتج المحلي الإجمالي في العراق (2000-2015)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2 للعام 2017، ص 5.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2002-2017.

الشكل (3- 1) نمو السيولة المحلية (M2) في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه

كان الهدف الرئيسي للسلطة النقدية في الجزائر منذ عام 2001 هو استقرار الأسعار وبالتالي ساعدت مرونة سعر صرف الدينار الجزائري التحكم في مؤشر الأسعار المستهلك حيث عرفت السيولة المحلية نموا بـ 19.7% عام 2006 بينما كان لم يتجاوز نسبة 11.23% قبل 2001، وهذا النمو راجع لتزايد الأهمية النسبية للموجودات الأجنبية التي ساهمت في تحسن رصيد ميزان المدفوعات، في حين عرفت السيولة أثراً انكماشياً للائتمان المحلي. واستمر هذا النمو في السيولة إلى غاية 2009 حيث شهد تراجعاً في معدلات نمو السيولة المحلية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار؛ إذ سجلت السيولة المحلية نموا متواضعا بنسبة 3.2% عام 2009 لتعرف تراجعاً قدره 12.84 نقطة مئوية، لكن استمر الأثر التوسعي لصادفي الموجودات الأجنبية على الكتلة النقدية في الجزائر بسبب الفوائض في ميزان المدفوعات المتأنية من الارتفاع المستمر لأسعار النفط، هذا الأخير ساعد السيولة المحلية على التعافي من



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

الأثر الانكماشى لانعكاسات الأزمة العالمية، فحققت نموًا مطردًا منذ عام 2010 حيث وصل إلى 13.80%، واستمر إلى غاية 2013 بمعدل 8.41%. حيث انتهج البنك المركزي سياسة اقتصادية حذرة لاحتواء فائض السيولة واستهداف التضخم. وقد استدعى استمرار تأثر مستويات السيولة المحلية بتراجع الأسعار العالمية للنفط قيام بنك الجزائر بتقديم تسهيلات إعادة التمويل للمرة الأولى منذ عام 2004¹.

إلا أن الجزائر واجهت تحديات لم تمكن من ضبط معدلات التضخم بسبب الظروف المناخية التي عرفها القطاع الزراعي عام 2014، بالإضافة إلى تراجع قيمة الدينار في ظل سياسة التعويم المدار للدينار الجزائري مقابل الدولار. وذلك ما زاد من حدة الضغوط التضخمية، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 4,78% عام 2015 و6,7% عام 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر الانكماشى للتراجع المستمر في أسعار النفط على السيولة المحلية، والذي ينبئ بتفاقم أزمة السيولة مستقبلاً². خصوصاً في ظل تباطؤ تعافي أسعار البترول في السوق العالمية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

تتمثل العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في مكوناتها حيث عرفت الجزائر ارتفاعاً للأهمية النسبية لكتلة النقود مقابل تراجع لكتلة شبه النقود خلال الفترة (2002 - 2008) لكن عرفت الكتلة النقدية تبايناً طفيفاً في نسبة مكوناتها ابتداءً من العام 2009 حيث يعود ذلك إلى الصدمات الخارجية التي أثرت على أشباه النقود حيث عرفت الودائع بالعملة الصعبة انعدام الاستقرار بسبب انعكاسات الأزمة المالية ثم التعرض إلى انعكاسات تدهور أسعار النفط في السوق العالمي، والذي يعد مرجعاً لتحديد الودائع من أجل تمويل الاستثمارات ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، واستمر هذا الأثر إلى غاية 2016.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017. ص 122.

² صندوق النقد العربي، أفق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2015. ص 36.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

وتشير بيانات تقرير بنك الجزائر إلى أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة البنكية قد واصل تأثيره التوسعي على السيولة المحلية منذ عام 2002 بعد ارتفاع مداخيل النفط بالدولار الأمريكي، وتحسن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ليسجل النمو في صافي الموجودات الأجنبية معدل 38,4% خلال الفترة (2002-2008) واستمر الأثر التوسعي إلى غاية 2009 غير أنه سجل تراجعاً في معدل النمو الذي سجل نسبة 6,8% عام 2009، مقابل 38,42% عام 2008. واستمر هذا النمو المتباطئ حتى سجل صافي الموجودات الأجنبية تقلصاً ابتداءً من العام 2014؛ حيث لم يصبح هذا المجمع المصدر الأساسي للتوسع النقدي، وعرف تراجعاً عام 2015 بـ 2,28% يعود ذلك لتآكل احتياطات الصرف بالدولار بسبب تراجع قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، واستمر الانخفاض ليتراجع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 18,2% عام 2016 بظهور مسبب آخر إلى جانب تراجع قيمة الدينار أمام العملة الأمريكية، وهو صافي التدفقات السلبية لمجمل العمليات بين المقيمين وغير المقيمين (الرصيد الإجمالي لميزان لمدفوعات).

أما فيما يخص الائتمان المحلي - كونه أحد أهم العوامل المؤثرة في الكتلة النقدية - فقد سجل ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة (2002-2016) بحيث سجل متوسط معدل النمو في القروض (خارج إعادة شراء المستحقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) نسبة 16,1% خلال الفترة (2002-2012)، ولكون أن القطاع البنكي الجزائري لم يتضرر بآثار الأزمة المالية العالمية، تواصل ارتفاع وتيرة القروض بمعدل أكبر ابتداءً من العام 2009 بحيث فاق معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد معدل النمو الحقيقي للاقتصاد خارج المحروقات. وحسب صندوق النقد الدولي فإن توسع القروض قد تراجع ابتداءً من عام 2012 على المستوى الإقليمي بمتوسط 10 نقاط مقارنة بأربع سنوات التي تسبق 2008، وبذلك تكون الجزائر ضمن الدول الناشئة ذات النمو السريع في القروض دون أن تلجأ إلى التمويل الخارجي، خصوصاً بعد أدائها لمستحقاتها الخارجية كاملة عام 2006. واستمرت القروض الموجهة للاقتصاد تزايداً بوتيرة 15,26%، 16,57%، 8,7% خلال



السنوات 2014، 2015، 2016 على الترتيب، وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي في ظل التآكل الشديد في صندوق ضبط الإيرادات (FRR).

ومن خلال ما سبق فلم يكن التوسع النقدي متغيرا تابعا لإجراءات التحرير المالي، بل كان طيلة الفترة (2002-2013) خاضعا للتوسع في صافي الموجودات الأجنبية المتأتي من تحسن الحساب الجاري لدى ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع عوائد النفط خلال هذه الفترة، لكن وبمجرد التعرض لصدمة تراجع أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي، أصبح الائتمان المحلي هو ركيزة التوسع النقدي منذ العام 2014. غير أنه وإن كان الاعتماد على تمويل الاقتصاد مؤشرا على تجسيد أسس نظرية التحرير المالي غير أنه في الجزائر وخلال الفترة (2014-2015) كان استلزاما منطقيا ساهمت فيه عوامل داخلية وخارجية قد ذكرت سابقا.

رابعا: مؤشر السيولة المحلية M2/PIB

ويسمى بمؤشر سيولة الاقتصاد، وهو يعد الأكثر شيوعا واستعمالا في الأدبيات الاقتصادية لقياس التطور المالي، ويقاس بقسمة المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2) على الناتج المحلي الإجمالي، ويستند إليه الباحثون الاقتصاديون لمعرفة كفاءة السياسة النقدية في تطبيق إجراءات التحرير المالي. حيث استعمل هذا المؤشر من طرف كينغ وليفاين 1993 حيث يفترضان طردية العلاقة بين العمق المالي وكفاءة السياسة النقدية، وهو يعبر على درجة سيولة الاقتصاد، وتوصل lunch 1996 إلى ضرورة رفع حجم الأموال بمفهومها الضيق بما يتناسب مع المعاملات الاقتصادية، في حين يجب أن يزداد المال بمعناه الواسع بمعدل أسرع في حال حدوث التعمق المالي¹

الجدول (3-2): مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
M2/PIB	62,72	62,82	59,27	53,83	57,28	64,09	62,99	73,16
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
M2/PIB	69,05	68,06	67,95	71,73	79,31	82,05	79,37	

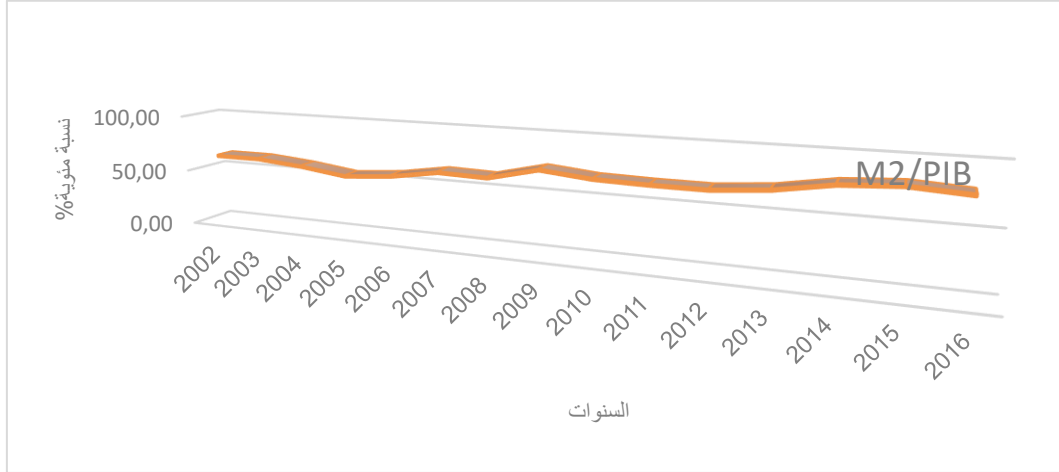
¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) تقرير: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة في الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص: 28.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003-2017

الشكل (3 - 2): تطور مؤشر السيولة المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ تزايدا في نسبة النقود واشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من العام 2002 ويعود في بداية الأمر خلال الفترة 2002-2004 إلى ارتفاع المجموع النقدي M2 الذي بلغ معدل نموه 47,22%، في حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 11,2% خلال نفس الفترة. ومنذ عام 2004 عرف مؤشر السيولة ارتفاعا، ثم انخفاضا طفيفا، ثم استقرارا بعدها؛ حيث تتسم هذه الفترة انطلاقا من العام 2005 إلى غاية 2016 بتغيير كل من المجموع النقدي M2 والناتج المحلي الإجمالي، فتطورا بنفس المعدل تقريبا حيث سجلا في المتوسط 12,83% و 12,66% على التوالي، وبالتالي يعزى هذا التطور الملحوظ لمؤشر سيولة الاقتصاد إلى تحسين مؤسسات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية، وتوسع حجم النشاط المالي، ودور القطاع البنكي في تعبئة المدخرات.

وهو ما يتفق مع نظريات التحرير المالي؛ إذ يقترن تحسن نسبة النقود وأشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي طوال عملية التنمية الاقتصادية، وتطوير القطاع المالي، لكن يمكن أن يصاحب ذلك نمو أدوات غير مدرجة في (M1) وتصبح متاحة على نحو متزايد، حيث أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر



تدل على كبر حجم القطاع البنكي وتطوره، وأهمية الوساطة المالية في الاقتصاد وقدرتها على تعبئة الموارد. أما إذا كانت قيمته منخفضة فهذا سيدل على صغر حجم النظام البنكي، وانحصر دور الوساطة المالية، والتضييق عليها بالإجراءات التقيدية. لكن بالتطرق إلى التفصيل في دلالة هذا المؤشر؛ وفي حال ارتفاع قيمة هذا المؤشر فهو يعبر عن تمويل كبير للقطاع العام من جانب النظام المالي، مع تمويل ضئيل مقدم للقطاع الخاص، فهذا يعد متناقضا مع تعزيز النمو الاقتصادي، بحيث يمكن أن يكون النظام البنكي القائم جد متطور في ظل نسب منخفضة لنسبة المعروض النقدي (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اتجاه الأعوان الاقتصاديين إلى الاستثمار في الأصول المالية طويلة الأجل بدلا عن الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل¹.

لذلك ينبغي البحث في جميع العوامل التي تربط القطاع البنكي والسياسية النقدية بإجراءات وسياسات التحرير المالي للحكم على فعاليتها في تخليص القطاع البنكي الجزائري من القيود الكبحية في ظل التوجه نحو التحرير المالي. وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المباحث الموالية.

المطلب الثاني : إجراءات التحرير البنكي في الجزائر

أولاً: أدوات السياسة النقدية

بدأت السلطات النقدية في تطبيق إجراءات التحرير التدريجي للقطاع المالي منذ 1990 بتحرير أسعار الفائدة الدائنة عام 1990 ثم المدينة ابتداء من عام 1994 بهدف تحفيز الادخار وتعبئة الموارد بالشكل الذي يسمح بتفعيل قنوات الوساطة المالية لتمويل الاقتصاد. وكذلك بهدف الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة بالتحكم في معدلات التضخم.

وبما أن معدلات الفائدة تعد أحد أهم عناصر التحرير المالي بحيث يمثل التحديد الإداري لمعدلات الفائدة شكلا من أشكال الكبح المالي من جهة. فمن جهة أخرى تمثل هوامش معدلات الفائدة (معدلات الفائدة المدينة مطروحا منها معدلات الفائدة الدائنة) ركيزة النشاط البنكي للبنوك التجارية

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 6.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

حيث تترتب عنها كل المعاملات البنكية والإجراءات وحتى المردودية البنكية، لذلك سيدرج عنصر معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم ضمن تقييم أداء البنوك في ظل التوجه نحو التحرير المالي (المبحث الثاني من الفصل الثالث).

أما بخصوص أداة الاحتياطي القانوني فالاعتماد على رفع نسب الاحتياطي القانوني يعد من بين مظاهر الكبح المالي، ولمعرفة مدى الاعتماد على هذه الأداة لابد من متابعة التطور التاريخي الاحتياطي القانوني في الجزائر الذي استحدثته المادة 93 من قانون القرض والنقد 90-10، فالاحتياطي القانوني وفقا لهذا القانون يعد آلية رقابية يحدد نسبته بنك الجزائر في حدود 28% إلا في حال الاستثناءات المنصوص عليها في القانون مسبقا. وتعد هذه الآلية أداة من أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر. وقد التزمت البنوك والمؤسسات المالية بوضع هذا الاحتياطي المحدد بنسبة 2,5% في شكل ودائع لدى بنك الجزائر ابتداء من 28 ديسمبر 1994 بعد صدور التعلية 94-78 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني. وارتفعت هذه النسبة عام 2004 إلى 4% وفق التعلية 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 لكبح التسهيلات الائتمانية التي تمادت البنوك التجارية في منحها، وتعرضت هذه النسبة للزيادة في نفس السنة وفقا للتعلية 04-02 والتي حدد من خلالها البنك المركزي خضوع مختلف الودائع لمعدل احتياطي إجباري يمكن أن يتجاوز 15% دون استثناء.

ومن ثم يمكن الحكم على أنه وفي ظل التوجه نحو التحرير المالي الذي يتجسد في تحرير المعاملات المالية البنكية الداخلية والخارجية منذ 1990 غير أنه تم الاعتماد على آلية الرقابة البنكية كما أسماها قانون النقد والقرض كأداة لكبح القطاع البنكي، والتحكم في السيولة البنكية للبنوك التجارية. وفي ظل جهود السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي المنصوص عليه في الأمر 04-10 المؤرخ في أوت 2010 اعتمد بنك الجزائر على أدوات رقابية جديدة تتوافق ومتطلبات التعاملات البنكية الدولية خصوصا في ظل منح الاعتمادات لفروع البنوك الأجنبية في الجزائر، ومن أجل تعزيز



الرقابة على القطاع البنكي بصفة عامة باعتباره يمثل أهم قنوات الربط مع الأنظمة المالية العالمية لتجنب الأزمات وعدوى انتشارها. وتمثلت جملة الآليات الرقابية المعتمدة ابتداء من 2010 فيما يلي:

- **التدابير الاحترازية:** نص الأمر 10-04 على ضرورة تبني تدابير احترازية مطابقة للممرسات الدولية خصوصا ما يأتي في اتفاقيات لجان بازل، وقد سعى مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر إلى تكييف الإشراف البنكي الجزائري مع متطلبات بازل، والتي تمحورت حول عنصرين¹:

1- تكييف الجهاز التنظيمي مع متطلبات لجنة بازل: بغية رفع الإطار التنظيمي الوطني إلى مستوى أحسن يتوافق مع المقاييس الدولية لإشراف بنكي فعلي وفعال، والترجمة في الواقع لتطورات الإطار المؤسسي للرقابة البنكية وهو ما صدر في الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 23 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض،

2- إنطلاق بنك الجزائر في آخر 2013 في أشغال تصميم نصوص تنظيمية تتلاءم مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات بموجب المقاييس المنصوص عليها في لجنة بازل 2 ويازل 3،

- في سنة 2016، أظهر الإشراف البنكي اهتمامًا خاصًا بأثر الوضع الاقتصادي على ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، من خلال ممارسة المراقبة اللصيقة، خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة والقرض وتركيز المخاطر،

- اندرجت جهود متابعة وضعية المصارف والمؤسسات المالية، في سياق تعزيز الإطار الاحترازي والمتمثل في اعتماد المقاربة النموذجية لبازل 2، وكذا تعزيز المتطلبات من الأموال الخاصة القاعدية من خلال إنشاء وسادة الأمان، كما هو موصى به في معايير بازل وذلك منذ نهاية العام 2014، وخلال عام 2016 اعتمد مجلس القرض والنقد على مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مع إضافة فصل

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص ص 130-132



خاص بالحوكمة، والإشراف على أساس موحد، وإنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للبنوك والمؤسسات المالية،

- من جهة أخرى، وسعيا لتطوير التطبيق المتعلق بطريقة CAMEL ، تم تطوير المشروع المعلوماتي المسمى SYNOBA في ظل التطبيق المتعلق بطريقة CAMEL يندرج هذا المشروع في إطار إرساء نظام تنقيط بنكي جزائري ، ويهدف إلى حوسبة كل التقارير المحاسبية والاحترافية الواردة من البنوك والمؤسسات المالية في محمل مغناطيسي، والتشغيل الآلي لرقابتهم بغية التأكد من اتساق مختلف التقارير، وتعميم البيانات الصادرة وفقا لمتطلبات هيئة الإشراف.

ثانيا: دعم النشاط الإقراضي الموجه للقطاع الخاص*

عرفت الجزائر تحسنا في النشاط الإقراضي الممنوح للقطاع الخاص، وذلك منذ تبني سياسات التوجه نحو اقتصاد السوق، وخصوصة المؤسسات العمومية، وتبني التحرير التدريجي لأسعار الفائدة، كلها كانت تصب في إطار دعم الاستثمار المحلي، والقطاعات الإنتاجية، ورفع وتيرة النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعبر هذا المؤشر على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، ومدى قدرته على الإنتاج والاستمرار، حيث كلما زادت هذه النسبة، كلما دل ذلك على دور البنوك في تمويل القطاع الخاص، وانعكس ذلك على النمو الاقتصادي. وقد حققت الجزائر أكبر نسبة في تمويل القطاع الخاص، مقارنة بالدول العربية؛ إذ سجل رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نسبة تقدر بـ 20.3% عام 2016.

كما أن الجزائر ومن خلال قانون المالية التكميلي لعام 2009، اتضحت معالم التوجه نحو التحرير المالي الموسع بعد إلغاء القروض الاستهلاكية، وإلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وكذلك لم يسمح الأمر رقم 04 - 10 - من خلال تحديد نسبة الشراكة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي

* يعد هذا مؤشرا على التحرير المالي لكن كونه مرتبطا أساسا بعمل البنوك فقد أدرج بالتفصيل ضمن المبحث الثالث في الفصل الثالث



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

يسيرها القانون الجزائري- من تطوير حجم البنوك الأجنبية في الجزائر، وبالتالي تقييد لحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي أيضا.

يبقى التمويل الموجه للقطاع الخاص يمثل نسبة أقل من التمويل الموجه للقطاع العام، وذلك يعكس توجه البنوك للإقراض منخفض المخاطر من خلال إقراض الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وتمويل عجز الموازنة، وخاصة على ضوء تزايد احتياجات هذا القطاع.

ويوضح الجدول الموالي وضعية النظام البنكي القائم مقارنة مع باقي القطاعات البنكية في الدول العربية:

الجدول (3-3) : مؤشرات القطاع البنكي في الجزائر والنقدي للفترة (2010-2013)

الترتيب	مؤشر القطاع النقدي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص		القروض المتعثرة		نمو الأصول الأجنبية	
		الترتيب	معدل النمو	الترتيب	معدل النمو	الترتيب	معدل النمو
7	0.49	14	0.62-	18	0.67-	8	0.22

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات تقرير التنافسية العربية الصادر بتاريخ 2016/01/12

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تحقق تزايدا في معدلات النمو في السيولة المحلية؛ حيث تأخذ الجزائر المرتبة 8 عربياً في نمو الأصول الأجنبية خلال الفترة (2010-2013). إلا أن هذه المعدلات معرضة لانخفاض حاد ومستمر إذا لم تتعاف الأسواق العالمية من فائض المعروض النفطي، وعدم تبني سياسات - ذات توجه واضح- نحو القطاعات غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي. كما أن قيام النظام المالي على دعم القطاعات العمومية في الجزائر لم يكن في صالح نمو حجم الاستثمارات على وجه الخصوص والنشاط الاقتصادي.



وبشكل عام، فقد تمكنت الجزائر من ترأس الترتيب العربي في تنافسية القطاع البنكي والنقدي من حيث معدل كفاية رأس المال، وحققت نمواً سالباً في حجم القروض المتعثرة؛ ما يعكس كفاءة القواعد المالية المطبقة حيث أخذت المرتبة 18 على المستوى العربي. أما فيما يخص تطير القروض وتوجيهها للقطاع الخاص احتلت الجزائر المرتبة 12 في الترتيب العربي.

ثالثاً: إصلاحات البنية الأساسية للقطاع البنكي

تضافرت جهود السلطة النقدية في الجزائر -المتتمثلة في بنك الجزائر- من أجل تطوير نظم الدفع والتسوية، وإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان البنكي، وإنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، وتجسيد قواعد الشفافية والحوكمة البنكية في القطاع البنكي الجزائري لمواجهة تحديات الأنظمة المالية الدولية من جهة، والاستغلال الأمثل للموارد المجمعمة، وبما يضمن حماية حقوق المودعين من جهة أخرى.

1- نظم الدفع والتسوية: قامت الجزائر بتبني مجموعة من برامج تحسين وتطوير أنظمة الدفع والتسوية وفقاً للأنظمة التي يتعامل بها الأعران الاقتصاديون داخل النظام المالي العالمي، وتماشياً مع متطلبات العولمة المالية؛ حيث انطلق اعتماد هذه الأنظمة بعد الاتفاق مع لجنة الدفع والتسوية الدولية حول المبادئ الأساسية، والتي يقرها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة من البنوك المركزية منذ عام 2001. لتتجسد في الجزائر مطلع 2006 عن طريق اعتماد البنك المركزي الجزائري لنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل¹ (آرتس) والذي أصبح قيد الاستخدام شهر ماي 2006، بتعاون كل من وزارة المالية ومساعدة البنك الدولي لبنك الجزائر من أجل إنجاز هذا النظام واستقلاله، حيث يخضع في إدارته إلى لجنة خاصة تراعي الآليات المطبقة دولياً فيما يخص تسيير مخاطر القروض والسيولة، وتتخلص أهم أهداف هذا النظام فيما يلي²:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2008، سبتمبر 2009، ص 151.
² Banque d'Algérie, rapport 2002, juin 2003, PP 14-17.



- تسوية عمليات البطاقة الالكترونية في الوقت الحقيقي،
- معالجة تحويلات المبالغ الضخمة والمستعجلة في وقت حقيقي بشرط انتماء أحد أطراف العملية للنظام،
- تلبية حاجات المستعملين لأنظمة الدفع،
- تخفيض التكاليف الإجمالية للمدفوعات،
- تخفيض آجال التسوية والتشجيع على استخدام النقود الائتمانية،
- تسيير مخاطر السيولة وفقا لمعايير دولية،
- تقوية العلاقة بين البنوك المحلية، وتعزيز المنافسة من خلال تشجيع دخول بنوك أجنبية.

2- نظام التأمين على الودائع: يلزم الأمر 03-11 الذي صدر بتاريخ 26 أوت 2003 البنوك بوضع حصص متساوية قدرت ب 10 ملايين دينار جزائري كمساهمة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع؛ بالإضافة إلى علاوة تقدر ب 1% تدفعها البنوك التجارية سنويا يحددها مجلس النقد والقروض كنسبة من إجمالي الودائع المقومة بالعملة المحلية قبل 31 ديسمبر من كل سنة، بحيث يحدد الأمر 03-11 رأس مال هذه المؤسسة ب 260 مليون دينار جزائري.

3- نظام الاستعلام الائتماني: يمثل هذا النظام توفر المعلومات الكافية عن طالبي القروض البنكية، ويشترط ذلك من أجل تخفيف مخاطر القروض، وتكوين هيئة تسمى ب"مركز المخاطر على تسيير شؤون هذا النظام"، تتكون من ممثلين عن جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها البنكي في التراب الوطني، وتلجأ البنوك إلى هذا النظام عند ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض لدى البنوك التجارية، وبالتالي يحد من التوسع الائتماني وعدم القدرة على تلبية طلبات الإقراض لجميع الأفراد، كما يتوقف ذلك على اختيار أفضل الفرص الاستثمارية من أجل تعويض تعثر القروض السابقة، وتجنب الوقوع في قروض متعثرة جديدة.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

ويحتوي نظام الاستعلام الائتماني على قسمين رئيسيين؛ يعتبران أهم مصادر لتقارير الاستعلام الائتماني، يتمثل القسم الأول في سجلات الاقتراض؛ بحيث يدار عن طريق البنك المركزي بهدف الإشراف على كافة معلومات الاقتراض والمقترضين، واستخدامه كأحد أهم آليات الرقابة المركزية على النشاط الإقراضي من خلال الإشراف على مخاطر الانكشاف في بنك معين أو في القطاع البنكي بشكل عام. أما القسم الثاني فهو يتمثل في مكاتب الاستعلام الائتماني، وهي تدار من طرف القطاع الخاص وفقا لمعايير وأسس يضعها البنك المركزي ويقرها بقوانين صريحة.

ومنذ عام 2008 استطاع البنك المركزي تعزيز نظام آرّس بتدعيمه بمركزية¹ أخرى وفقا للمعايير الدولية، تسمح بتقديم الاستشارات على الخط من طرف المصرحين حول تسييرهم لمخاطر القروض، ومن طرف المقترضين بموجب طلباتهم حول تدقيق المعلومات المسجلة في جانبهم المدين.

وتشمل هذه المركزية² كافة التقارير والمعلومات حول القروض والمقترضين غير الماليين - أي الأفراد والمؤسسات غير المالية- بالإضافة إلى القروض الموزعة المتأخرة عن تواريخ الاستحقاق.

المطلب الثالث: تحرير أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال

تبنّت الجزائر إصلاحات النظام البنكي مست كل من أسعار الصرف، وحركة رؤوس الأموال بما توافّق مع متطلبات المعاملات الدولية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2008، سبتمبر 2009، ص 143-144.

² اللائحة رقم 92-02 المؤرخة في 22 مارس 1992، الصادرة عن بنك الجزائر لإنشاء مركزية عوارض الدفع.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

أولاً: اصلاح نظام الصرف الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي

عرفت مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق تخفيفاً للقيود على الصرف، حيث قامت السلطات النقدية بإحداث مرونة في إجراءاتها الرقابية على الصرف مع قابلية التحويل الجاري للدينار¹، والذي كان يخضع لقيود صارمة جداً قبل هذه المرحلة بهدف حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ومنع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، في ظل سياسة الانغلاق الخارجي، واحتكار الدول لقطاع التجارة الخارجية.

لقد انتهجت الجزائر أسلوب التحرير التدريجي لأسعار الصرف من خلال تخفيف القيود الرقابية، فانطلقت من تحرير جزئي استفاد منه قطاع التجارة في السلع، واستمر التحرير جزئياً على هذا النحو ليصبح الدينار يخضع في صرفه إلى التعويم المدار من أجل التحكم في تكاليف الصرف، لعدم وجود احتياطات من العملة الصعبة تكفي لمواجهة مخاطر الصرف المحتملة، خصوصاً في ظل تعزيز استقلالية البنك المركزي لتقليل تدخلاته في سوق الصرف².

لكن وبعد تنامي احتياطي الصرف من العملات الصعبة المتأتي من ارتفاع العوائد على قطاع المحروقات لانتعاش أسعار النفط ابتداء من العام 2001، اتجهت السلطات النقدية إلى فرض بعض القيود داخل سوق الصرف من خلال إصدار التنظيم 07-01³ حيث ينظم حرية الصرف للمعاملات الدولية عن طريق وسطاء معتمدين. وقد عزز القانون المالي التكميلي للعام 2009 من إجراءات⁴ تقييد تعاملات الصرف في الجزائر باتباع مبدأ المعاملة بالمثل، حيث أقر التشريع ضرورة خضوع

¹ التنظيم 91-03 المؤرخ في 20 فبراير 1991، المتعلق بإرساء قابلية تحويل الدينار في ظل التعاملات التجارية فقط.

² بربري محمد الأمين، مبررات ودواعي التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، (دراسة حالة سعر الصرف الجزائري) مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010، ص 78.

³ التنظيم 07-01 المؤرخ في 03 فبراير 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث أصبحت المدفوعات والتحويلات المرتبطة بالصفقات الدولية الجارية تعتبر حرة، وتتم بواسطة وسطاء معتمدين.

⁴ الشريف بقة، مرغيث عبد الحميد، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي، سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2013، ص 11.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

مصدري بعض الدول إلى الإجراءات المطبقة على المصدرين الجزائريين لتلك الدول؛ خصوصا بعد فرض إجراءات تقييدية على الصادرات الجزائرية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية 2008، والتي تزامنت أيضا مع ارتفاع فاتورة الواردات في الجزائر، وتدارك النقص المسجل على التنظيم 07-01 الذي ترك حرية في سوق الصرف فيما يخص المعاملات الجارية المتعلقة بميزان المدفوعات.

وقد واصل بنك الجزائر في الاعتماد على نظام التعويم المدار من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتصدي للصدمات الخارجية كالتقلبات الحادة في أسعار الصرف، أو تراجع احتياطي الصرف الراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وكذلك تراجع أسعار النفط التي كانت تعد أساس نمو احتياطي الصرف من العملات الأجنبية في الجزائر إلى غاية 2015.

ثانيا: تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال

تنامت جهود الجزائر بخصوص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ويتضح ذلك من خلال التشريعات والقوانين التي تبنتها الجزائر في هذا الخصوص، حيث ألغى قانون النقد والقرض جميع أشكال القيود على حركة رؤوس الأموال؛ إذ يظهر ذلك من خلال المادة 126 من القانون 90-10 التي تنص على ترخيص تحويل رؤوس أموال المقيمين في الجزائر إلى الخارج لاستكمال تمويل نشاطاتهم التي تتعلق أساسا بنشاطهم الإنتاجي داخل الجزائر. و من ثم يمكن إعادة تصدير كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من أرباح، وفوائد، وبيع، كما تستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، والتي تعد الجزائر طرفا فيها.

لكن وفي ظل هذه الحرية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بإمكانية تحويل جميع أمواله خارج الجزائر بمجرد الحصول على الاعتماد، أصبح الهدف من استقطاب الاستثمار الأجنبي المتمثل في تنويع القواعد الإنتاجية ودعم الإنتاج المحلي هدفا ثانويا خصوصا في ظل الرقابة المفروضة على سعر الصرف.



وبناء على ما سبق من خلال عرض مختلف مواطن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي، إلا أنها لم تكن أساسا لتضمن تطبيق إجراءات هذا التحرير، وإنما جاءت لتكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية خلال كل فترة، ونجد أنها في كل مرحلة كانت الإجراءات المتبعة إما احترازية وفقا لتوصيات اللجان والاتفاقيات الدولية، أو كرد فعل للتعرض إلى أزمة إفلاس بنكية في الجزائر، أو مراعاة لاحتياطي الصرف من العملات الأجنبية (صافي الموجودات الأجنبية)، والذي يتأثر أساسا بأسعار النفط في السوق العالمية. كما أن جملة التطورات الاقتصادية التي عرفت الجزائر بعد عام 2001 لم تكن إلا بسبب الفوائض المالية المتراكمة التي حققتها عوائد القطاع النفطي، والتي وجهت جهود بنك الجزائر حسب تقاريره إلى البحث عن سبل التحكم فيها، لكن لم تعتمد السلطة النقدية على أدوات للسياسة النقدية الحديثة من أجل التحكم في نمو السيولة المحلية بالشكل الذي يسمح باستغلالها وفقا لنماذج رائدة تجعل القطاع البنكي تلقائيا في المسار المناسب للتوجه نحو التحرير المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للقطاع البنكي في الجزائر على المستوى الكلي

تهتم الدراسات الاقتصادية على المستوى الكلي بتحليل مؤشرات القطاعات الهيكلية، ومقارنتها مع نظيرتها لدى باقي الدول للحكم على مدى تأهيل هذه القطاعات للاندماج العالمي، وهو ما ينطبق أساسا على القطاع البنكي في الجزائر، فلا بد من تقييم أدائه على المستوى الكلي؛ لتعزيز تنافسيته، والاعتماد عليه في عمليات التحرير المالي والتجاري.

سأقوم بتقييم أداء القطاع البنكي الجزائري على مستوى الكلي بإجراء مقارنة مع مجموعة من الدول تعد منافسة للجزائر، كون لديها نفس الخصائص الاقتصادية باعتبارها اقتصادات ريعية، وقد مرت بنفس المراحل التاريخية بخصوص سياسات التحرير المالي.

ويقوم بتقييم الأداء على المستوى الكلي على مؤشرات نمو، حجم، نشاط، ودرجة استقرار القطاع البنكي في الجزائر.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

المطلب الأول: مؤشرات نمو القطاع البنكي في الجزائر

يستند الباحثون إلى جملة من المؤشرات عند البحث عن نمو القطاع البنكي، وتحديد حجمه، لكن من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن نمو القطاع البنكي تتمثل في نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (3-4) نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	3,98	3,7	3,04	2,63	2,17	1,64	4,93	3,98
تونس	0,5	0,58	0,56	0,36	0,25	0,21	0,35	0,34
السعودية	2,8	2,87	2,84	2,61	2,2	1,62	1,32	1,23
كوريا	1,27	1,12	1,02	0,93	0,69	0,64	0,9	1,11
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الجزائر	6	0,07	0,07	0,07	0,07	0,05	0,04	
تونس	0,19	0,17	0,14	0,13	0,47	1,01	0,89	
السعودية	14,1	1,6	1,45	1,28	1,28	1,33	1,43	
كوريا	1,23	1,27	1,24	1,23	1,37	1,49	1,48	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات تقارير البنوك المركزية للدول وبيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ -بالنسبة للجزائر- ارتفاع أصول البنك المركزي للناتج المحلي الإجمالي عن كافة الدول، ويعكس مدى ارتباط الحكومة والبنك المركزي، وذلك بغرض تحقيق أهداف التنمية، غير أن الهدف الأساسي للبنك المركزي الفكر الاقتصادي حول السلطة النقدية يتجسد في المحافظة على قيمة النقد، وهو ما تطبقه الدول المتقدمة؛ إذ تنفرد سياساتها النقدية بالقيام بكل الإجراءات التي تسمح بتحقيق استقرار العملة المحلية داخليا وخارجيا، والقيام بدور الإشراف والرقابة، وليست من صلاحياتها عمليات تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتتنفرد لديها الأهمية النسبية لسلطة النقد، وهو مؤشر على استقلاليتها عن الحكومة في اتخاذ القرارات، وهو عكس الوضع الذي تعيشه الجزائر منذ عام



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

2000؛ إذ لاتزال الحكومة تلجأ إلى تمويل البنك المركزي لجملة المشاريع التي تطلقها خصوصا في برامج دعم المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2000-2005، وتعزيز دور الحكومة في السلطة النقدية، وقد يتجلى ذلك في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26، حيث أضاف شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، وهو مؤشر عن كبح القطاع البنكي، يعينهما رئيس الجمهورية، تابعين لوزارة المالية. وفي عام 2009 ارتفعت نسبة أصول البنك المركزي المكونة للنتاج المحلي بعد ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية استجابة لتداعيات أزمة أسعار الغذاء في السوق العالمي، والظروف التي عاشها النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث صدر الأمر 04/10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010/ من أجل تقوية وتعزيز النظام البنكي في مواجهة المخاطر عن طريق تفعيل أساليب الرقابة البنكية الداخلية، بما يتماشى ومعايير الرقابة العالمية¹. وهو ما يفسر انخفاض نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2010.

الجدول(3-5): نسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	33	38	43	41	37	33	33	37
تونس	59,33	64,14	66	64,36	64,21	58,47	58,38	57,94
السعودية	46,85	52,67	66,27	46,32	46,06	43,88	43,44	
كوريا	69,87	76,18	80,4	85,77	83,97	84,39	89,98	94,23
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الجزائر	29,65	36,75	35,04	33,12	34,66	37,58	42,35	
تونس	58,29	60,68	64,95	73,06	74,35	75,35	76,69	
السعودية	43,44	44,28	44,89	58,76	48,36	41,4	41,44	
كوريا	101,5	104,8	98,42	98,53	97,3	119,6	144,2	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات تقارير البنوك المركزية للدول وبيانات صندوق النقد الدولي.



نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول المالية للبنوك في كوريا الجنوبية تفوق حجم الناتج المحلي، وهو ما يعكس قدرة البنوك على تمويل التنمية وأهميتها النسبية للاقتصاد، لاعتمادها سياسة تمويل ذاتي للاقتصاد، والتركيز على ترشيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص، واستطاعت بذلك تحقيق استقرار في النظام المالي لديها؛ بتقوية ودعم القطاع البنكي، وتوسيع نشاطه، وسأيرت متطلبات الانطلاق الاقتصادي لتصبح من دولة سائرة في طريق التصنيع خلال الفترة 1980-1995 إلى جانب الدول الصناعية والدائنة في آخر عقد من القرن العشرين¹. ولا تتعد تونس عن مسار كوريا الجنوبية؛ فهي أيضا لجأت إلى التحرير المالي المتدرج، واستطاعت بذلك توجيه القطاع البنكي لخدمة التنمية الاقتصادية، فأصول البنوك التجارية تتراوح بين 60% إلى 76% خلال طيلة الفترة، وهو ما يعكس أداء القطاع البنكي الجيد مقارنة بالسعودية والجزائر؛ حيث تعتمد السعودية على الاستثمارات الأجنبية، وقيام الشراكات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية، بينما تتذلل الجزائر الترتيب بتمويل الاقتصاد بنسبة لا تفوق الثلث منذ عام 2001 إلى غاية 2015، وهو ما يفسر ضعف الأداء المالي للقطاع البنكي في تمويل التنمية بالرغم من كل الإجراءات والتوجه نحو الخصوصية، غير أن ما يؤثر سلبا على الأداء هو سياسة توجيه القروض وفرض الاحتياطات الاجبارية المرتفعة بالشكل الذي يكبح نشاط القطاع البنكي في الجزائر، ويفسر تراجع تنافسيته الإقليمية - مع دول الجوار - وتنافسيته العالمية.

كما أن ضعف تمويل المشاريع الاقتصادية يعد مؤشرا على قدرة السوق المحلية على استيعاب فروع جديدة للبنوك، أو بنوك أخرى، أو دخول مؤسسات مالية محلية أو خارجية، ويعبر عن واقع الادخار في هذا القطاع البنكي الذي يعيق حركية النشاط البنكي؛ إذ لم تستطع الجزائر أن تحصل على تصنيف أكبر 1000 بنك الذي أطلقته THE BANKER² شهر جويلية عام 2017 حول أكبر 1000 بنك في العالم من حيث رأس المال، وكان من بينها 88 بنكا عربيا أخذت قطر المرتبة 82 عالميا بـ 10 بنوك، غير أنها تحتوي على أضخم بنك عربي وهو بنك قطر الوطني، تليها

¹ بن بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 282.

² www.thebanker.com



السعودية في المرتبة 87 عالميا ب 12 بنكا من أهم بنوكها البنك الأهلي التجاري مصرف الراجحي، تأتي دولة الامارات في 110 عالميا بتصنيف 21 بنكا، تليها الكويت في المرتبة 163 عالميا بتصنيف 7 بنوك لديها عالميا، وأخذت الأردن الرتبة 213 بتصنيف 3 بنوك أهمها البنك العربي، وقد منح المصرف الليبي الخارجي رتبة 234 عالميا لدولة ليبيا، لتليها البحرين في الرتبة 244 عالميا لتصنيف المؤسسة العربية المصرفية، إلى جانب 9 بنوك في مراتب متفرقة ضمن 10000 أكبر بنك عالميا. وقد حصلت سلطنة عمان على الترتيب 283 عالميا منحها إياها بنك مسقط كما صنفت لديها 4 بنوك أخرى، وصنفت 4 بنوك من المغرب عالميا لتأخذ مرتبة 295 عن طريق البنك التجاري "وفا بنك". واستطاع القطاع البنكي اللبناني تصنيف 10 من بين أفضل البنوك لديه ليأخذ ترتيب 395 عالميا عن طريق بنك الاعتماد اللبناني.

أما كوريا الجنوبية فلديها ستة بنوك تصنف ضمن 100 بنك الأفضل أداء في العالم عام 2017¹.

المطلب الثاني: بنية القطاع البنكي الجزائري

تلقي مسألة بناء المؤسسات المالية اهتماما ضئيلا لدى الدول في المرحلة الانتقالية للتحرير المالي، بشكل عام والتحرير البنكي على وجه الخصوص؛ حيث تدرج نوعية المؤسسات المالية، وطبيعة هيكل القطاع البنكي عند معالجة موضوع التحرير المالي والأزمات المالية، للوقوف على مسببات الاختلالات المالية، انطلاقا من هيكل البنوك، وفروعها، وتنوع نشاطها. إذ يعتبر أحد العوامل الرئيسية المستخدمة لشرح الرابط بين التحرير المالي والأزمات المالية هو عدم الاهتمام بإقامة هياكل بنكية قوية.

كما أن الاهتمام بهيكل القطاع البنكي لا يخص الدول النامية فحسب، وإنما تركز الدول النامية على بنية القطاع البنكي لتفعيل آليات تحويل الموارد المالية داخل السوق المالي؛ لتقليل المخاطر

¹ <http://www.thebanker.com/Banking/Vikram-Pandit-s-Citi-Vision-Read-on-10-10-2017>.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

التي تتعرض لها البنوك، وهو ما يفرض تبني قواعد تنظيمية أشد صرامة في القطاعات البنكية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

تطمح الحكومات إلى الاعتماد على القطاع البنكي لنجاح الانتقال من كبح القطاع المالي إلى تحريره، وذلك ما يتطلب توفر بنية قوية تضم جميع الهياكل الفعالة داخل النظام البنكي المحلي الذي يضمن تأمين الدوائر النقدية داخل الاقتصاد؛ غير أن التحرير المالي لا يعني غياب دور الدولة في القطاع البنكي، بحيث شاع تفسير التحرير المالي عند التطرق لقطاع البنوك بتحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال لآليات السوق للتحكم في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدام الأمثل. وذلك ما يفرض رقابة إشرافية على النظام المالي من أجل تحقيق السلامة البنكية، انطلاقاً من هيكل بنكي متنوع ومتربط¹.

أولاً: هيكل القطاع البنكي

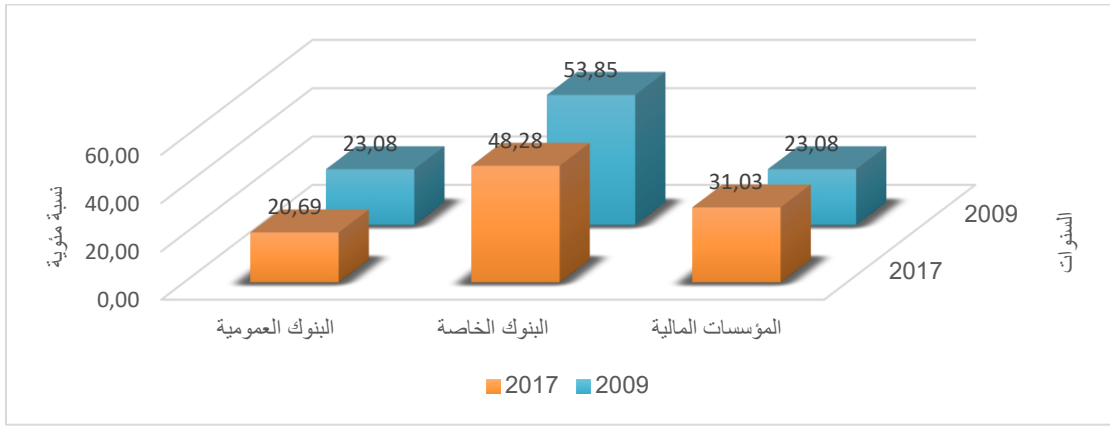
يتكون النظام البنكي من 29 بنكاً ومؤسسة مالية معتمدة، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة حسب تقرير 2016 الصادر عن بنك الجزائر في سبتمبر 2017، وتتوزع هذه البنوك كما يلي:

- ستة (6) بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) بنكاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك واحد برؤوس مالية مختلطة؛
- ثلاثة (3) مؤسسات مالية معتمدة من بينها مؤسستان عموميتان؛
- خمسة (5) شركات تأجير مالي من بينها ثلاثة عمومية؛
- مؤسسة التأمين الفلاحي التي تحولت من التعاوضية أواخر 2009.

¹ Christian Ronald, **Banking Liberalization In India**, Physica-Verlag, PP148-150.



الشكل (3-3): بنية القطاع البنكي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات 2009 و2017.

1. البنك المركزي:

أنشئ البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 في محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا بمقتضى قانون أوت¹ 1851، ابتداء من جانفي 1963، ويعتبر مؤسسة عمومية وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية ذات الاستقلال المالي، وهو بنك الدولة، بنك البنوك، والمقرض الأخير للبنوك².

وجاء قانون النقد والقرض 90-10³ ليوضح مهام البنك المركزي والمتمثلة في إصدار النقود وتنظيم تداولها، تسيير احتياطي الصرف، مراقبة القروض المقدمة للاقتصاد، عمليات إعادة الخصم، الصرف، تسيير غرفة المقاصة، وكذلك منح تراخيص فتح مكاتب التمثيل، واعتماد الهيئات والمؤسسات المالية الأجنبية.

¹ لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 12.

² محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 125.

³ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر 14 افريل 1990 منشور بالجريدة الرسمية العدد 16.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ، ويساعده ثلاثة نواب يتم تعيينهم وإنهاء مهامهم وفقا لقرار رئاسي¹، ولا يمكن للمحافظ ولنوابه مزاوله أي نشاط أو مهنة، أو تولي أي منصب خلال فترة تعيينهم في إدارة شؤون البنك المركزي إلا فيما يتعلق بتمثيل الدولة في المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي، النقدي، أو الاقتصادي، كما لا يمكنهم التعامل مع أي مؤسسة وطنية أو أجنبية عن طريق القروض. وتمتد فترة المنع عن مهام التوكيل أو الاستشارة لدى مؤسسات خاضعة لرقابة أو سلطة البنك المركزي حتى انقضاء عامين بعد انتهاء ولايتهم.

مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض:

يخول القانون 90-10 دورين لمجلس النقد والقرض والمتمثلين في إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، غير أن الأمر 03-11 جاء ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة لإدارة بنك الجزائر، إلى جانب مجلس النقد والقرض لأداء مهام السلطة النقدية، حيث يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ رئيسا لمجلس الإدارة،
- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء،
- ثلاثة موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي وفقا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية، كما يتم تعيين ثلاث مستخلفين يعملون ويصوتون بكل حرية².

أما مجلس النقد والقرض فيتكون من³:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر،
- شخصان يختاران نظرا لقدرتهما الاستشارية في تسيير الشؤون النقدية والاقتصادية، ويتم تعيينهما وإنهاء مهامهما وفقا لمرسوم رئاسي.

¹ المادة 13-14-15-16-17 من الأمر 03-11 مؤرخ 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد

والقرض.

² المادة من 18 إلى 25 من الأمر 03-11. المتعلق بالنقد والقرض.

³ المواد من 58 إلى 62 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.



ويتأسر محافظ بنك الجزائر كلا من مجلس الإدارة، ومجلس النقد والقرض، وهو من يستدعي المجلس للاجتماع ويرأس جلساته، ويحدد جدول أعماله، والقرارات تتخذ بالأغلبية للأصوات، ويجتمع الأعضاء بناء على استدعاء المحافظ، أو في حال طلب ذلك ثلاثة أعضاء من كل مجلس.

2. البنوك العمومية

يضم القطاع البنكي الجزائري ستة (06) بنوك عمومية وهي كالاتي¹:

1. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP):** أنشئ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 64-227، المؤرخ في 10 أوت 1964².
2. **البنك الوطني الجزائري (BNA):** الذي أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 66-178، من أجل تعويض الفراغ المالي الذي تركته البنوك الأجنبية واستعملته الحكومة آنذاك كوسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي³.
3. **القرض الشعبي الجزائري (CPA):** الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 66-36، المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966.
4. **البنك الخارجي الجزائري:** تأسس هذا البنك في 1 نوفمبر 1967، بموجب الأمر 67-204.
5. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** الذي تم إنشاؤه بتاريخ 13 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بداية الثمانينات.
6. **بنك التنمية المحلية (BDL):** انبثق هذا البنك من خلال إصلاح المؤسسات الاقتصادية، والذي مس القرض الشعبي الجزائري، فتأسس بنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أبريل 1985.

¹ الجريدة الرسمية رقم 04 الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2018 ص 24.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003، ص 188.

³ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 130.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

الجدول (3-6): البنوك العمومية وتاريخ اعتمادها في الجزائر

تاريخ الاعتماد	البنوك العمومية
06/04/1997	القرض الشعبي الجزائري
06/04/1997	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
25/09/1997	البنك الوطني الجزائري
17/02/2002	البنك الخارجي الجزائري
17/02/2002	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
17/02/2002	بنك التنمية المحلية

المصدر :- دردار نصيرة، "Analyse Des Réformes Du Secteur Bancaire Algérien" الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع و التحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005، ص 26.

يبين الجدول أعلاه أن البنوك التجارية العمومية لم تحصل على اعتمادها حتى عام 1997، وهو ما يدل على مزاولتها لنشاطها خارج قانون النقد والقرض؛ الذي ينظم النشاط البنكي الصادر عام 1990، إلى غاية تصريح مجلس النقد والقرض¹ بالاعتماد عام 1997، كما نلاحظ أنه تم اعتماد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1997 رغم أنه ليس لديه هيئة شركة بالأسهم²، أما عدد الوكالات فقد بلغ 1134 وهي تمكن من تحقيق أداء في القطاع البنكي مقبول لمواكبة التغيرات في الأنظمة المالية الدولية.

وتمارس هذه البنوك نشاطها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، وقد منح قانون النقد والقرض 10/90 للبنوك العمومية صفة البنوك العالمية، وحدد لها مزاولتها نشاطها كما يلي³:

¹ القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض و المؤرخ في 14 افريل 1990 ، و الذي مثل منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم.

² حسب المادة 128 من قانون النقد و القرض لا بد للبنوك و المؤسسات المالية أن تتخذ شكل مؤسسات بالأسهم.

³ AMMOUR Benhalima, Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalités , Algérie, édition DAHLAB, 1997, P104



- حسب المادة 114 من القانون 90-10 يمكن للبنوك العمومية تلقي الأموال من الجمهور، كما يمكنها القيام بعمليات القرض وإدارة وسائل الدفع الموضوعة من قبل البنوك العمومية تحت تصرف العملاء.
- وحسب المادة 116-117-118 من قانون 90-10 تخول للبنوك العمومية بصفة ثانوية القيام بعمليات الصرف والعمليات على الذهب والمعادن النفيسة والقطع المعدنية النفيسة، وتوظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية، والاكتماب بها، وشرائها، وإدارتها، وحفظها وبيعها، إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات، المشورة والإدارة المالية، الهندسة المالية، بشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء وإنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بعمليات إيجار الأموال المنقولة وغير المنقولة.

3. البنوك الخاصة

قدم قانون النقد والقرض ترخيصا للبنوك الخاصة والأجنبية بمزاولة نشاطها في السوق البنكية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع البنكي، وتباشر البنوك خاصة كانت أو أجنبية نشاطها بعد الحصول على اعتماد من مجلس النقد والقرض. كما يجب على هذه البنوك استعمال رأس المال الذي يساوي على الأقل رأس المال المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية¹.

ووفقا للنظام 93-01 المؤرخ في 03-01-1993 الشروط الأساسية لتأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية اضافة إلى الفروع البنكية، وأهم ما جاء به هذا النظام اشتراط ما يلي:

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.
- تحديد برنامج نشاط البنك،

¹ أنظر النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04-03-2004، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام 90-01 المؤرخ في 04-07-1990.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسة المالية.

وقد سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مجموعة من البنوك الخاصة والمتمثلة فيما يلي¹:

الجدول (3-7): البنوك الخاصة وتاريخ اعتمادها في الجزائر

بنوك الخاصة	تاريخ الاعتماد
بنك البركة	03 نوفمبر 1990
الشركة البنكية العربية	24 سبتمبر 1998
الشركة العامة الفرنسية	04 نوفمبر 1999
سي تي بنك	18 ماي 1998
بنك ناتكسيس الأمانة	27 أكتوبر 1999
بنك العربي الأردني	18 أكتوبر 2001
ترست بنك	أبريل 2003
البنك الشعبي الباربي	2002
بنك الخليج	مارس 2004
بنك الإسكان	أكتوبر 2003
فرنسا بنك الجزائر	03 ماي 2006
بنك القروض الاستثمارية والفلاحية	9 ماي 2007
بنك السلام	10 سبتمبر 2008
بنك أش - أس - بي - سي الجزائر	12 فيفري 2008

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا للجرائد الرسمية.

- 1- **بنك البركة:** يعتبر أول بنك مشترك يزاول نشاطه في الجزائر، وذلك بعد تأسيسه في شهر ماي 1991م بمبادرة مجموعة "دله البركة السعودية" وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، يعمل هذا البنك بالصيغ الإسلامية، وتتبنى موارده عن

¹ المرسوم رقم 18-01 الصادر بتاريخ 2 جانفي 2018، المتضمن قوائم البنوك في القطاع البنكي الجزائري المنشور في الجريدة

الرسمية رقم 4 بتاريخ 28 جانفي 2018.



- طريق الودائع تحت الطلب، حسابات التوفير، وحسابات الاستثمار، وسندات الصندوق....
ويقدم التمويل عن طريق المضاربة، والمشاركة، وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية¹.
- 2- **الشركة البنكية العربية ((ABC) ARAB BANKING CORPORATION ALGERIE)**:
تحصلت هذه الشركة على الاعتماد في 17 نوفمبر 1997، ومقرها الرئيسي في البحرين، تم الاكتتاب في رأس مالها المقدر بـ 20 مليون دولار بمساهمة المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70%، المؤسسة المالية الدولية (SFI) بنسبة 10%، المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة 10%، الصندوق الجزائري للتأمين (CAAT)، بنسبة 5%، و6 مستثمرين خواص جزائريين بنسبة 5%².
- 3- **الشركة العامة الفرنسية (La Société générale)**: هو بنك فرنسي تأسس فرعه في الجزائر في 15 أبريل 1998، برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، وتم الاكتتاب في رأس المال بمساهمة الشركة العامة بنسبة 45%، و (FIBASA) للكسمبورغ بنسبة 31%، والمؤسسة المالية الدولية (SFI) بنسبة 10%، والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 10%، ويقوم نشاط هذا البنك على تمويل التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية.
- 4- **سي تي بنك الأمريكي (CITIBANK)**: يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد في 18 ماي 1998، من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1,2 مليار دينار جزائري.
- 5- **بنك ناتكسيس الأمانة (NATEXIS ALAMANA)**: أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، وهو ناتج عن عملية الاندماج البنكي لكل من القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية. وناتكسيس الجزائرية تابعة إلى ثالث مجموعة بنكية في فرنسا من خلال رقم الأعمال والانتشار³.

¹ حفيظ محمد الصديق، بنك البركة في عامه التاسع، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، الجزائر، جويلية 2000، ص 43.

² REVUE (mutation), N°33, Septembre 2000, P 65.

³ جريدة الخبر، حوار مع ناصر حاج رئيس فرع الجزائر للبنك الفرنسي - ناتكسيس - الخميس 17 جوان 1999م، ص 03.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

- 6- البنك العربي الأردني (PLC ARAB ALGERIA BANK): هو فرع للبنك العربي الأردني تحصل على الاعتماد بتاريخ 18 أكتوبر 2001 من طرف مجلس النقد و القرض برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري¹.
- 7- ترست بنك الجزائر (TRUST BANK ALGERIA (TBA)²: هي فرع لمجموعة نست التي يتواجد مقرها في قبرص، بدأ النشاط في أبريل 2003 برأس مال أولي قدره 750 مليون دينار، ليصل في السنة التاسعة من التشغيل، أي في عام 2012، إلى 13 مليار دينار.
- 8- بنك الشعبي الباريسي³ BNP PARIBAS EL DJAZAIR: هو فرع للمجموعة البنكية الأوروبية تم الترخيص له بمزاولة نشاطه عام 2002 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، وإلى غاية 2017 يمتلك 71 وكالة موزعة على 19 ولاية في الجزائر.
- 9- بنك الخليج (GULF BANK ALGERIA (AGB): هو فرع لمجموعة بنك برقان (BURGAN) الكويتية حيث تحصل على الاعتماد في مارس 2004 لمزاولة نشاطه برأس ماله قدره 10 مليار دينار جزائري، يقوم بتأدية التعاملات البنكية لكن بصيغ الشريعة الإسلامية، عن طريق 63 وكالة منتشرة عبر كل ولايات الجزائر⁴.
- 10- بنك الإسكان - THE HOUSING BANK FOR TRADE & FINANCE- ALGERIA (HBTF-ALGERIA): هو أحد فروع بنك الإسكان الأردني تحصل على الاعتماد في أكتوبر 2003 لمزاولة نشاطه في تمويل برامج ومشاريع الإسكان في الجزائر، برأس مال قدره 2,4 مليار دينار جزائري، وتم رفعه إلى 30 مليار دينار جزائري،

¹ الجريدة الرسمية رقم 71 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2001، ص 20، الموقع الإلكتروني للبنك <https://www.arabbank.dz> :

² <http://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation> تم زيارته بتاريخ 10-12-2017.

الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 8 جانفي 2003، ص 16.

³ <http://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair/histoire/> تم زيارته بتاريخ 10-12-

2017.

⁴ موقع بنك الخليج <https://www.agb.dz/article-view-1.html> تم زيارته بتاريخ 10-12-2017.

الجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 2003، ص 32.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

حيث يساهم بنك الإسكان الأردني، بنسبة 85% من رأس المال، وتساهم الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بنسبة 15%.

11- فرنسا بنك الجزائر (Fransabank El-Djazair-Spa): تأسس بنك فرنسا الجزائر بالقرار 05-02 المؤرخ في 22 نوفمبر 2005، وتحصل على الاعتماد بتاريخ 03 ماي 2006 لمزاولة نشاطه المتمثل في جميع المعاملات البنكية المعتمدة في القطاع البنكي الجزائري برأس مال قدره 2,5 مليار دينار جزائري، وأصبح رأس مال البنك 10 مليار دينار جزائري عام 2017¹.

12- بنك القروض الاستثمارية والفلاحية CREDIT AGRICOLE- CORPORATE & INVESTISSEMENT BANK ALGERIE (CA-CIB ALGERIE) Calyon-Algérie: تأسس هذا البنك بموجب القرار 07-04 المؤرخ بتاريخ 9 ماي 2007 برأس مال قدره 2,5 مليار دينار جزائري، لتمويل المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي والصناعي، وقد قرر مجلس إدارة البنك تغيير إسمه إلى بنك التمويل الزراعي والاستثماري في 25 سبتمبر 2011².

13- بنك السلام ESSALAM BANK: تم اعتماده وفقا للقرار 08-02 المؤرخ بـ 10 سبتمبر 2008، لمباشرة جميع التعاملات البنكية حسب الصيغ الإسلامية برأس مال قدره 7,2 مليار دينار جزائري³.

14- بنك أش - أس - بي - سي الجزائر (HSBC-Algeria Hongkong and Shanghai Banking Corporation): هو أحد فروع البنك الفرنسي للتمويل الأوربي تلقى الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض بموجب القرار 08-01 الصادر بتاريخ 12 فيفري 2008 الذي

¹ الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 4 أكتوبر 2006، ص 19. الموقع الإلكتروني للبنك <https://www.fransabank.com>

² الجريدة الرسمية رقم 29، بتاريخ 6 ماي 2007، ص 15. الموقع الإلكتروني للبنك <https://www.ca-cib.com>

³ الجريدة الرسمية رقم 55 بتاريخ 24 سبتمبر 2008، ص 24. موقع البنك الإلكتروني: <https://www.alsalamalgeria.com>



يرخص للبنك الفرنسي مزاوله نشاطه برأس مال 25 ألف مليار دينار جزائري، يقوم بجميع المعاملات البنكية، إلا انه لم يتمكن من توزيع فروعه في جميع أنحاء الجزائر¹.

لم تمنع كثرة البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية من استحواد البنوك العمومية على النشاط البنكي، فهي تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري، بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي، وتحرير السوق البنكية، وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاوله أنشطتها التمويلية المختلفة، وذلك بسن العديد من القوانين بما يواكب التطورات المالية التي أوجبت الانتقال من تحكم الحكومة إلى تحكم القطاع الخاص، ومن الرقابة الداخلية إلى الرقابة الأجنبية، تحسبا لتحسن أداء القطاع البنكي الجزائري، فحظي القطاع البنكي الخاص بزيادة نسبية في عدد البنوك، وتوسعها، وتنوع نشاطها، غير أنه وقبل الاستيفاء من تحقيق النتائج المرجوة من منح الاعتماد تلقى القطاع البنكي الجزائري صدمات زعزعت ثقة المتعاملين الاقتصاديين في التعامل مع البنوك الخاصة، وأهمها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي عام 2003، وتصفية العديد من البنوك الخاصة مثل منى بنك، والبنك المختلط... وهو ما أدى إلى التراجع عن التسهيلات التي تقدمها الحكومة للبنوك الخاصة والأجنبية بداعي أن التدخل الحكومي في القطاع البنكي يساعد في توجيه رأس المال إلى الاستثمارات مرتفعة الإنتاجية بطرق أفضل، وهو ما يخالف مبادئ التحرير المالي في التخلي عن الائتمان وتحرير الدخول والخروج من السوق البنكية وفقا لقوى هذه السوق.

وقد ذهب أنصار هذا التوجه - ملكية البنوك العمومية- إلى أن التحكم في القطاع المالي بشأنه تحقيق المساواة الاجتماعية، وتوفير الخدمات المالية لمحدودي الدخل، والمناطق النائية، وهو ما يوضح فرقا جوهريا بين هدف البنوك الخاصة والبنوك العمومية، إذ يتمثل هدف هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية، إذ تقوم البنوك العمومية بتحليل الأثار على التنمية الاقتصادية و

¹ الجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 9 جويلية 2008، ص 28.

موقع البنك <https://www.algeria.hsbc.com>.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن مردودية هذه المشاريع باعتبارها تنطوي على مخاطر عديدة خصوصا فيما يتعلق باسترداد تكاليف لاستثمار على المدى الطويل¹.

ثانيا: الاستحواذ والتركز

1. فروع البنوك العمومية والخاصة: بالرغم من تطور عدد البنوك الخاصة 343 وكالة للمصارف الخاصة عام 2010 إلى 443 وكالة عام 2017 غير أن ذلك لم يغير من هيمنة القطاع العام على مجموع البنوك التي شهدت تطورا في عدد وكالاتها من 1077 بنك عام 2010 مقابل 1134 وكالة للبنوك العمومية في نهاية 2016؛ إذ يستحوذ القطاع العام على نسبة 86,8% من مجموع أصول القطاع البنكي الجزائري مقابل نسبة 93,6% عام 2001، في حين تتمثل حصة القطاع الخاص في 13,2% من إجمالي الأصول عام 2016، بينما كانت تمثل حوالي 6,4% عام 2001 من إجمالي الأصول. إذ بالرغم من دعم خصوصية البنوك، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة، وتشجيعها، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف تمويلها للاقتصاد، ولا تزال الحصة الأكبر منسوبة إلى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة التي لم تتعاف من أثر الصدمات والهزات خصوصا بعد إفلاس بنك الخليفة، والبنك الصناعي التجاري، وهي الأزمة التي زعزعت الثقة في القطاع البنكي الجزائري على المستويين المحلي والأجنبي.

2. الكثافة البنكية:

تستند الأبحاث الاقتصادية إلى نموذج كاميرون² لقياس انتشار البنوك الذي وضع من قبل كاميرون عام 1967 كمعيار لتقييم وجود بنك لكل 10000 فرد، وهو نموذج قائم على عرف دولي؛ حيث يتم قياس الكثافة البنكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة البنكية} = (\text{عدد الفروع} * 10000) \div \text{عدد السكان}$$

¹ تقرير التجارة والتنمية 2008، أسعار السلع الأساسية والتمويل والاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف 2008، ص 90.

² الزيدانيين جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، 1999، ص 124.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

بحيث إذا كانت:

- 1- الكثافة البنكية = 1 فهو العدد المثالي للتوزيع، وهو تطبيق كلي لنموذج كامبيرون؛
 - 2- الكثافة البنكية < 1 انتشار كبير للبنوك مما يشكل عبئا على البنوك من حيث التكلفة وانخفاض العوائد؛
 - 3- الكثافة البنكية > 1 دلالة على عدم تغطية الجهاز البنكي لكافة متطلبات الأفراد، أي انتشار البنوك غير كاف، وبالتالي عدم وصول الخدمات البنكية إلى شرائح ومناطق معينة.
- وقد طور هذا النموذج ليشمل السكان المنتجين فقط، ولم تسجل هذه النسبة تطورا في الجزائر بحيث تمثل 0,38¹ عام 2016 في حين أخذت نسبة 0,37 عام 2009، وهي ضعيفة حسب معيار كامبيرون، وتعد دلالة على ضعف أداء القطاع البنكي الجزائري في تغطية مختلف شرائح الزبائن ممن هم في حاجة إليها، إذ يسع الشباك الواحد 25900 فرد ساكن، و26700 عام 2009.

المطلب الثالث: تطور معدلات الفائدة في ظل التوجه نحو التحرير المالي

توجهت الدول النامية إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي؛ حيث يسمح هذا التحرير بتفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد، وبالتالي ضمان الأداء الاقتصادي للمدخرات المحلية، وتوظيفها بالشكل الذي يدعم النمو الاقتصادي.

وقد استطاعت الدول تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، وذلك بعد رفعها لقيمة أسعار الفائدة المحددة لديها. وقد نجد التوجه الفعلي نحو تحرير أسعار الفائدة عند الدول العربية ابتداء من عام 1991، وتجسد ذلك في الجزائر عند تبنيها لبرنامج صندوق النقد الدولي. إلا أن هذا التحرير عرف توجهين اثنين؛ حيث تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع في وقت مبكر في غالبية الدول النامية، في حين اعتمد التحرير التدريجي لأسعار الفائدة على الإقراض، وذلك من خلال وضع حدود قصوى لها، أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة ومن ثم تحريرها.

¹ البيانات محسوبة انطلاقا من تقارير بنك الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية 2017.



في الجزائر، اتبعت السلطات النقدية التحرير التدريجي لأسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة موجبة، مع إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1991)، واتفاقيات القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)¹، تم تحرير أسعار الفائدة لتصل من 10% إلى 15% خلال الفترة (1990-2000) وتحقق أعلى مستوياتها عام 1998 حيث بلغت 15%، والحقيقة أن أسعار الفائدة كانت محددة إداريا باتفاق ضمني كان قائما بين البنوك العمومية تحت رعاية الجمعية المهنية للبنوك عام 2003، كما لم يعرف معدل إعادة الخصم تفعيلا خلال هذه الفترة باعتباره أداة للتأثير على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. ليسجل الاقتصاد بعدها معدلات فائدة مختلفة غلبت عليها المعدلات السالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم. وعمدت الجزائر بعدها إلى الإبقاء على أسعار فائدة منخفضة، وإدارة نمو السيولة المحلية وفقا لأدوات السياسة النقدية سواء كانت تقليدية أو مبتكرة خلال الفترة (2001-2014). والجدول الموالي يوضح اتجاه حركة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة (1990-2016) في الجزائر:

الجدول (3- 8): تطور معدلات الفائدة الحقيقية في ظل التوجه نحو التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016) (نسبة مئوية %)

السنوات	سعر الفائدة الإسمي الدائن	سعر الفائدة الاسمي المدين	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي الدائن	سعر الفائدة الحقيقي المدين
1990	11,17	16,88	9,33	18	-6,83	-1,12
1991	12,67	17,5	11,25	25,9	-13,23	-8,4
1992	14	17,5	14,13	31,7	-17,7	-14,2
1993	14	17,5	14,58	20,5	-6,5	-3
1994	16,44	20,13	13,58	29	-12,56	-8,87
1995	17,25	20,42	12,25	29,8	-12,55	-9,38

¹رميدي عبد الوهاب، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد



-0,12	-1,45	18,7	9,63	18,58	17,25	1996
10,55	10,97	5,7	9,17	16,25	16,67	1997
4,53	4,33	5	7,13	9,53	9,33	1998
6,78	6,65	2,6	6	9,38	9,25	1999
9,08	7,7	0,3	5,5	9,38	8	2000
4,8	3,8	4,2	4,92	9	8	2001
6,45	4,59	1,41	4	7,86	6	2002
3,81	0,87	4,26	4	8,07	5,13	2003
4,04	-0,31	3,96	4	8	3,65	2004
6,62	0,56	1,38	4	8	1,94	2005
5,69	-0,56	2,31	4	8	1,75	2006
4,33	-1,92	3,67	4	8	1,75	2007
3,14	-3,11	4,86	4	8	1,75	2008
2,27	-3,98	5,73	4	8	1,75	2009
4,09	-2,16	3,91	4	8	1,75	2010
3,48	-2,77	4,52	4	8	1,75	2011
-0,89	-7,14	8,89	4	8	1,75	2012
4,75	-1,5	3,25	4	8	1,75	2013
5,09	-1,16	2,91	4	8	1,75	2014
3,22	-3,03	4,78	4	8	1,75	2015
1,60	-4,65	6,40	3,5	8	1,75	2016

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي



يعتبر سعر الفائدة الحقيقي على الودائع (معدل الفائدة الدائن) هو الأكثر أهمية كون أن نشاط البنوك ينطلق أساسا من الودائع، بحيث لا تستطيع البنوك الاعتماد على الأموال الخاصة في تحقيق العوائد، والتي بدورها تأتي من الفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض. ومن ثم يعد الحصول على معدلات إيداع حقيقية موجبة شرطا أساسيا ومسبقا لتحقيق العمق المالي، وضمان التوجه نحو التحرير المالي.

ومن خلال الجدول أعلاه، وبالرغم من تبني الجزائر للتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، غير أن هذا التحرير مس معدلات الفائدة الدائنة أولا عام 1990؛ بحيث سجلت أعلى معدل اسمي عام 1996، غير أن معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية ظلت سالبة إلى غاية 1997، بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم. وبعد انخفاض معدلات التضخم حققت معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية قيمة موجبة طيلة الفترة (1997-2006)، لكنها عاودت الانخفاض بسبب انخفاض معدلات الفائدة الدائنة الإسمية عن مستويات معدلات التضخم المسجلة طيلة الفترة (2007-2016).

وبقيت معدلات الفائدة المدينة (معدلات الإقراض) محددة إداريا إلى غاية 1994¹، واتجهت نفس اتجاه معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية؛ بحيث حققت معدلات الفائدة المدينة الحقيقية قيمة سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1997) التي عرفت بمتوسط 24% بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة المدينة الاسمية، وسجلت أيضا قيمة سالبة أخرى عام 2012 بسبب ارتفاع معدل التضخم عن معدل الفائدة الاسمي ب0,80 نقطة في حين سجلت معدلات الفائدة الحقيقية المدينة طيلة السنوات المتبقية قيمة موجبة.

ومن التحليل السابق يتضح لنا جليا أن التغيير في معدلات الفائدة الدائنة والمدينة راجع إلى معدلات التضخم المسجلة طيلة فترة الدراسة، غير أن النظرية الاقتصادية تملي بأن التغيير في معدلات الإقراض يرجع إلى التغيير في معدلات الإيداع، والذي يرتبط بمعدلات إعادة الخصم

¹ الأمر 13-94 الصادر في 2 جوان 1994.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

التي يتوقف تحديدها على سياسة السلطة النقدية التوسعية أو الانكماشية المنتهجة. بحيث يقوم هذا المعدل - معدل إعادة الخصم - بتوجيه قدرة البنوك على جذب الودائع ومنح القروض.

ومن خلال متابعة تغير معدل إعادة الخصم للفترة (1990-2016) يبين أن التغير في معدلات الفائدة الإسمية الدائنة أو المدينة لم يكن خاضعا للتغير في معدل إعادة الخصم، فبمراعاة التغير في معدل إعادة الخصم عام 1991 من 11% إلى 14% لم تتأثر معدلات الفائدة على الإقراض حيث بقيت مستقرة في المعدل 17,5% والأمر ذاته وقع مع معدلات الفائدة الدائنة عندما استقرت عند معدل 17,25% عام 1996 في حين كان معدل إعادة الخصم قد انخفض من 12,25% إلى 9,63%.

أما الفترة ابتداء من 2003 فقد سجلت كل من المعدلات الاسمية لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة ومعدل إعادة الخصم ثباتا بموجب الاتفاق الضمني بين البنوك حول تحديد معدلات الفائدة. فيما عدا عام 2016 الذي سجل تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% وذلك راجع لقرار البنك المركزي للقضاء على آثار تقلص السيولة البنكية التي تراجعت ب 1011,7 مليار دينار، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها.

المطلب الرابع: درجة نشاط الوساطة المالية

يعبر نشاط الوساطة المالية على فعالية ومدى تطبيق سياسة التحرير المالي فهي تعتبر إحدى مؤشرات تحرير القطاع البنكي، وتقاس بنسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بنسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونقيس هذه المؤشرات كفاءة الوساطة المالية عند انخفاض نصيب الحكومة في دعم النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي يستعرض الجدول (3-9) نسبة كل من حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وحجم الائتمان منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ودول المقارنة لمعرفة درجة كفاءة الوساطة المالية.



الجدول (3-9): نسبة حجم الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2016) (نسبة مئوية %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	36	38	31	22	7	4	-4	-13
تونس	67	68	65	64	64	64	64	66
السعودية	39	41	43	40	29	21	16	-4
كوريا	128	134	128	121	125	139	144	159
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	-9	-7	-5	-2	3	18	40	55
تونس	68	74	83	83	85	86	90	93
السعودية	1	0	-4	-10	-8	2	21	34
كوريا	157	151	153	156	156	162	166	170

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والتقارير السنوية للبنوك المركزية للدول المختارة.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيفة في الجزائر مقارنة بتونس وكوريا الجنوبية؛ إذ يغطي الائتمان المحلي أكثر من نصف الناتج المحلي في تونس طيلة الفترة (2000-2016)، ويعرف نموا مستمرا إلى غاية 2016 حيث بلغ 93% وهو ما يعكس دور الوساطة البنكية في الاقتصاد التونسي. وهو نفس الوضع لدى كوريا، لكن بنسب مرتفعة إذ تتجاوز 100% طيلة فترة المقارنة، ومن خلال قراءة في التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي لكوريا الجنوبية يتضح دور الائتمان المحلي خصوصا فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا، والتي بنجاحها أصبحت أهم دعامة للاقتصاد الكوري.

في حين تأتي السعودية في المرتبة الثالثة بين الدول المقارنة في نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي؛ إذ تعتمد السعودية على تمويل برامجها الاقتصادية خارجيا من جهة، وتدني الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من جهة أخرى. وتتذيل الجزائر الترتيب، إذ حقق حجم الائتمان إلى



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

الناتج المحلي الإجمالي معدلات سالبة لضعف إنتاجية القروض الممنوحة في الاقتصاد، وتحولها إلى أعباء مع مرور الزمن 2007-2012، غير أنها سرعان ما عرفت معدلات نمو مرتفعة إذ سجلت 18% و40%، و55% عام 2014، 2015، 2016 على التوالي إذ عرفت هذه الفترة تنوع أنشطة البنوك، وزيادة فروعها، والاهتمام بتمويل المشاريع الاقتصادية محليا بعد انخفاض أسعار البترول.

الجدول (3-10): الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000 - 2016) (نسبة مئوية %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	8	12	11	11	12	12	13	13
تونس	62	62	61	59	58	57	58	60
السعودية	27	29	28	32	35	34	37	38
كوريا	106	116	115	110	115	127	135	148
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	16	15	14	14	16	18	22	23
تونس	62	69	76	76	77	78	79	81
السعودية	46	39	34	36	40	44	56	58
كوريا	145	136	138	137	135	138	140	143

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية للدول المختارة والنشرات الإحصائية الاقتصادية للدول العربية.

تعرف هذه النسبة على أنها الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إلى القطاعات الأخرى إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، فهي نسبة مرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالمجاميع النقدية، كما يمكن تفسير الزيادة في هذه النسبة كمؤشر على كفاءة الوساطة المالية، وما يميز هذا المؤشر هو استثناء التمويل المقدم من



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

الوسطاء الماليين الخواص إلى القطاع الخاص، والائتمان المقدم من البنك المركزي، والائتمان المقدم من البنوك الخاصة إلى القطاع العام.

تتجه نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي نفس سلوك الائتمان المحلي إلى الناتج الإجمالي المحلي، وتأخذ الدول محل المقارنة نفس الترتيب، وهو ما يفسر الاعتماد على التمويل خصوصا في ما يتعلق بتمويل القطاع الخاص، وتفعيل دور هذا الأخير من أجل تحقيق نمو متزايد في معدلات نمو جميع القطاعات الاقتصادية، باعتبار أن دعم القطاع الخاص مؤشر على تحرير الاقتصاد، وتعزيز تنافسيته، مما ينعكس إيجابا على القطاع البنكي من خلال تحقيق التطور المالي، وارتفاع معدلات الوساطة المالية، وهو ما يتجلى في كوريا الجنوبية التي تحققت معدلات تتجاوز 100% خلال الفترة 2001-2016. تأتي تونس في المرتبة الثانية؛ إذ يأخذ القطاع الخاص أكثر من نصف الائتمان المحلي. أما الجزائر فعرفت أدنى معدلات تمويل القطاع الخاص فقد سجلت معدل 8% عام 2001 وتزايدت هذه النسبة بمعدلات نمو بطيئة لتسجل معدل 23% عام 2016، بالرغم من تبني برامج تنموية تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص، والتركيز عليه للدفع بعجلة التنمية، غير أن ذلك لم يكن له أثر واضح على مستوى القطاع البنكي.

ومن خلال المقارنة السابقة والقراءة التحليلية للجداولين، وبالرغم من أن الجزائر في السنوات الأخيرة حققت معدلات مرتفعة بخصوص الائتمان المحلي والائتمان المقدم للقطاع الخاص، غير أنها لا تمثل كفاءة في الوساطة المالية لدى القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي، بالرغم من تبني عدة سياسات لدعم القطاع الخاص، ولتفعيل قنوات البنوك من خلال تشجيع تعبئة الموارد المحلية. فالحكم بكفاءة الوساطة المالية يشترط -إلى جانب تحسن المؤشرين السابقين - انخفاض الديون المتعثرة، وزيادة فروع البنوك ليس فقط إقليميا، وإنما التوزيع على أساس تنوع النشاط وتطور الجهاز البنكي بما يتوافق مع متطلبات التحرير المالي .



المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للقطاع البنكي في الجزائر على المستوى الجزئي في ظل التوجه نحو التحرير المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي للقطاع البنكي على المستوى الكلي أحد مؤشرات الأداء الاقتصادي، يدلى به في جميع التقارير التي تعد على مستوى القطاع البنكي محليا؛ مثل التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي الجزائري؛ بنك الجزائر، أو على مستوى الهيئات الدولية التي تهتم بالنشاط البنكي على وجه الخصوص، أو الأداء الاقتصادي بصفة عامة مثل صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، اتحاد المصارف... غير أنه لا يعطي تحليلا دقيقا عن وضعية البنوك المالية، وحقيقة مراكزها المالية، ومختلف المؤشرات التي عرفناها في الفصل السابق، والتي تعطي صورة واضحة عن توجه البنك، وتقيس أداءه، وتعطي قواعد البيانات التي يبني عليها التقييم لاحقا. كما أن التقييم على المستوى الجزئي عميق بالشكل الذي يسمح بتبرير التحليل على المستوى الكلي وتفسيره.

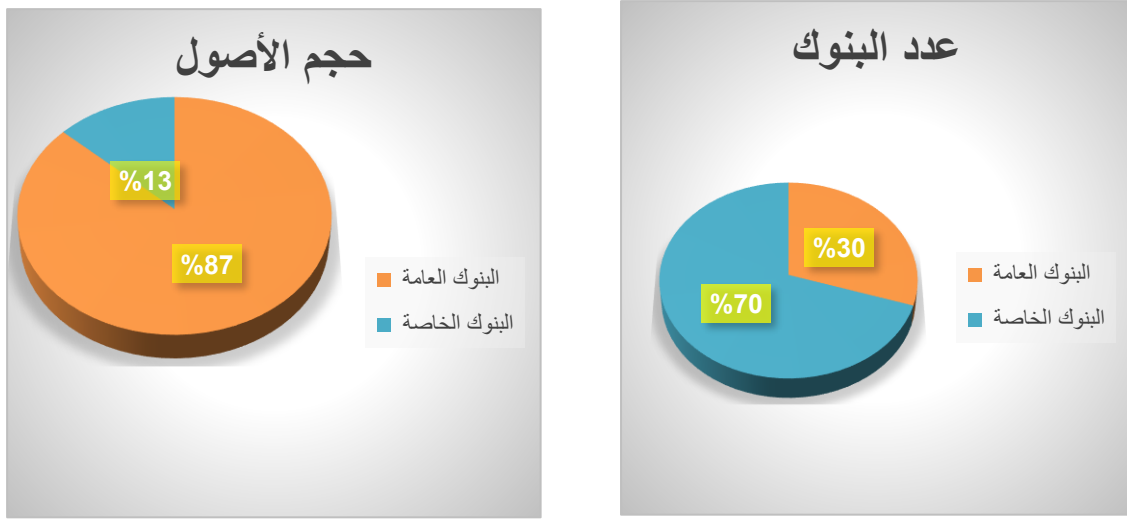
ارتأيت تقسيم عينة الدراسة إلى قسمين مجموعة البنوك المنتمية للقطاع العام، ومجموعة البنوك المنتمية إلى القطاع الخاص، وسبب ذلك يتنمّل فيما يلي:

- هدف الدراسة وهو أداء القطاع البنكي الجزائري أي البحث عن اتجاه الأداء لكن على مستوى القطاع؛
- قلة البنوك والمؤسسات المالية المكونة للجهاز البنكي الجزائري والمتمثلة في 29 بنك؛
- غياب واستحالة الحصول على البيانات المالية للبنوك؛
- تقارير بنك الجزائر تركز في التحليل على قطاعين هما القطاع البنكي الخاص والقطاع البنكي العام.



كما سأراعي طيلة هذا المبحث حجم البنوك على أساس حجم الأصول وليس حسب العدد وطبيعة الملكية وسأكتفي بمصطلح "أداء" والذي أقصد به الأداء المالي. وفيما يلي تقسيم البنوك حسب حجم الأصول وحسب العدد:

الشكل (3-4) تقسيم البنوك حسب حجم الأصول وحسب عدد البنوك في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2016.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن 30% من إجمالي عدد البنوك في الجزائر والذي يمثل ستة 06 بنوك عمومية تأخذ حصة 87% من إجمالي الأصول، في حين أن 70% من إجمالي عدد البنوك في الجزائر والمتمثلة في البنوك الخاصة تأخذ 13% من إجمالي الأصول، وبالتالي البنوك العمومية بقلّة عددها إلا أنها كبيرة لحكم ولذلك من المنطقي أن نخضع التحليل حسب حجم الأصول غير أن ارتفاع حجم الأصول لدى البنوك العمومية مع قلة عددها وتركزها لا يعد مؤشرا جيدا عن الأداء فهو يعبر عن ضعف النشاط البنكي، ويعطي حكما مبدئيا عن تردي الوضعية المالية للبنوك، وغياب المنافسة التي تسمح بتطوير الجهاز البنكي وتأهيله للتنافسية المحلية والإقليمية، كما يعد ذلك مؤشرا على عدم ممارسة الحرية بخصوص الدخول والخروج من السوق البنكية. ومع ذلك لا بد من



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

دراسة مؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة لمعرفة أداء هذين القطاعين في ظل توالي الأحكام الخاصة بالتحرير المالي، ومن أجل الحكم على مدى تحرير القطاع البنكي.

المطلب الأول: سياسة الودائع

أولاً: تعريف الودائع

تمثل الودائع الركن الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحديد نشاطه في المصدر الرئيسي لرأس مال البنوك، فهي تتكون من الحسابات البنكية التي يفتحها المتعاملون الاقتصاديون مهما كانت مهنتهم أو صفاتهم؛ قصد الاستفادة القصوى من تخزين النقود، إذ تمثل ما يفوق 90% من إجمالي الخصوم لدى البنوك التجارية.

كما أن البنك لا يمكنه الاعتماد كلياً على الأموال الخاصة في تقديم القروض، لأن العائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكها، أما الاعتماد على الودائع فإن ذلك يحقق للبنك هامش فائدة صافي، والمتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة للمودعين¹.

وحسب المادة 111 من قانون النقد والقرض 90-10 فقد عرف الوديعة بأنها "أموال متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها، إلا أنه لا تعتبر أموالاً متلقاه من الجمهور بمفهوم هذا القانون:

1- الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل خمسة في المائة من رأس المال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين.

2- الأموال الناتجة عن قروض المساهمة"

وتنقسم إلى قسمين؛ ودائع تحت الطلب، وهي تعتبر وسيلة للتبادل، وودائع لأجل مقابل عوائد محددة كما وزمنياً للمودعين. كما يمكن أن تكون نقوداً، وفي هذه الحالة يمتلكها البنك

¹ الهندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص13.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

ويتصرف فيها لقاء الاعتراف بالدين، وتكون في شكل قيم منقولة ملكيتها للزبون، ويقوم البنك بإدارتها لحساب الزبون¹.

وتتقسم الودائع إلى ثلاث أقسام:

1- **الودائع تحت الطلب:** هي التي يستطيع أصحابها السحب منها في أي وقت دون الحصول على الفوائد، وحجمها داخل البنك ضئيل مقارنة بالأنواع، لأنها تتميز بعدم الاستقرار، وتعتمد البنوك على هذه الودائع في تقديم القروض قصيرة الأجل، لتفادي مخاطر تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل.

2- **الودائع لأجل:** هي الودائع التي لا يتمكن مودعوها من السحب منها إلا بعد مدة زمنية يتفق عليها المودع مع البنك مسبقاً، ويحصل المودع على فوائد إثر هذا الاتفاق.

3- **الودائع الادخارية (ودائع التوفير):** هي وداائع يمكن لأصحابها السحب منها في أي وقت، ولكن تحت قيد حجم معين من المبلغ الذي يمكن سحبه حتى لا يجد البنك نفسه دون سيولة، لأن الودائع الادخارية تعتبر موردا مهما يعتمد عليه البنك عند تقديم القروض، ويحصل الزبون على فوائد من البنك في حدود معدلات الفائدة الي تحددها السلطات النقدية.

ثانياً: تطور الودائع لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

وتقترن ربحية البنوك بالقدرة على استقطاب الودائع، فهي القناة التي يمكن للبنك من خلالها توسيع نشاطه الاستثماري، وتسمح بتقييم أداء البنك، وقياس ربحيته، فهي تتدرج ضمن مجموعة العناصر التي تتبني على أساسها المؤشرات الكمية. وتخضع الودائع المربحة للبنك إلى شروط أهمها التنوع؛

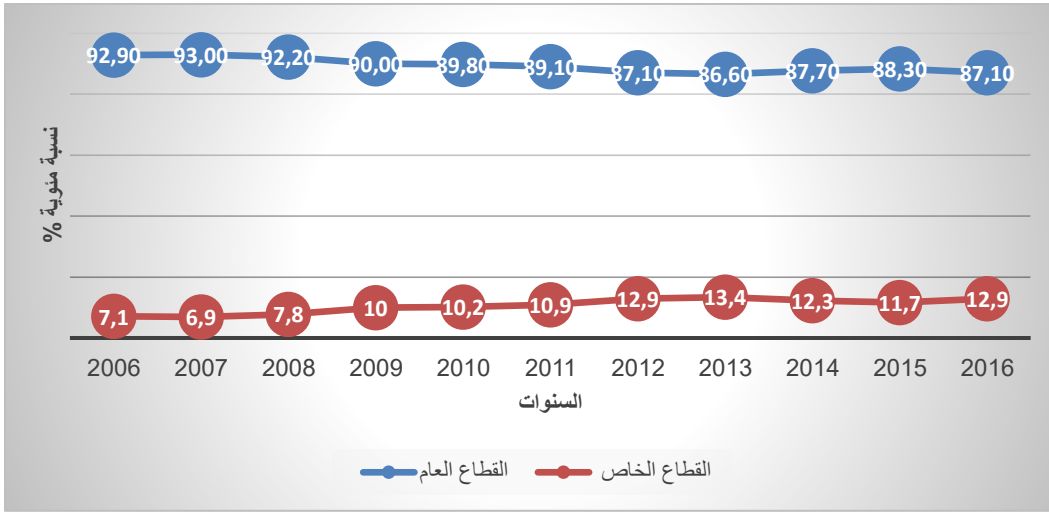
¹ الهندي منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1992، ص77.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

لأنه يشكل مؤشرا على سلامة قنوات تمويل الاستثمار، والتقليل من المخاطر المحتملة التي يتعرض لها البنك.

الشكل (3-5): نسبة الودائع لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2006-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008، 2011، 2017.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ استحواد البنوك العمومية على أغلبية الودائع، إذ تراوحت حصتها ما بين 86% و 92,3%، بينما سجلت الودائع لدى البنوك الخاصة نسبة تتراوح بين 6,9% و 12,9%، ويرجع السبب في ذلك إلى تفضيل الإيداع في البنوك العمومية بدلا من البنوك الخاصة، سواء من طرف القطاع الخاص أو القطاع العام، خصوصا بعد الأزمة البنكية التي أدت إلى فقدان الثقة بالبنوك الخاصة من قبل الزبائن، وبالأخص بعد عدم تعويض المتضررين من الإيداع لحصصهم الكاملة في بنك الخليفة، وإعلان إفلاسه، ونلاحظ تراجع نسبة الودائع لدى البنوك الخاصة عام 2007 وهو راجع إلى تصفية بنك يونيو بنك (UNION BANK) ومنى بنك (MOUNA BANK) وفروعهما، وكما سبق طرح فكرة الأصول البنكية التي تطورت لدى البنوك العمومية بشكل كبير، وتتمتع بانتشار جغرافي لفروعها يمكنها من جذب المدخرات لديها، وهو الأمر الذي لم تتمكن البنوك الخاصة من تجاوزه، نظرا للقيود والإجراءات الإدارية التي تفرضها السلطات النقدية على البنوك



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

الخاصة في الجزائر، وفتح الفروع أيضا. إضافة إلى أن البنوك الخاصة حديثة النشأة، ولا تمتلك الخبرة في القطاع البنكي الجزائري مقارنة بالبنوك العمومية. كما تفضل البنوك الأجنبية في بداية عهدها فتح مكاتب تمثيل قبل إنشاء فروع للبنوك وتوسيع نشاطها.

كما يبرر استحواذ البنوك العمومية على أكبر جزء من الودائع واستمرار ذلك بسبب الاهتمام البنوك العمومية بالقطاعات ذات المردودية السريعة، كتمويل الواردات على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية.

وهو ما يتنافى مع مبادئ تحرير القطاع المالي من خلال تجنب توجيه تمويل المشاريع المفضلة على حسب مشاريع اقتصادية أخرى، واقصائها من التمويل بداعي أنها خارج برامج الحكومة.

تعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على توظيف النقود في الاقتصاد، فضعف هذه النسبة يعني وجود نقود معطلة اقتصادا ومحتجزة خارج البنوك، في حين يعرف توظيف النقود باستبعاد النقود المتداولة؛ بحيث تعد النقود شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وهو ما يمثله مؤشر التعامل المصرفي الذي يقاس بنسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي؛ بحيث يفسر على أنه الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2000-2016).

الجدول (3-11): إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التعامل البنكي	50,61	44,5	50,61	47,83	45,03	50,61	45,21	50,61	49,26
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
التعامل البنكي	53.6	51.55	50.64	50.61	52.73	22.44	21.45	19.19	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي، للسنوات 2008، 2011، 2016، 2017



من خلال الجدول تتراوح نسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي بين 44% إلى 52% خلال الفترة (2000-2013)، وهي نسبة تمثل انعكاسا للقرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية في القطاع البنكي الجزائري، بسبب اعتماد الأدوات الحديثة لتعبئة المدخرات، وتفعيل دورها في الدورة الاقتصادية كهدف من تحرير أسعار الفائدة، كما تعبر عن زيادة التعامل البنكي، ونجاح البنوك في اجتذاب الودائع، وتقديم الخدمات المالية إلى القطاع الإنتاجي بعد التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، بعد ارتفاع عائدات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع اسعار البترول، وهو الوضع الذي ساهم في اجتذاب الودائع، وتقديم الخدمات المالية إلى القطاع الإنتاجي في شكل مدخرات وخدمات مدفوعات إلى غاية العام 2002. لكن تراجع التعامل البنكي عام 2003، واستمر الأثر الرجعي إلى عام 2004 بعد جملة التصفيات والإفلاسات التي مست القطاع البنكي الخاص وصدور الأمر 03-11 الذي عزز من وسائل الرقابة على الجهاز البنكي الجزائري بما يتوافق مع المعايير الدولية. ثم استمر التذبذب في مؤشر التعامل المصرفي إلى غاية 2016، وهو ما يعزى إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى.

وقد ساهمت عدة عوامل في تحسن مؤشر التعامل البنكي في الجزائر، تبرز أهمها في ما يلي:

- التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على الودائع، مما أدى إلى تعزيز المنافسة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية،
- تحسن وتطور الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الجزائرية خصوصا بعد اعتماد البنوك الخاصة والأجنبية منذ عام 1997، وهو ما سمح بالانتقال من المعاملات النقدية المباشرة إلى الشيكات والحسابات البنكية لتوسع فروع البنوك في مختلف أنحاء الجزائر، وهو ما ساهم في انتشار الوعي البنكي لدى الأفراد،
- اعتماد نظام التأمين على الودائع بعد أزمة بنك الخليفة التي هزت الثقة في البنوك الخاصة،
- ارتفاع الودائع لدى البنوك الناتجة عن تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية العمومية منها والخاصة، نتيجة ارتفاع عائدات قطاع المحروقات التي انعكست بالإيجاب على مداخل هذه المؤسسات.



لكن تبقى هذه العوامل كلها عبارة عن عوامل تابعة لتغير ظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001، وليس نابعة من إصلاحات مالية جذرية؛ إذ لا تزال البنوك تقتصر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، حيث استطاعت بنوك تونس تحقيق 90% لمؤشر التعامل البنكي، في حين سجلت السعودية نسبة 164,8% خلال نفس الفترة. كما يبقى الحكم غامضا على قدرة البنوك على جذب المدخرات مادامت لم تعرف نوعية هذه الودائع وهذا ما يوضحه العنصر الموالي.

ثالثا: هيكل الودائع في القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي

فيما يلي تطور هيكل الودائع في البنوك العمومية والخاصة حسب نوعيتها الودائع تحت الطلب والودائع لأجل:

الجدول (3-12): تطور الهيكل القانوني للودائع تحت الطلب لدى القطاع البنكي في الجزائر (مليار دج)

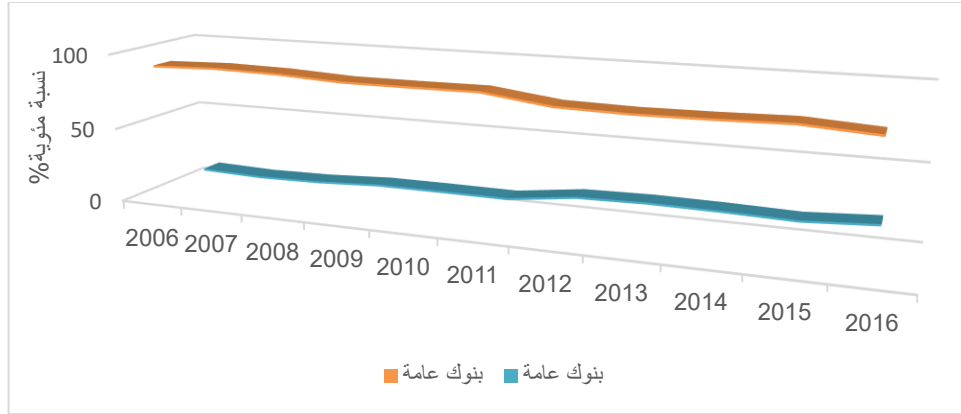
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
3060	3298	3705	2942	2823	3096	2569	2242	2705	2370	1597	بنوك عمومية
672	594	723	595	533	400	301	261	242	191	153	بنوك خاصة
3732	3892	4428	3537	3356	3896	2870	2503	2947	2561	1750	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير ومنشورات بنك الجزائر



الشكل (3-6) تطور نسبة الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة في

الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-11).

عرفت الودائع تحت الطلب نموا مضطربا خلال الفترة (2006-2008)، غير أنها انخفضت خلال العام 2009 بنسبة 4,9% مسجلة ما قيمته 2503 مليار دينار جزائري بسبب السحوبات المفاجئة التي شهدتها البنوك خلال الأزمة المالية العالمية 2008، مع أنه من غير المتوقع ارتفاع هذه السحوبات لأن الودائع تحت الطلب (الجارية) لا ينجر عنها فوائد تؤديها البنوك، غير أنها تتأثر بحجم هذه السحوبات؛ كونها تؤثر على السيولة البنكية وبالتالي تهدد الثقة في البنك بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، لكن سرعان ما تعافت حسابات الإيداع ابتداء من العام 2010 حيث سجلت في مجملها 4428 مليار دينار جزائري عام 2014، حيث حققت زيادة بنسبة 17,8% مقارنة بالعام 2013، وتعود هذه الزيادة إلى إدماج الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع (الاعتماد المستندي، ضمانات، كفالات). وعرفت الودائع تحت الطلب تراجعا بعد عام 2014 بنسبة 1,3% بسبب انخفاض الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع.

تودع المدخرات بشكل كبير لدى البنوك العمومية حيث تسيطر على حصة كبيرة من الودائع تحت الطلب، حيث سجلت البنوك العمومية أكبر قيمة 3705 مليار دينار جزائري كودائع تحت الطلب عام 2014 وهو ما يمثل 83,17% من مجموع الودائع تحت الطلب، وفي المقابل سجلت البنوك



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

الخاصة أكبر قيمة خلال نفس السنة بـ 723 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 16,83% من مجموع الودائع تحت الطلب، وظلت البنوك العمومية تستحوذ على الودائع تحت الطلب إلى غاية 2015 و 2016 حيث تراجع نسبة البنوك العمومية بنسبة 7,2% لانخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات، بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب في قطاع المحروقات بـ 10%. في حين ارتفعت الودائع تحت الطلب في البنوك الخاصة بنسبة 13,1%.

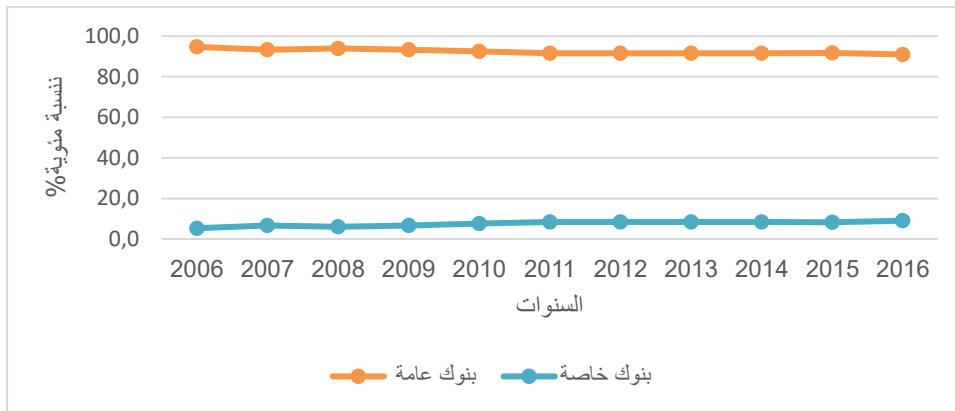
الجدول (3-13): تطور الهيكل القانوني للودائع لأجل لدى القطاع البنكي في الجزائر خلال

الفترة (2001-2016) (مليار دج)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
2552	2333	2079	1870	1671	1584	بنوك عامة
235	191	149	121	120	89	بنوك خاصة
2787	2524	2228	1991	1791	1673	المجموع
	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
	4011	4076	3800	3380	3054	بنوك عامة
	398,6	367,6	349	311,3	280	بنوك خاصة
	4409,6	4443,6	4149	3691,3	3334	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

الشكل (3-7): تطور نسبة الودائع لأجل لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3-12)



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

عرفت الودائع لأجل نموا متزايدا خلال الفترة 2006-2016 بمعدل 27,1% عام 2007، ثم انخفض معدل النمو ليسجل 14,1% عام 2008 بسبب تجميد الودائع المسبقة على الاستيراد، وتواصل النمو في حدود وتيرة 10% خلال الفترة 2009-2016. وتتركز الودائع لأجل عند البنوك العمومية، حيث استحوذت على ما يفوق 92% من إجمالي الودائع لأجل طيلة الفترة 2006-2016. بينما لم تتمكن البنوك الخاصة من جذب سوى 9% من إجمالي الودائع لأجل كأعلى نسبة حققتها خلال نفس الفترة عام 2016.

ويعد ارتفاع حجم الودائع لأجل مؤشرا على زيادة التكاليف، وبالتالي فإن البنوك العمومية تتحمل تكاليف أكبر ناتجة عن معدلات الفائدة التي تمنحها للزبائن مقارنة مع البنوك الخاصة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن معدلات نمو نسبة الودائع لأجل لدى البنوك الخاصة عرفت نموا متزايدا وبمعدلات متزايدة، وهو ما يعكس السياسات الرشيدة التي تتبناها البنوك الخاصة في تعبئة المدخرات بالاعتماد على السياسات السعرية والسياسات اللاسعرية المتمثلة في تحسين جودة الخدمات، خصوصا كونها ذات فروع في مختلف الدول إن لم يتعد ذلك إلى مختلف القارات، كما تتجسد لديها مبادئ المنافسة وتتكيف جميع تعاملاتها البنكية مع متطلبات التحرير المالي، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا لمستقبل البنوك العمومية، إن لم تغير استراتيجياتها حتى تستطيع المحافظة على نمو حصتها في السوق البنكية، وبالتالي المحافظة على مواردها المالية، وتحقيق العوائد المرجوة في ظل التحولات الاقتصادية التي يفرضها الانفتاح المالي، وفي ظل التوجه نحو التحرير المالي الذي أصبح ضرورة لتطور القطاع البنكي بصفة خاصة والنظام المالي بصفة عامة. وهو ما يتجسد في الجزائر؛ إذ يعزى ارتفاع الودائع لأجل بنسبة أقل للتغيرات التنظيمية والقانونية التي جاءت لضبط العمل البنكي وتوسيع رقعة نشاطه، وعمليات الإصلاح والتوجه نحو اقتصاد السوق، في حين يبقى ارتفاع أسعار البترول الذي عرفته الجزائر منذ عام 2001 هو أبرز مبرر لزيادة حجم الودائع لأجل المتأتية من تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة العاملة في قطاع المحروقات.



ومما سبق توصلنا إلى أن البنوك العمومية تعتمد على الودائع لأجل؛ لأنها تتميز باستقرارها وثباتها، كما تجنب البنوك مخاطر السيولة، وعوائدها متزايدة بزيادة مدة بقائها لدى البنوك. في حين تركز البنوك الخاصة على الودائع تحت الطلب بسبب انعدام تكاليفها، غير أنها تحتوي على نسب متزايدة من المخاطرة لعدم ثباتها ولذلك تلجأ البنوك الخاصة إلى دراسات تحليلية معمقة لملفات المودعين الذين يتمثلون في ثلاث فئات رئيسية؛ أهمها المودعون الأفراد الذين بدورهم تقسمهم البنوك إلى مودعين أثرياء، ومودعين عاديين، حيث تتميز ودائع المودعين العاديين بالثبات النسبي كون عمليات الإيداع تليها عمليات السحب، أما المودعون الأثرياء فتعرف ودائعهم بالمبالغ الكبيرة والتي غالباً ما تبقى فترات طويلة لدى البنوك، ثم تتعرض للسحوبات كثيراً ما تكون مفاجئة. لتأتي الفئة الثانية التي تتكون من المودعين من رجال الأعمال؛ وتتميز ودائعهم بارتفاع قيمتها لا بحجم الودائع، ويلجأ القائمون على التحليل لدى البنك إلى تحليل الدورات الاقتصادية. أما آخر فئة تساهم في الودائع تحت الطلب هي الحكومة؛ حيث تعرف بالسحب المفاجئ والكبير لودائعها، غالباً ما تؤدي إلى مشاكل في السيولة داخل البنوك خصوصاً ما يتعلق بضرب ثقة البنوك في القدرة على الوفاء بالالتزامات. غير أن البنوك الخاصة يجب عليها الابتعاد عن استثمار الودائع تحت الطلب في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل تقادياً لأزمات السيولة.

المطلب الثاني: سياسة القروض

نصت المادة 68 من قانون النقد والقرض على أنه: "يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاماً بالتوقيع، كالضمان الاحتياطي، أو الكفالة، أو الضمان".



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

وبمفهوم هذه المادة فإن عملية القرض ما هي إلا منح المقرض مبلغا من المال على أن يلتزم برده في المدة الزمنية المتفق عليها، وكل ذلك مقابل نسبة متفق عليها مسبقا في عقد القرض¹ تصنف القروض إلى قروض مضمونة وغير مضمونة، وقد تكون الضمانات مادية أو شخصية الضمانات المادية؛ تحتوي على العديد من الأشكال كالسلع، والأوراق التجارية، وهي إما المنقولة أو غير المنقولة كالعقارات، والتي تفضلها البنوك في غالب الأحيان، لسهولة تقييمها وثبات قيمتها. يخضع تصنيف القروض إلى السياسة الاستراتيجية في الإقراض، والتي يعتمد البنك عليها، ولهذا يمكن تقسيم القروض حسب القطاعات التي تمنح لها:

- قطاع الخدمات، النقل، السياحة، والفنادق، والمطاعم، والمرافق العامة،
- قطاع الصناعة والزراعة،
- قطاع التجارة العامة،
- قطاع الإنشاءات.

كما يمكن أن تصنف حسب آجالها إلى:

- قروض قصيرة الأجل،
- قروض متوسطة الأجل،
- قروض طويلة الأجل.

وتنقسم القروض حسب طبيعة المبالغ النقدية إلى قروض مباشرة، وقروض غير مباشرة؛ بحيث القروض أو الائتمان المباشر هو تقديم مبالغ نقدية مباشرة للمقرض، أما الائتمان غير المباشر فهو النوع الذي لا يقدم من خلاله البنك أي مبالغ نقدية للمقرض، وإنما يلتزم البنك اتجاه طرف ثالث بالدفع في حالة عدم التزام العميل المستفيد.

¹ عيد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة جامعة قاصدي مرباح، العدد 15، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 4.

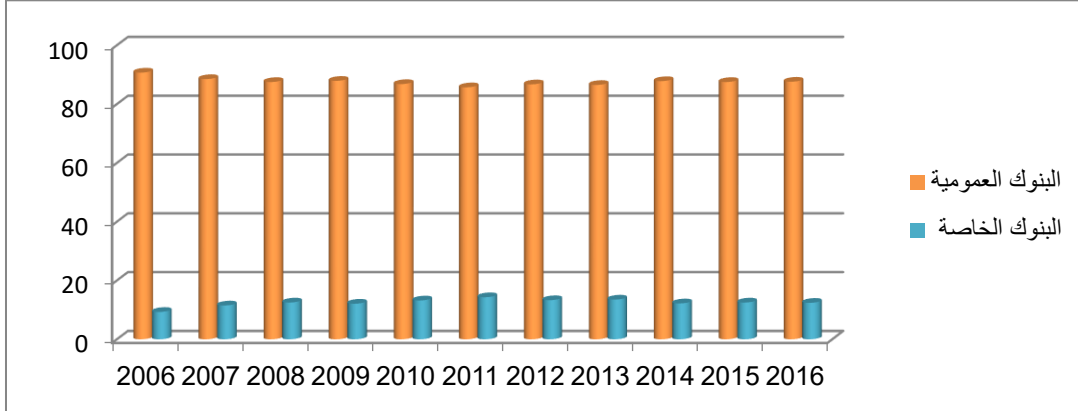


وسأعمد إلى تقسيم القروض -حسب التوزيع القانوني للقروض- إلى قروض البنوك العمومية، وقروض البنوك الخاصة، بغية تقييم سياسة القروض خلال الفترة 2006-2016. تعد القروض التي تقدمها البنوك أهم مصدر مدر للعوائد البنكية، كما تتيح لها فرص التوسع، وإنشاء الفروع، وتنويع النشاطات. لكنها تتطوي على العديد من المخاطر في حين ساءت إدارة هذه القروض، أو الاعتماد على سياسة إقراض تخالف متطلبات السوق البنكية بعدم مراعاة المعايير التي تستند إليها في تحديد مردودية المشاريع الاستثمارية، وقد حددت نظريات التحرير المالي الأسس التي تبنى عليها سياسة الإقراض بدل الاعتماد على قيمة ونوعية الضمانات المقدمة في ملف طلب القرض، حيث كان لسياسات التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر منذ العام 1990، أثرا على سياسة الإقراض لدى البنوك الجزائرية؛ ويتجسد ذلك في ارتفاع الائتمان الموجه للاقتصاد الوطني (الجدول 3-3)، وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وللحكم على مدى نجاح سياسة الإقراض في القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي لأبد من التطرق إلى هيكل القروض حسب الجهة المصدرة سواء كانت بنوكا عمومية أو بنوكا خاصة. وحسب مدة القرض قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة وطويلة الأجل.



الشكل (3- 8): القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي القروض



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير بنك الجزائر.

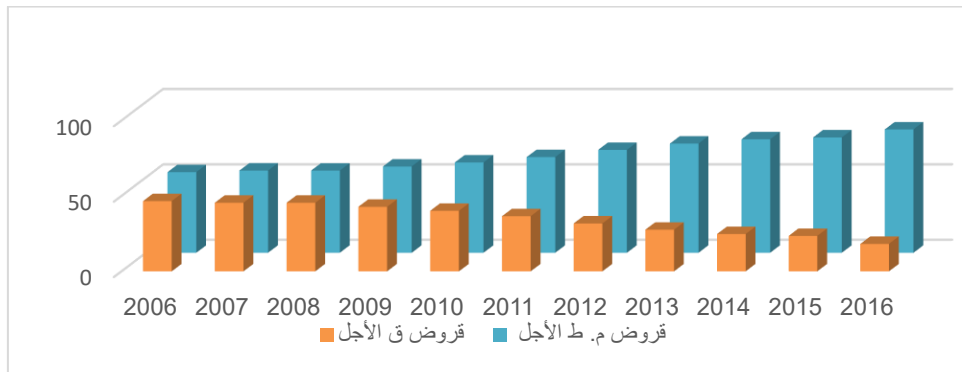
من خلال الشكل (3- 8) يتضح لنا أن نشاط الإقراض بالقطاع المصرفي الجزائري لا يختلف عن سياسة جذب الودائع، حيث يتضح جليا سيطرة البنوك العمومية برغم قلة عددها - ستة بنوك- على النصيب الأكبر من حجم الاقراض بنسبة تتعدى الـ 85.7% بحيث تعد أقل نسبة سجلتها البنوك العمومية عام 2011 بسبب إعادة شراء الديون غير الناجعة من طرف الخزينة، في حين شهد عام 2011 ارتفاع حصة القروض لدى البنوك الخاصة حيث سجلت أعلى مستوى لها، والمتمثل في 530,7 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 14,3% من إجمالي القروض المقدمة في الاقتصاد، وهو يخص تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو القطاع الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الادخار المالي خلال هذه الفترة بما يعزز استقرار الموارد لدى البنوك الخاصة.

لكن تبقى مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة نظرا لتوجه اهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد، واقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية، وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وبذلك وبالرغم من جميع السياسات التي انتهجتها الجزائر لدعم البنوك الخاصة منذ صدور القانون 10-90 غير أنها لا تزال لم تحقق أحد أهم الأساسيات



التي أتت بها نظرية التحرير المالي في تحرير التمويل الخاص للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس صعوبة الإجراءات المطبقة على البنوك الخاصة والتي تحول دون ذلك. ويجعل البنوك الخاصة تعتمد على التمويل قصير الأجل وهو ما سيوضحه الشكل (3-9):

الشكل (3-9): تطور حجم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لدى القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك المركزي الجزائري.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هيكل القروض الموزعة من طرف البنوك يتكون من 53,7% قروض طويلة ومتوسطة الأجل، مقابل 46,3% من القروض قصيرة الأجل، ابتداء من عام 2006، ليستمر نفس التوزيع لكل من القروض متوسطة وطويلة الأجل، والقروض القصيرة الأجل وبوتيرة متزايدة، ليصل إلى 81,3%، ويتعلق الأمر بالاتجاه الجديد الذي ظهر عام 2006، والذي يعود إلى الارتفاع في القروض طويلة الأجل الموزعة لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة والمياه. وساهمت القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر أيضا في الاتجاه التصاعدي للقروض متوسطة وطويلة الأجل؛ بحيث تشكل القروض متوسطة وطويلة الأجل ما يفوق 55,1% عام 2006 ليصل إلى 91,6% من مجموع قروض البنوك العمومية موجهة إلى الاستثمار في فائدة المؤسسات الخاصة والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر، كما عرفت الفترة 2014-2016 ارتفاع حصة الرهون العقارية في إجمالي القروض الموزعة من طرف القطاع البنكي الجزائري،



وقد بلغت حصة البنوك الخاصة من القروض المتوسطة والطويلة الأجل ما يفوق 53% عام 2006 ليصل إلى نسبة 73,7% عام 2016 من إجمالي القروض الصادرة عن البنوك الخاصة. لكن هذا الحجم من القروض المتوسطة والطويلة الأجل خصوصا لدى البنوك العمومية لم يتجل أثرها على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلى الاستثمار المحلي بصفة خاصة؛ كون أن الجزء الأكبر منها هو عبارة عن قروض قصيرة الأجل لم يتم تسديدها، فتحولت بصفة تلقائية إلى قروض طويلة الأجل في انتظار تسديدها. لأن الارتفاع في حجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل يستلزم ارتفاع الودائع لأجل وهو ما يتناقض ومعطيات الشكل (3-7) المتعلق بتطور الودائع طويلة الأجل لدى البنوك. ومما سبق يبقى النشاط الإقراضي في الجزائر يخضع للطابع الاحتكاري من قبل البنوك العمومية، حيث تأخذ هذه الأخيرة ما يفوق نسبة 85% من حجم الإقراض الإجمالي، وهو ما يثير تساؤلا حول أثر هذا التركيز على أداء القطاع البنكي، والحكم على كفاءته، والآثار المحتملة على الاستقرار المالي، وعلى جدوى سياسات التحرير المالي التي تقوم أساسا على تحرير المنافسة، والكفاءة في تقديم الخدمات المالية.

وبمقارنة تطور حجم الإقراض المتوسط والقصير الأجل بمعدلات الفائدة الجدول (3-8) فلا نجد بينهما علاقة، لأن السياسة الإقراضية والطلب الداخلي على القروض لا يتأثران بتطورات معدلات الفائدة الإسمية ولا الحقيقية بشكل كبير، حيث يتضح أن تغيرات أسعار الفائدة لم تؤثر على تكاليف الإقراض، وإن تجلى الأثر فهو لا يمثل اجراءا للتحرير المالي وإنما يتعلق بمعدلات التضخم.

ويبقى الحكم على كفاءة تمويل المشاريع الاقتصادية يخضع لمعيار آخر، وهو توجه التمويل نحو القطاع العام أو القطاع الخاص، وهو ما سيوضحه الشكل الموالي:

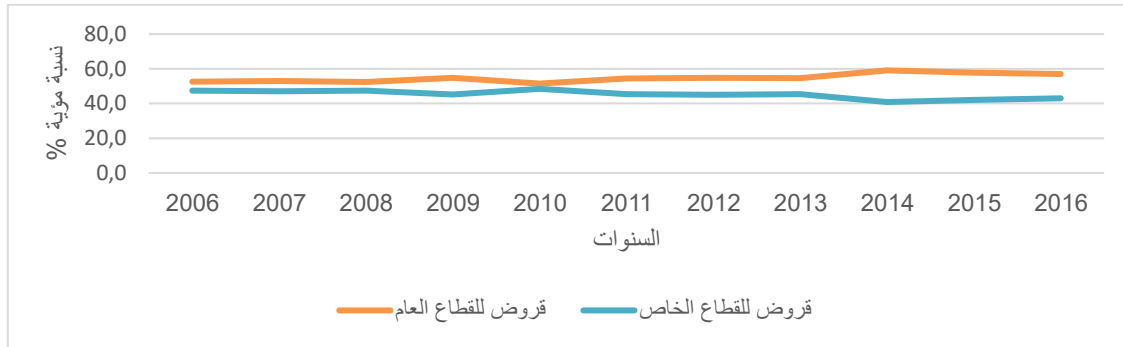


الجدول (3- 14): القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قروض للقطاع العام	848,4	989,3	1200,3	1484,9	1461,3	1742,3
قروض للقطاع الخاص	765,3	879,2	1086,7	1227,1	1374,5	1451,7
المجموع	1613,7	1868,5	2287	2712	2835,8	3194
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2016
قروض للقطاع العام	2040,7	2434,3	3382,9	3689	3952	3952
قروض للقطاع الخاص	1675,4	2023,2	2338,7	2687,1	2982	2982
لمجموع	3716,1	5457,5	5721,6	6376,1	6934	6934

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي.

الشكل (3- 10): تطور نسبة منح البنوك العمومية للقروض للقطاعين العام والخاص خلال الفترة (2006 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (3- 13)

توجه البنوك العمومية ما يفوق نسبة 50% من القروض نحو تمويل القطاع العام المتمثل في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في مجالات الطاقة والمياه، وهو ما يجعل هذه القروض قليلة المخاطر باعتبارها مضمونة من طرف الدولة، وفي ظل غياب سوق مالية متطورة تهيمن القروض المباشرة بنسبة 95,8% من القروض الموجهة نحو القطاع العام سنة 2016، وقد اعتمد البنك المركزي على التشريع من خلال تحديد مخاطر الإقراض وتقليل نسب حدوثها بالحد من تمويل القروض ذات المخاطر كالقروض الشخصية التي تهدف إلى تمويل السيارات السياحية، غير أن هذه



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

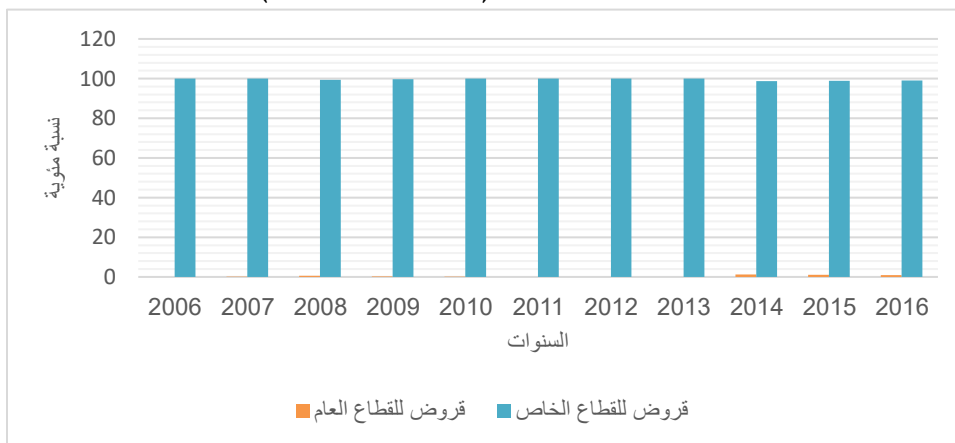
الإجراءات تخالف أحد أهم الأسس النظرية للتحرير المالي، وهي التخلي عن سياسة توجيه القروض من أجل تحرير عمليات الإقراض وخضوع أسعار الفائدة لقوى السوق. في حين يبقى القطاع الخاص يحظى بتمويل أقل مقارنة بالقطاع العام، وهو ما يتناقض مع البرامج الاقتصادية لتشجيع الخصخصة ودعم القطاع الخاص.

الجدول (3-15): القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006-2016) (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قروض للقطاع العام	0	0,1	1,9	1	0,1	0	0	0	9,5	9,5	9,5
قروض للقطاع الخاص	131,1	176,4	325,1	371,9	430,6	530,6	569,5	697	781,3	899,5	973
المجموع	131,1	176,5	327	372,9	430,7	530,6	569,5	697	790,8	909	982,5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير البنك المركزي

الشكل (3-11): تطور نسبة تمويل البنوك الخاصة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2006 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-14)

من خلال الشكل نجد أن البنوك الخاصة تمول القطاع الخاص بنسبة 99% إلى 100% اعتمادا على استراتيجية تركيز القروض ومنحها في شكل قروض مباشرة، لكن ذلك يهدد السلامة البنكية



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

للبنوك الخاصة؛ والتي تقتضي توزيع القروض من أجل تقليل المخاطر من جهة وإهمال تمويل القطاع العام منعدم المخاطر من جهة أخرى.

وبالرغم من ارتفاع نسبة التمويل للقطاع العام، وبمراعاة نسبة الاستحواذ 97% من أصول القطاع البنكي لدى البنوك العمومية، غير أن ذلك لم ينعكس على مساهمة المؤسسات العمومية في الناتج الداخلي الخام، وهو راجع لإهمال الاهتمام بكفاءة المشاريع الاستثمارية من قبل البنوك المانحة للائتمان، وضمان القروض من طرف الدولة.

كما أن البنوك الخاصة عرضة للمخاطر أكثر من البنوك العمومية، حيث أن البنوك العمومية تعتمد على استراتيجية تنويع منح القروض للقطاعين العام والخاص. عكس البنوك الخاصة التي تعتمد على تركيز القروض في القطاع الخاص.

المطلب الثالث: درجة سيولة البنوك العمومية والبنوك الخاصة والصلابة المالية

أولاً: درجة السيولة عند البنوك العمومية والخاصة

تساعد معرفة درجة سيولة البنك على تحديد كفاءة البنك في إدارة أصوله بكفاءة وتوزيع الأموال المتاحة للإستثمار الذي يخضع في اختياره إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة، بأقصى درجات الأمان والسيولة. ومن أهم النسب المستخدمة في قياس سيولة البنوك¹:

- نسبة القروض لإجمالي الأصول،
- نسبة القروض لإجمالي الودائع.

الجدول (3 - 16): نسبة سيولة البنوك العمومية والخاصة

	القروض للأصول		القروض للودائع	
	البنوك العامة	البنوك الخاصة	البنوك العامة	البنوك الخاصة
2006	0.96	0.98	0.96	1.6
2016	0.98	0.98	0.97	1.21

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي 2006، 2017.

¹ نجوى عبد الله سمك، كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، جامعة القاهرة، ص 60.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو

التحرير المالي

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع درجة السيولة لدى البنوك العمومية تفوق 90%، مقابل نسبة السيولة لدى البنوك الخاصة التي تلجأ إلى اتخاذ القرارات التشغيلية بما يتوافق مع ربحية البنوك، ويرفع من مؤشرات الأمان لديها. وتعتمد البنوك العمومية على استراتيجية الرفع من درجة السيولة لديها، لكن ذلك ينعكس سلباً على ربحية هذه البنوك، كما يعكس عدم كفاءة الإدارة في التوفيق بين جانب الأصول والخصوم. كما تؤثر الملكية العامة للبنوك على ربحيتها، خصوصاً في ظل تركيز أصول البنوك العمومية في ستة بنوك، مما يقيد من حرية القائمين على تسيير شؤونها الإدارية في تحديد هيكل الاستخدامات، وهو ما ينعكس بدوره على ارتفاع حجم الديون المتعثرة، والمترابطة بسبب تمويلها لمشاريع دعم الشباب، والمشاريع الحكومية الكبرى ذات البعد التنموي، حيث تتنافى مع هيكل الودائع لهذه البنوك الذي يبنى على الودائع تحت الطلب، في حين أن المشاريع التنموية تكون طويلة الأجل. كما أن القرارات التشغيلية داخل البنوك العمومية لا تتبنى على أسس اقتصادية.

ثانياً: الصلابة المالية لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة

يعتبر مؤشر مخاطر رأس المال من أبرز المؤشرات التي تقيس الصلابة المالية التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره، ويقصد بكفاية رأس المال مقدار المال الذي يكون كافياً لامتناع الخسائر الناتجة عن التسليف، والاستثمار، والأعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها البنوك؛ بحيث تعبر عن قدرة امتصاص مخاطر توظيف الأموال تزامناً مع نشاط البنك واستمراره.

يحتسب معدل الملاءة المالية أو كفاية رأس المال من العلاقة القائمة بين رأس المال البنكي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية، وحددت نسبته بـ 8% وطبقته الدول الصناعية في بادئ الأمر لتلتحق بها دول أخرى، وفي سياق الدخول حيز التنفيذ للإطار التنظيمي الجديد في نهاية 2009، المتضمن رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، عززت البنوك الخاصة أموالها الخاصة بصفة معتبرة، موازاة مع الإجراءات التي تطبقها البنوك العمومية بحيث قررت السلطات النقدية خلال عامي 2015 و 2016، رفع رأس مال ثلاثة بنوك عمومية. وقد وصلت البنوك العمومية تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط، مما انعكس على امتثالها للقواعد الاحترازية المتعلقة



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

بتغطية المخاطر البنكية، (مخاطر القرض والمخاطر العملياتية، ومخاطر السوق) . ففي نهاية 2016، بلغ معدل ملاءة البنوك بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16,4%، وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18,9%، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصي بها في إطار بازل 3. وتسجل البنوك العمومية نسبة 21,10% مقابل 19,10% عام 2009 والبنوك الخاصة نسبة 37,3% مقابل 35% عام 2009 لتبقى البنوك الخاصة أكثر صلابة مالية مقارنة بالبنوك العمومية.

المطلب الرابع: مردودية البنوك العمومية والبنوك الخاصة

تبنت الجزائر عدة سياسات لتحسين أداء البنوك وتكييف نشاطها لمتطلبات التحرير المالي منذ بداية التوجه الرأسمالي نحو اقتصاد السوق وصدور قانون النقد والقرض 90-10، خصوصا وأنه تزامن صدور هذا القانون مع وجود 65% من أصول البنوك العمومية غير المدرة للعوائد، ومن أجل الحكم على فعالية برامج التطهير المالي الذي طبقتته الجزائر في الفترة (1991-2001)، وجملة الإجراءات التي تلتها قصد تحرير القطاع البنكي لابد من التطرق إلى معدلات العوائد على الأموال الخاصة وعلى الأصول لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

أولاً: معدل العائد على الأموال الخاصة

يعتبر معدل العائد على الأموال الخاصة (ROE) أحد التطبيقات الأساسية في تقييم أداء البنوك وسنحاول استعراض قيم هذا المؤشر للمؤشر للقطاع البنكي الجزائري المتكون من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في ظل المعطيات المتوفرة خلال الفترة (2006-2016).



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

الجدول (3-17): تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2016) (نسبة مئوية%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العائد على الخصوم (البنوك العمومية ROE)	17,41	23,64	25,01	27,9	29,8	26,1	22,7	18,03	25,27	20,45	18,04
العائد على الخصوم (البنوك الخاصة) ROE	23,4	28,01	25,6	20,9	20,3	21,4	24,8	21,51	20,33	15,7	16

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات تقارير البنك المركزي الجزائري.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على الأموال الخاصة متباين بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، حيث ترتفع المعدلات عند البنوك الخاصة أكثر من البنوك العمومية خلال السنتين 2006-2007، لتستمر الزيادة عند البنوك العمومية عام 2008، بينما تسجل البنوك الخاصة انخفاضا في معدل العائد على الأموال الخاصة لتداعيات الأزمة المالية على القطاعات الاقتصادية، بينما يسجل المؤشر تحسنا في نهاية 2009 مسجلا زيادة بقدر 2,9 نقاط بسبب تكييف البنوك العمومية مع مقررات لجنة بازل، ومنح الاعتمادات للبنوك الأجنبية، مما عزز من منافسة البنوك العمومية، واستمرت الزيادة إلى أن سجل المؤشر انخفاضا علم 2013 بسبب الزيادة في متوسط الأموال الخاصة، وسجل انخفاضا آخر عام 2016 بحيث نتج الانخفاض في معدل مردودية الأموال الخاصة للبنوك العمومية بسبب الارتفاع الأقوى لمتوسط الأموال الخاصة، مقارنة بارتفاع النتائج، بسبب تكلفة إعادة التمويل المعدومة من قبل والتي تضاف إلى تكاليف البنوك العمومية. بينما سجلت البنوك الخاصة تذبذب المؤشر بين 20% و 24% إلى غاية العام 2015 و 2016 حيث سجلت انخفاضا حادا لم تعرفه طيلة العشر سنوات التي مضت؛ بسبب ارتفاع متوسط الأموال الخاصة للبنوك الخاصة المترتب عن رفع رؤوس أموالها، لكي تتمثل لمتطلبات التنظيم الجديد حول رأس المال الأدنى، وذلك بالرغم من ارتفاع النتائج لديها.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

وبالتالي يفسر الارتفاع في مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك العمومية أساسا بواسطة مردودية أصولها التي ارتفعت لكن بتناسب أقل مع نتائجها مقارنة بالبنوك الخاصة التي يظهر لديها أن ارتفاع الأموال الخاصة أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها.

ثانيا: معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول مؤشرا على مدى نجاح البنوك في استثمار موجوداتها، وقدرتها على توجيهها نحو أفضل الاستثمارات من حيث الربحية والأمان،

الجدول (3-18): تطور معدل العائد على الأصول في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2006 - 2016) (نسبة مئوية%)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1,83	1,83	1,80	1,30	1,60	1,80	1,80	1,50	0,99	0,87	0,75	العائد على الأصول (البنوك العمومية) ROA
4,00	3,10	3,40	3,74	4,60	4,50	4,60	3,70	3,27	3,21	2,31	العائد على الأصول (البنوك الخاصة) ROA

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

تعرف كل من البنوك الخاصة والبنوك العمومية زيادة مستمرة لمعدلات العائد على الأصول خلال الفترة 2006-2016، غير أن الزيادة لدى البنوك الخاصة تفوق نظيرتها لدى البنوك العمومية، بالرغم من أن مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك العمومية تفوق مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الخاصة (الجدول 3-17) وهو ما يدل على تحسن وضعية البنوك العمومية، في حين تتطلب وضعية البنوك الخاصة استقرارا تشريعيًا، وخبرة في القطاع البنكي كونها حديثة النشأة، غير أن ذلك لم يمنعها من تحقق معدلات متزايدة للعائد على الأصول.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

يعود سبب انخفاض معدلات العائد على الأصول لدى البنوك العمومية إلى ارتفاع القروض المتعثرة، وانخفاض معدل الهامش على الوساطة البنكية، في حين يفسر ارتفاع هذا العائد لدى البنوك الخاصة باستخدام المزيد من الموجودات في القروض والاستثمارات عالية الدخل، وكذلك الاهتمام ببناء المحافظ الاستثمارية بموجودات أكثر ربحية، وساهم في ذلك أيضا منح الاعتمادات لفروع بنوك أجنبية؛ مما عزز من تنافسية القطاع الخاص في الأداء المالي، بالإضافة إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات، وزيادة العمولات ورسوم الخدمة على الموجودات الأخرى. وهو ما يمثل بصفة عامة التحرير التدريجي للقطاع البنكي الجزائري، إذ يتجلى ذلك في أداء البنوك الخاصة.



خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع البنكي حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية خصوصا بعد التطورات الاقتصادية التي فرضتها العولمة بصفة عامة والعولمة المالية على وجه الخصوص؛ حيث أصبح التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسات تحرير النظام المالي، والانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع البنكي، باعتباره قناة للتدفقات النقدية ودعم النظام المالي، لتحقيق تكامله مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية.

تبنت الجزائر عدة إصلاحات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، إلا أنها لم تكن أساسا لتضمن تطبيق إجراءات التحرير المالي، وإنما جاءت لتكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية خلال كل فترة، ونجد أنها في كل مرحلة كانت الإجراءات المتبعة إما احترازية وفقا لتوصيات اللجان والاتفاقيات الدولية، أو كرد فعل إثر التعرض إلى أزمة إفلاس بنكية في الجزائر، أو مراعاة لاحتياطي الصرف من العملات الأجنبية (صافي الموجودات الأجنبية) والذي يتأثر أساسا بأسعار النفط في السوق العالمية. كما أن جملة التطورات الاقتصادية التي عرفت الجزائر بعد عام 2001 لم تكن إلا بسبب الفوائض المالية المتراكمة التي حققتها عوائد القطاع النفطي.

لم تمنع كثرة البنوك الخاصة -مقارنة بالبنوك العمومية- من استحواد البنوك العمومية على النشاط البنكي، فهي تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي وتحرير السوق البنكية، وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة، وذلك بسن العديد من القوانين بما يواكب التطورات المالية التي أوجبت الانتقال من تحكم الحكومة إلى تحكم القطاع الخاص، ومن الرقابة الداخلية إلى الرقابة الأجنبية تحسبا لتحسن أداء القطاع البنكي الجزائري.



الفصل الثالث: تقييم أداء القطاع البنكي في الجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

لكن تبقى هذه العوامل كلها عبارة عن عوامل تابعة لتغير ظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001، وليس نابعة من إصلاحات مالية جذرية إذ لا تزال البنوك تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، وتبين لنا من خلال هذا الفصل عدم وجود علاقة بين تطور حجم الإقراض في الجزائر ومعدلات الفائدة، لأن السياسة الإقراضية والطلب الداخلي على القروض لا يتأثران بتطورات معدلات الفائدة الاسمية ولا الحقيقية بشكل كبير، حيث يتضح أن تغيرات أسعار الفائدة لم تؤثر على تكاليف الإقراض، وإن تجلى الأثر فهو لا يمثل اجراء للتحرير المالي وإنما يتعلق بمعدلات التضخم.

الفصل الرابع:

أقياس وتحليل أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر

• توصيف وصياغة نموذج الدراسة

المبحث الأول

• دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المبحث الثاني

• التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للبيانات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

المبحث الثالث

تمهيد

قدمت الدراسات التجريبية قياسا لأثر التحرير المالي على مختلف المتغيرات الاقتصادية بدء من النمو الاقتصادي؛ وهو ما قدمه ¹Atg-Jovamic ودراسة Quinn² عام 1997، ودراسة Ben gamra عام 2009، وقد انفرد بعض الباحثين بدراسة أثر سياسات التحرير المالي على المستوى الجزئي حيث قام Levine zervos³ عام 1998 بدراسة مؤشرات أداء القطاع البنكي، والسوق المالي لمعرفة أثر تحرير المعاملات المالية على هذا القطاع، وقد توصل إلى وجود ارتباط موجب بين تطوير القطاع البنكي والتحرير البنكي، والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتعد الجزائر من الدول التي خضع فيها النظام البنكي والمالي لسيطرة الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، في ظل الكبح المالي، من خلال التحديد الإداري لأسعار الفائدة، والتحكم في أسعار الصرف، غير أن التغيرات التي أحدثتها قانون النقد والقرض 10/90 فرضت التوجه نحو اقتصاد السوق، وتبني سياسات التحرير المالي كأحد مداخل الانفتاح الاقتصادي، مما أدى إلى وجود تغييرات في الاقتصاد الجزائري، وهو الداعي إلى معرفة وقياس أثر سياسة التحرير المالي على القطاع البنكي الجزائري والحكم عليه.

- المبحث الأول: توصيف وصياغة نموذج الدراسة،
- المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
- المبحث الثالث: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

المبحث الأول: توصيف وصياغة نموذج الدراسة

¹ Jude C. EGGOH, **Developpement financier, instabilité financier et croissance économique : un réexamen de la relation**, Région et Développement n° 32, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO), Université d'Orléans, 2010, P240.

² Demis Quinn, **The correlates of change in international financial regulation**, The American political science review, Vol 91, No 3, 3/9/1997, Available at the URL <http://www.jstor.org/10.2307/2952073?md=3737904&md99285497> visite 12/2/2015.

³ Levine, R. and Zervos, S., **Stock markets, banks, and economic growth**. American Economic Review 88, PP 537-558.

نسعى من خلال هذا الجزء إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد ما إذا كان لتطبيق سياسة التحرير المالي أثر على أداء القطاع البنكي في الجزائر؛ وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016. وتعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات التحرير المالي الداخلي والخارجي، ومؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري؛ التي تتضمن مؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية، ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الخاصة.

تعتمد هذه الدراسة القياسية على عدة مراحل أو خطوات لبناء نماذج لقياس أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري؛ أنحاول بناء نموذجين؛ الأول يتعلق بالبنوك العمومية، من أجل البحث عن أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية، أما النموذج الثاني فخصص لقياس أثر التحرير المالي على أداء البنوك الخاصة، ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:¹

✓ المرحلة الأولى: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها؛

✓ المرحلة الثانية:

معالجة متغيرات الدراسة وذلك بـ:

- تحديد ما إذا كان هناك قيم ناقصة، شاذة، أو متطرفة، ومعالجتها؛
- إنشاء المتغيرات اللوغاريتمية؛ لعدم تجانس وحدتها من جهة، وتحويل النموذج الذي يربط متغيرات الدراسة الى خطي من جهة أخرى؛
- دراسة الارتباط بين هذه المتغيرات اللوغاريتمية، لمعرفة مدى قوة الارتباط فيما بينها.

✓ المرحلة الثالثة:

¹ مدياني محمد، محلي كمال، الاتفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، ص ص 28-29.



دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؛ وذلك لتقادي الانحدار الزائف، ومن أهم الاختبارات التي سنقوم بتطبيقها في دراسة الاستقرارية هي: اختبار ديكي وفولور المطور (ADF) ، واختبار فيليبس وبيرون (PP)؛

✓ المرحلة الرابعة:

دراسة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية (المستقرة من نفس الدرجة)، باستخدام اختبار جوهانسون (Johansen)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة؛ أي هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات المتكاملة في نفس الدرجة، ثم تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة المدى بين المتغيرات؛

✓ المرحلة الخامسة:

القيام بالنمذجة؛ وذلك إما باستخدام أشعة الانحدار الذاتي، وهذه النماذج تصلح لما لا يكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أو استخدام نموذج تصحيح الخطأ وذلك لما تكون هناك علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

إن اختيار النموذج المثالي لهذه الدراسة يعتمد على قدرة أي نموذج في الإجابة على الإشكال المطروح في مقدمة هذا البحث، ونظرا لقلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي عالجت نماذج أثر التحرير المالي على الأداء المالي لقطاع البنوك في الجزائر؛ فإنه يصعب إيجاد نموذج مثالي لاستعماله في الدراسة القياسية لذلك حاولت وضع النموذج التالي:

$$P_{it} = \alpha_0 + \beta_1 S_{it} + \beta_2 M_{it} + \beta_3 FL_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:



الجدول (1-4): تصنيف متغيرات الدراسة

الرموز	المتغيرات
P_{it}	(Banks Performance Indicators) مؤشرات الأداء
S_{it}	(Banks Specific Variables) متغيرات بنكية خاصة
M_{it}	(Macroeconomic Variables) متغيرات اقتصادية كلية
FL_{it}	(Financial Liberalization Indicators) مؤشرات التحرير المالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

أولاً: مؤشرات الأداء (المتغير التابع)

يعبر عن الأداء عموماً بمؤشرين هما: فعالية التحكم في التكلفة (EFF Cost Efficiency) وكذلك مؤشر الانتاجية الكلية (Total Productivity Growth Index TFPCH). ونظراً لصعوبة الحصول على المعطيات خصوصاً فيما يتعلق بسعر العمل البنكي Price of Labor Banking وكذلك سعر المدخلات والمخرجات البنكية (Price of Banking Inputs and Outputs) فإننا سوف أعبر عن الأداء البنكي باعتباره متغيراً تابعاً بمؤشر العائد على الأصول Return On Assets (ROA)¹ ، وقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من تقارير بنك الجزائر للفترة المنشورة من 2001 إلى غاية 2017.

ثانياً: المؤشرات البنكية الخاصة

1- التعامل البنكي D/GDP :

التعامل البنكي = إجمالي الودائع / إجمالي الناتج الداخلي

تعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشراً على توظيف النقود في الاقتصاد، فضعف هذه النسبة يعني وجود نقود معطلة اقتصادياً، ومحتجزة خارج البنوك، في حين يعرف توظيف النقود باستبعاد النقود المتداولة؛ بحيث تعد النقود شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل



الاستثمار، وهو ما يمثله مؤشر التعامل البنكي الذي يقاس بنسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي؛ بحيث يفسر على أنه الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تم احتساب المؤشر لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة استنادا على تقارير بنك الجزائر -الفصل الأول والفصل الخامس- خلال الفترة 2001-2017.

بحيث: 1- $D/GDP PB$ يمثل نسبة التعامل البنكي لدى البنوك العمومية،

2- $D/GDP PVB$ يمثل نسبة التعامل البنكي لدى البنوك الخاصة.

2- نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع (LDR (Loans to deposits):

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = القروض / الودائع

تعتبر من بين أهم مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال (Activity Ratios)، وتسمى أيضا بمعدل إقراض الودائع، وتبين هذه النسبة مدى استخدام الودائع في عملية الإقراض، باعتبار القروض المصدر الرئيسي للربح، وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض¹. ويعتبر ارتفاع هذه النسبة دليلا على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه. وتم احتسابها بالاعتماد على البيانات الموجودة في تقارير بنك الجزائر، والمتعلقة بالودائع والقروض خلال الفترة (2000-2016).

3- الخطر البنكي:

يعبر عنه بمؤشر تشتت أسعار الفائدة Interest Rate Spreads (In) والذي يحسب بالعلاقة التالية:

تشتت أسعار الفائدة = (أسعار الفائدة على القروض - أسعار الفائدة على الودائع) / إجمالي الأصول

¹ طالب، ومشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 85.



نظرا لعدم توفر القيم الإجمالية للفائدة التي يتلقاها البنك على القروض، والفائدة التي يمنحها على الودائع (Total Values)، فإننا نستبدل العلاقة السابقة للتعبير عن تشتت أسعار الفائدة بالعلاقة البسيطة التالية:

تشتت أسعار الفائدة = (معدل الفائدة على القروض - معدل الفائدة على الودائع) ويرمز لها بـ IM بحيث: $IM - 1$ يمثل هامش معدلات الفائدة الاسمية،

$IM - 2$ يمثل هامش معدلات الفائدة الحقيقية.

وتم احتساب البيانات بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

ثالثا: مؤشرات التحرير المالي Financial Liberalization Indicators

يعبر عن التحرير المالي بالمؤشرات التالية:

1- M_2 / GDP :

متغير مستقل يعبر عن نسبة المعروض النقدي M_2 ، الذي يمثل النقود وأشباه النقود من إجمالي الناتج المحلي،

2- مؤشر خوصصة البنوك (BPVR) Banking Privatization Ratio:

يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

مؤشر خوصصة البنوك = (عدد البنوك الخاصة) / إجمالي البنوك.

وقد تم احتسابه اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

3- الائتمان الموجه الى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (Credit to Private)

CPS/GDP (Sector / GDP): يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي

الناتج المحلي، تم احتسابه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،

4- الائتمان الموجه الى القطاع المالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام (Credit to financial)

CFS/GDP (Sector / GDP): يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع المالي من إجمالي

الناتج المحلي، تم احتسابه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،



5- معدل الاحتياطي الاجباري (LR) legal Reserv:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بالاحتياطي الإجمالي من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،

6- معدل اعادة الخصم (DR) Discount rate:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل إعادة الخصم من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،

7- تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من GDP (OIF/GDP):

تم احتسابه بنسبة تدفقات الاستثمار الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2016)،

8- تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من GDP (IIF/GDP):

تم احتسابه بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2016)،

رابعاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية Macroeconomic Variables

وتتضمن هذه المجموعة المتغيرات التالية:

1- النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: Per Cappita Growth

استقينا البيانات من خلال بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2016)،

2- سعر الصرف الحقيقي (EXR) Exchange Rate:

يعبر هذا المتغير المستقل عن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2016)، تم الحصول عليه من بيانات البنك الدولي.

3- معدل التضخم (IR) Inflation Rate:

متغير مستقل يمثل الأسعار التي يدفعها المستهلكون، حيث يعبر عن التضخم، تم الحصول عليه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،



4- الانفتاح التجاري Trade Openness (TO):

يعبر عن مؤشر الانفتاح التجاري، ويتم احتسابه عن طريق نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي، وتم الحصول على الصادرات والواردات من بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2016).

المطلب الثاني: معالجة البيانات

بالنسبة للمعالجة الأولية للبيانات، إن وجود القيم المتطرفة أو المفقودة ضمن مجموعة من البيانات يؤثر بشكل كبير على نتائج التحليل الإحصائي لها، من هنا تظهر أهمية معالجة هذه القيم كخطوة أولى ومهمة في عملية التحليل.

- القيم المفقودة:

تعتبر البيانات المفقودة من أكثر المعوقات التي تحد من جودة متغيرات الدراسة، لذلك فقد كان من الضروري معالجتها، ففي هذه الدراسة لم أصادف مشاهدات مفقودة.

- القيم المتطرفة Outliers:

هي تلك المشاهدات التي تبدو شاذة، غير منطقية، أو متطرفة، وتظهر انحرافا كبيرا مقارنة بباقي مكونات العينة التي وجدت فيها تلك المشاهدة¹، إن وجود قيمة شاذة واحدة تهدم المزايا الجيدة لمقدرات المربعات الصغرى. وتُعنى النظرية الإحصائية للقيم المتطرفة بتقدير توزيعات هذه القيم المتطرفة للقيم الكبيرة للمجتمع الإحصائي.

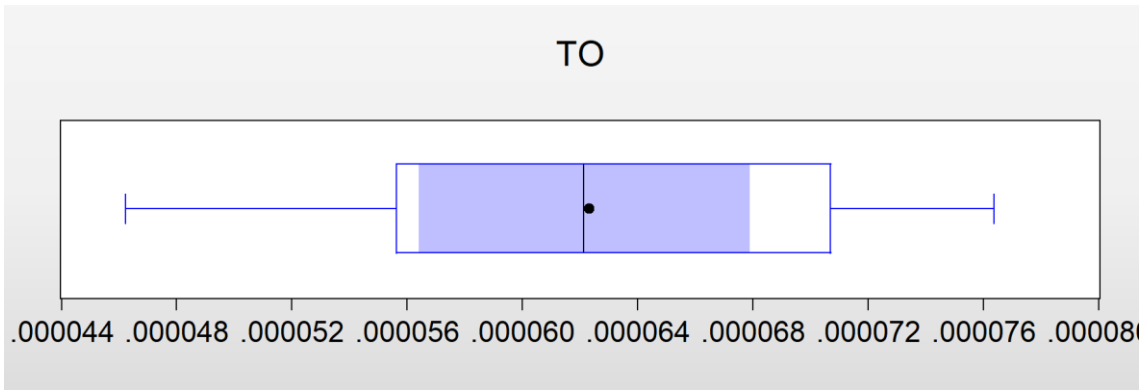
وقد تم الاعتماد على طريقة العرض بالرسم الصندوقي (Box Plot) لاستكشاف القيم المتطرفة، وفي حال وجودها يتم حذفها، ومعالجتها على أساس قيم مفقودة. وهو عبارة عن تمثيل بياني يبين توزيع وانتشار البيانات²، ويمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك بيانات متطرفة أو غير منسجمة مع مجموعة البيانات الرئيسية. أما طريقة رسم الصندوق فتكون من خلال تحديد الربع الأول للبيانات أي القيمة التي تحصر أقل منها 25% من

¹ Barnett, V.D. and Leois, T. (1978), "Outliers in statistical data". John Wiley and Sons, New York.

² مركز الإحصاء، دليل مبادئ التحليل الإحصائي، أدلة المنهجية والجودة، مركز الإحصاء، ابوظبي، ص8.

البيانات، والرابع الثالث وهي القيمة التي تحصر أقل منها 75% من البيانات. وتحديد الوسيط بينهما. إضافة إلى القيمة الصغرى للبيانات التي تحدد الطرف الأول للرسم، والقيمة العظمى التي تحدد الطرف الأخير. هذا ومن الممكن اعتبار أية قيمة من قيم البيانات التي تقع خارج الصندوق بأنها قيمة غير منسجمة، أو أحيانا تدعى قيمة متطرفة أو شاذة.

الشكل: (1/4): طريقة العرض بالرسم الصندوقي (Box Plot) لاستكشاف القيم المتطرفة في سلسلة متغير الانفتاح التجاري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9.

المطلب الثالث: الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية للمتغيرات

تخضع البيانات في أي دراسة لمختلف الاختبارات البيانية والإحصائية؛ التي تسمح باكتشاف مميزات وخصائصها الإحصائية؛ وهي الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية التي تدرس وجود نمط واتجاه العلاقات بين المتغيرات (التي تكون على شكل سلسلة زمنية)، لكن من بين المشاكل التي تواجه الباحث عند استعمال النماذج القياسية على السلاسل الزمنية، مشكلة الارتباط الزائف؛ حيث أنه بسبب تميز سلسلتين أو أكثر باتجاه عام (موجبا كان أو سالبا) فإن العلاقة بين المتغيرات الممثلة لهذه السلاسل قد تظهر وكأنها علاقة ارتباط قوية من الناحية الإحصائية (قيمة R^2 قريبة من 1 وإحصائية $t > 2$ بالنسبة للمقدرات)، وقبل إجراء اختبار الاستقرار نبدأ أولا بالدراسة الوصفية للسلسلة من خلال العرض البياني للسلاسل الزمنية المدروسة.



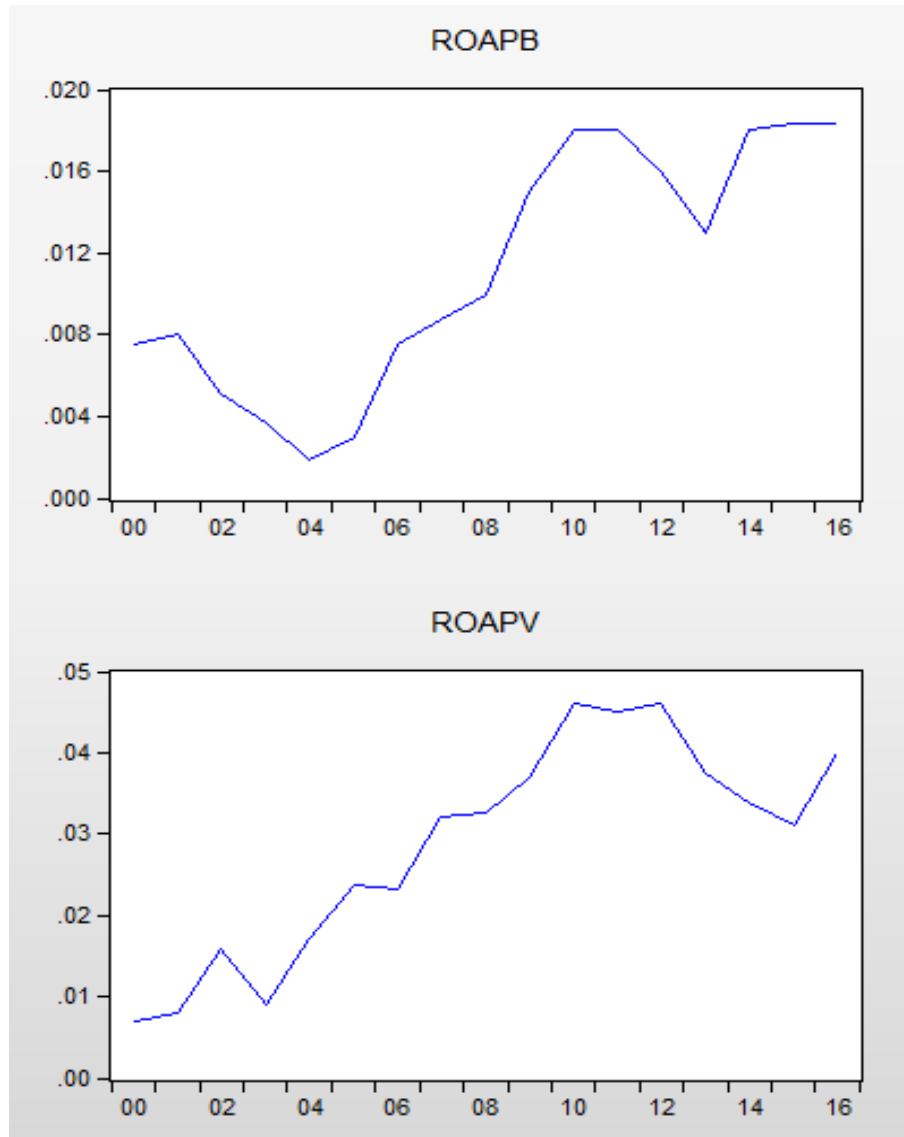
1- عرض تطور متغيرات الدراسة: ويمكن تمثيل تطور سلاسل متغيرات الدراسة في

المنحنيات التالية:

متغير العائد على الأصول (المتغير التابع)

الشكل (2/4): التمثيل البياني لمؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال

الفترة (2000-2016)



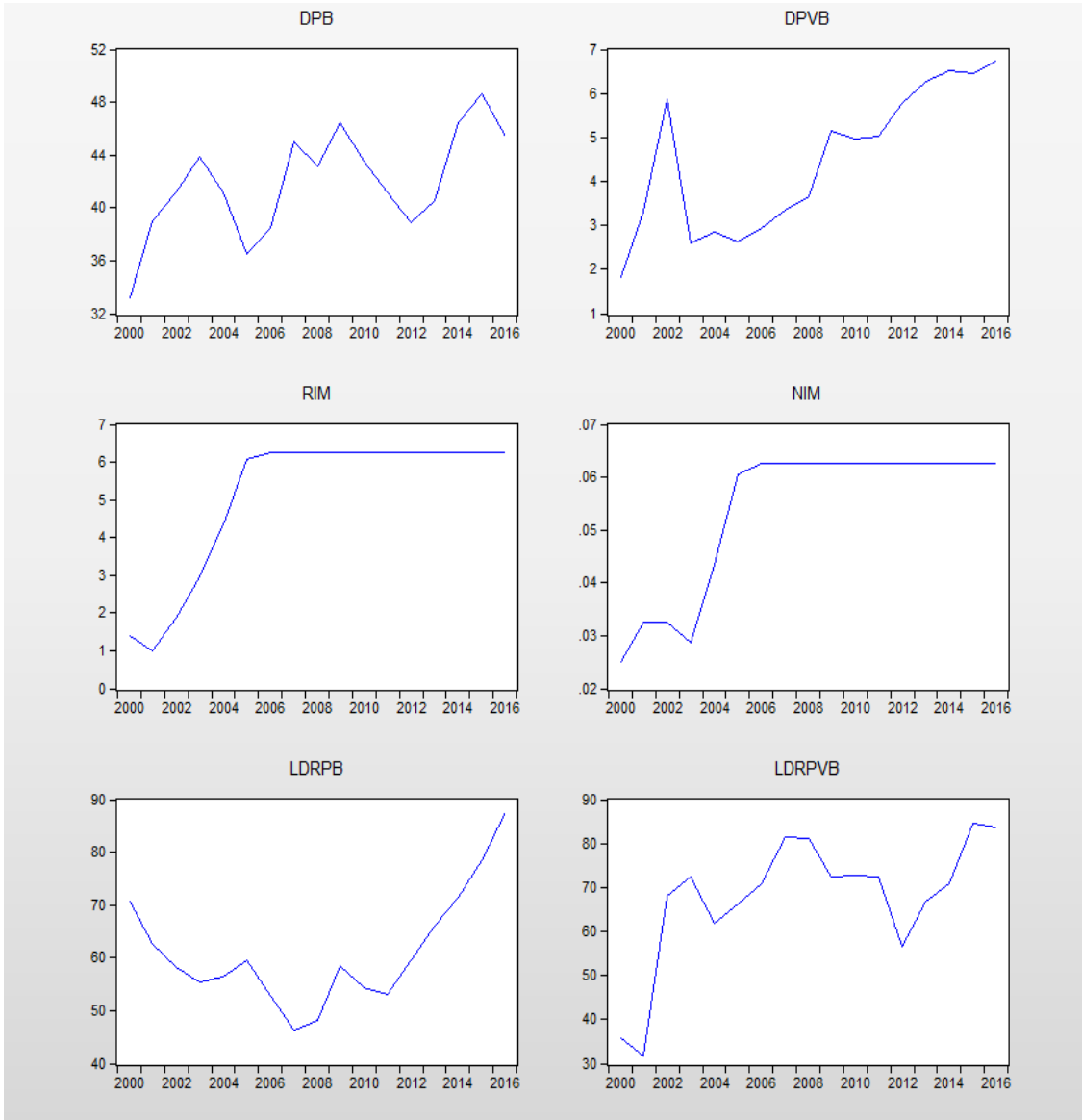
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9.

تعرف كل من البنوك الخاصة والبنوك العمومية زيادة مستمرة في معدلات العائد على الأصول، خلال الفترة (2000-2016)، فيما عدا عام 2003 الذي شهد تعرض القطاع البنكي الجزائري إلى إفلاس البنوك الخاصة، وأزمة الخليفة. كما أن الزيادة لدى البنوك الخاصة تفوق نظيرتها لدى البنوك العمومية، بالرغم من أن مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك العمومية تفوق مردودية الأموال الخاصة لدى البنوك الخاصة؛ وهو ما يدل على تحسن وضعية البنوك العمومية، في حين تتطلب وضعية البنوك الخاصة استقرارا تشريعيا وخبرة في القطاع البنكي، كونها حديثة النشأة، غير أن ذلك لم يمنعها من تحقق معدلات متزايدة في العائد على الأصول.

يعود سبب انخفاض معدلات العائد على الأصول لدى البنوك العمومية إلى ارتفاع القروض المتعثرة، وانخفاض معدل الهامش على الوساطة البنكية، في حين يفسر ارتفاع هذا العائد لدى البنوك الخاصة باستخدام المزيد من الموجودات في القروض والاستثمارات عالية الدخل، وكذلك الاهتمام ببناء المحافظ الإستثمارية بموجودات أكثر ربحية، وساهم في ذلك أيضا منح الاعتمادات لفروع بنوك أجنبية، مما عزز من تنافسية القطاع الخاص في الأداء المالي.

2-1- المتغيرات الممثلة للمؤشرات البنكية الخاصة

الشكل (4-3): التمثيل البياني لمؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) متغيرات مستقلة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9.

نسبة التعامل البنكي لدى البنوك العمومية لا تتجاوز (50%) خلال الفترة (2000-2013)، وهي نسبة تمثل انعكاسا للقرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية في القطاع البنكي الجزائري؛ بسبب

اعتماد الأدوات الحديثة لتعبئة المدخرات، وتفعيل دورها في الدورة الاقتصادية كهدف من تحرير أسعار الفائدة، كما تعبر عن زيادة التعامل البنكي بعد ارتفاع عائدات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وهو الوضع الذي ساهم في اجتذاب الودائع، وتقديم الخدمات المالية إلى القطاع الإنتاجي في شكل مدخرات وخدمات مدفوعات إلى غاية العام 2002. لكن تراجع التعامل البنكي عام 2003، واستمر الأثر الرجعي إلى عام 2004 بعد جملة التصفيات والإفلاسات التي مست القطاع البنكي الخاص، وصدور الأمر (03-11) الذي عزز من وسائل الرقابة على الجهاز البنكي الجزائري بما يتوافق مع المعايير الدولية. ثم استمر التذبذب في مؤشر التعامل المصرفي إلى غاية 2016، وهو ما يعزى إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى. وفي المقابل يبقى التعامل البنكي لدى البنوك الخاصة جد متدن مقارنة بالبنوك العمومية؛ وذلك بسبب تدني حجم الودائع لدى هذه البنوك مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حداثة هذا القطاع، وتوالي تعرضه لأزمات الثقة خلال الفترة (2003-2008).

أما بخصوص متغير تشتت أسعار الفائدة الذي يعبر عن الخطر، فيتسم في كلا الحالتين - الحقيقية والإسمية- بالثبات منذ عام 2005 بعدما شهد تراجعا عام 2003، وهو ما يعكس القيام بالتنسيق بين معدلات الفائدة الدائنة، ومعدلات الفائدة المدينة، للحد من الوقوع في الأزمات البنكية، والقيام بالإشراف البنكي.

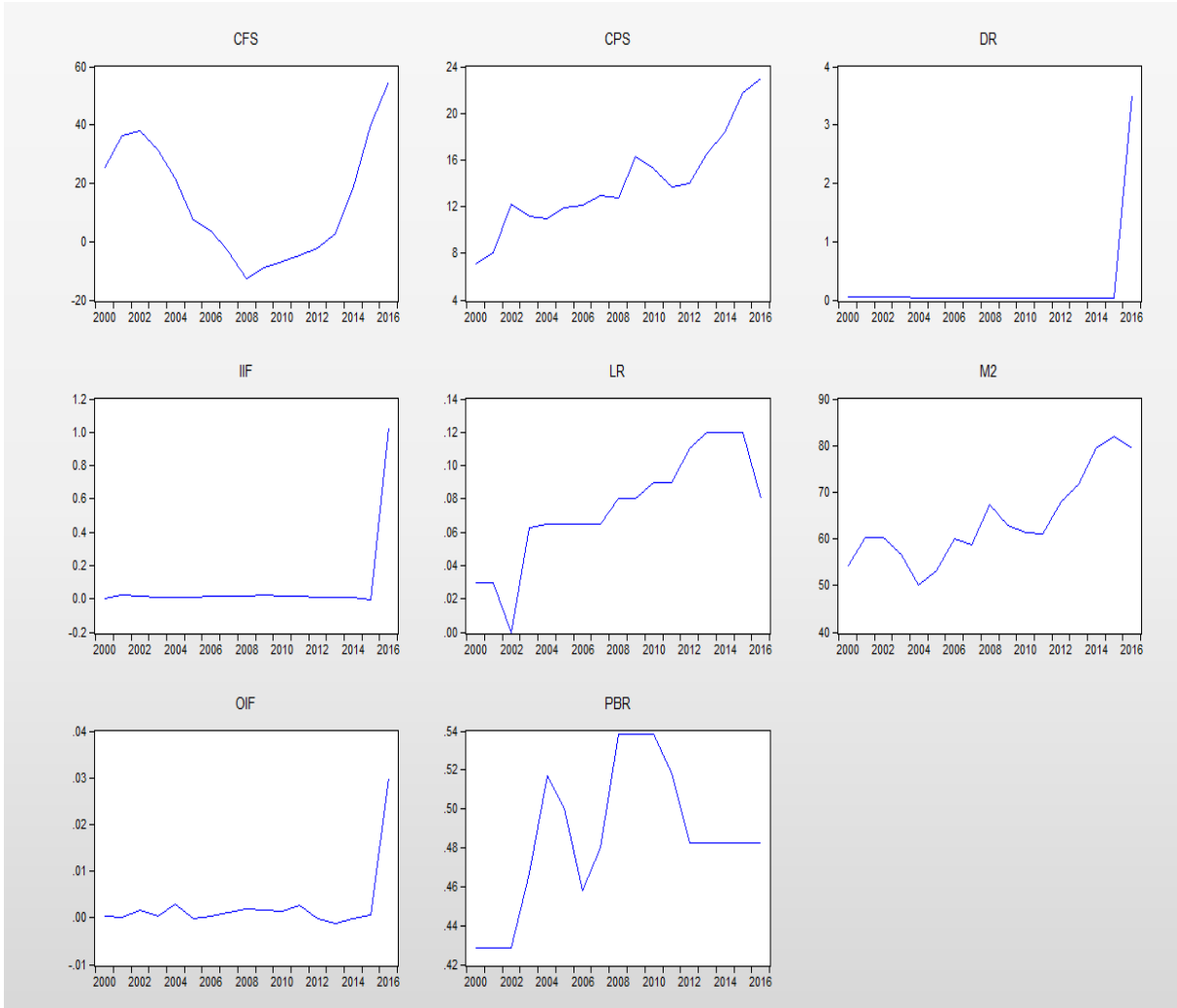
يختلف مؤشر التوظيف المتمثل في نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك العمومية عن نظيره لدى البنوك الخاصة خلال الفترة (2000-2016)، بحيث يتراجع هذا المؤشر لدى البنوك العمومية؛ بسبب تعثر القروض، وانخفاض معدل الهامش على الوساطة البنكية، وارتفاع حجم ودائع المؤسسات العمومية، والتحسن الذي يسجله عام 2016 يعزى إلى تراجع ودائع المؤسسات العمومية، خصوصا قطاع المحروقات بعد تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية وتراجع عائدات هذا القطاع. في حين يشهد تحسنا لدى البنوك الخاصة، وذلك باستخدام المزيد من الموجودات في القروض والاستثمارات الإنتاجية عالية الدخل.



1-3- المتغيرات الممثلة لمؤشرات التحرير المالي:

الشكل (4-4): التمثيل البياني لمؤشرات التحرير المالي خلال الفترة (2000-2016) متغيرات

مستقلة

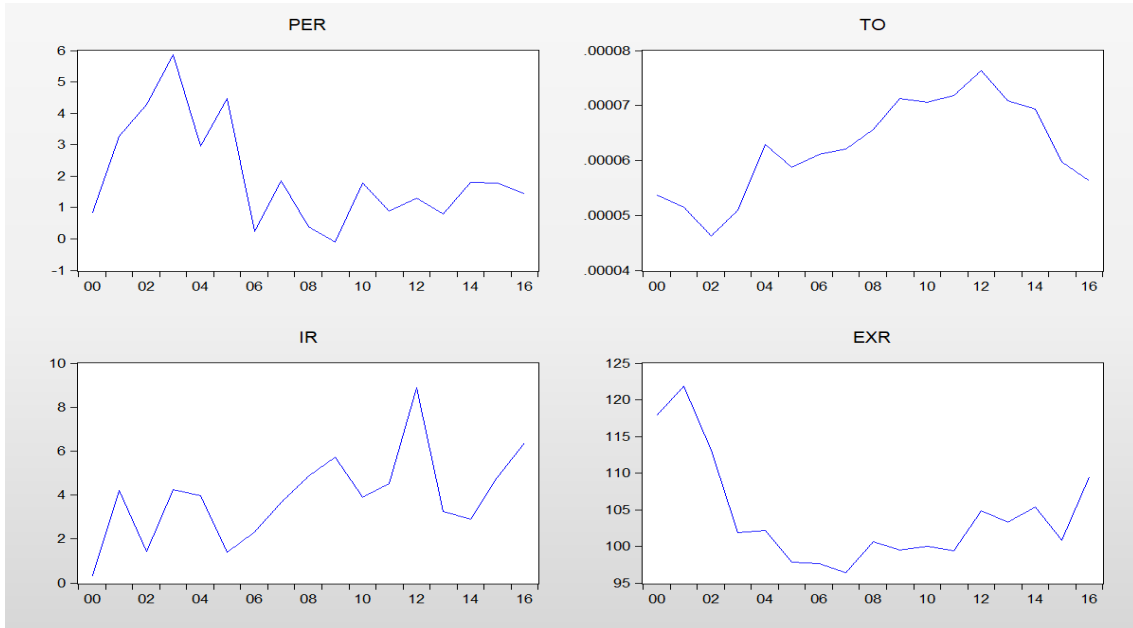


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9.

يخضع التغير في مؤشرات التحرير المالي¹ إلى عنصرين مهمين هما التغير في إجمالي الناتج المحلي، الذي يفسر بتحسين وضع الميزان التجاري بعد ارتفاع سعر النفط عام 2001؛ وهو ما انعكس إيجاباً على تطور مؤشر السيولة المحلية (M2/GDP)، القروض الموجهة للقطاع المالي (CFS)، والقروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS). أما العنصر الثاني؛ فيتمثل في القوانين والإجراءات المتخذة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، والتي تنعكس على تدفقات الاستثمار الصادر (OIF) والوارد (IIF)، الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، ومعدل خصصة البنوك في الجزائر.

1-4- المتغيرات المعبرة عن المؤشرات الاقتصادية الكلية

الشكل (4-5): التمثيل البياني لتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2000-2016) متغيرات مستقلة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9.

¹ للمزيد قد تم التطرق إلى تطور مؤشرات التحرير المالي في المبحث الأول من الفصل الثالث في هذا البحث.

شهدت المتغيرات الممثلة للمؤشرات الاقتصادية الكلية تذبذبا خلال الفترة (2000-2016)؛ بحيث يعرف معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تزايدا إلى غاية العام 2005، حيث يرجع التحسن إلى زيادة عائدات قطاع المحروقات موازنة مع استهداف التضخم من طرف السلطة النقدية، إلا أن ذلك لم يدم طويلا، حيث تعرضت المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى اختلالات؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ابتداء من العام 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي. في حين استمر معدل الانفتاح التجاري في التحسن، لكن بنسب ضئيلة جدا لا تتجاوز $(7*10^{-5}\%)$ ، أما بالنسبة لتطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي فهو مبرر باعتماد الجزائر سعر الصرف الحر المدار؛ الذي يضمن حماية الصادرات المحلية، والتخفيف من أعباء الواردات.

2- دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج

قبل التطرق إلى دراسة الاستقرار، وبغرض تدعيم المقاربة القياسية، لابد من دراسة الارتباط

بين متغيرات الدراسة باعتماد برنامج EVIEWS.9:



الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر التحرير المالي على أداء البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر

الجدول (4-2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROAPB	ROAPV	DPB	DPVB	RIM	NIM	LDRPB	LDRPVB	CPS	CFS	DR	LR	M2	PBR	IIF	OIF	PER	IR	EXR	TO
ROAPB	1,00	0,80	0,51	0,77	0,56	0,62	0,42	0,34	0,74	-0,12	-0,42	0,69	0,21	0,35	0,29	0,30	-0,58	0,52	-0,11	0,60
ROAPV	0,80	1,00	0,42	0,66	0,85	0,87	0,02	0,55	0,66	-0,50	-0,74	0,74	0,34	0,66	0,23	0,22	-0,56	0,58	-0,52	0,82
DPB	0,51	0,42	1,00	0,58	0,45	0,43	0,17	0,74	0,74	0,08	-0,53	0,47	-0,19	0,42	0,26	0,22	-0,07	0,43	-0,38	0,20
DPVB	0,77	0,66	0,58	1,00	0,43	0,49	0,50	0,43	0,83	0,14	-0,38	0,55	0,21	0,16	0,33	0,35	-0,27	0,44	-0,02	0,37
RIM	0,56	0,85	0,45	0,43	1,00	0,97	-0,04	0,72	0,66	-0,53	-0,94	0,80	0,16	0,72	0,15	0,15	-0,50	0,41	-0,81	0,76
NIM	0,62	0,87	0,43	0,49	0,97	1,00	-0,01	0,64	0,66	-0,53	-0,85	0,76	0,16	0,66	0,15	0,16	-0,57	0,41	-0,70	0,75
LDRPB	0,42	0,02	0,17	0,50	-0,04	-0,01	1,00	-0,04	0,58	0,71	0,01	0,23	-0,03	-0,29	0,57	0,62	-0,06	0,08	0,44	-0,19
LDRPVB	0,34	0,55	0,74	0,43	0,72	0,64	-0,04	1,00	0,70	-0,15	-0,79	0,46	-0,19	0,54	0,32	0,28	-0,12	0,25	-0,74	0,24
CPS	0,74	0,66	0,74	0,83	0,66	0,66	0,58	0,70	1,00	0,18	-0,68	0,68	0,01	0,35	0,53	0,54	-0,29	0,44	-0,32	0,33
CFS	-0,12	-0,50	0,08	0,14	-0,53	-0,53	0,71	-0,15	0,18	1,00	0,37	-0,32	-0,20	-0,62	0,48	0,50	0,48	-0,12	0,61	-0,74
DR	-0,42	-0,74	-0,53	-0,38	-0,94	-0,85	0,01	-0,79	-0,68	0,37	1,00	-0,75	-0,11	-0,73	-0,29	-0,28	0,30	-0,47	0,83	-0,63
LR	0,69	0,74	0,47	0,55	0,80	0,76	0,23	0,46	0,68	-0,32	-0,75	1,00	0,27	0,55	0,00	0,03	-0,42	0,50	-0,53	0,78
M2	0,21	0,34	-0,19	0,21	0,16	0,16	-0,03	-0,19	0,01	-0,20	-0,11	0,27	1,00	-0,02	-0,10	-0,06	-0,11	0,63	0,02	0,42
PBR	0,35	0,66	0,42	0,16	0,72	0,66	-0,29	0,54	0,35	-0,62	-0,73	0,55	-0,02	1,00	0,05	-0,02	-0,34	0,40	-0,70	0,70
IIF	0,29	0,23	0,26	0,33	0,15	0,15	0,57	0,32	0,53	0,48	-0,29	0,00	-0,10	0,05	1,00	0,99	-0,09	0,32	0,15	-0,17
OIF	0,30	0,22	0,22	0,35	0,15	0,16	0,62	0,28	0,54	0,50	-0,28	0,03	-0,06	-0,02	0,99	1,00	-0,09	0,31	0,19	-0,18
PER	-0,58	-0,56	-0,07	-0,27	-0,50	-0,57	-0,06	-0,12	-0,29	0,48	0,30	-0,42	-0,11	-0,34	-0,09	-0,09	1,00	-0,25	0,17	-0,63
IR	0,52	0,58	0,43	0,44	0,41	0,41	0,08	0,25	0,44	-0,12	-0,47	0,50	0,63	0,40	0,32	0,31	-0,25	1,00	-0,17	0,50
EXR	-0,11	-0,52	-0,38	-0,02	-0,81	-0,70	0,44	-0,74	-0,32	0,61	0,83	-0,53	0,02	-0,70	0,15	0,19	0,17	-0,17	1,00	-0,54
TO	0,60	0,82	0,20	0,37	0,76	0,75	-0,19	0,24	0,33	-0,74	-0,63	0,78	0,42	0,70	-0,17	-0,18	-0,63	0,50	-0,54	1,00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال مصفوفة الارتباط نلاحظ وجود اختلاف درجة الارتباط بين المتغيرات؛ حيث يرتبط المتغير التابع ROAPB ارتباطا طرديا قويا مع المتغيرات المفسرة DPVB، CPS، M2، ويرتبط ارتباطا طرديا قويا مع المتغير التابع، ROAPV. أما المتغير ROAPV فيرتبط ارتباطا طرديا قويا مع كل من المتغيرات المفسرة LR، NIM، RIM، TO بنسبة 73,6%، 87,2%، 84,9%، 82,5% على الترتيب.

أما بخصوص المتغيرات المستقلة فتختلف درجة واتجاه الارتباط بينها، فمن خلال المصفوفة أعلاه، يتبين لنا وجود ارتباط قوي جدا موجب الإشارة بين المتغيرين IIF و OIF بنسبة 98,9%، ووجود ارتباط قوي طردي بين المتغير المفسر CFS والمتغير المفسر LDRPB بنسبة 71,3%، وارتباط عكسي مع TO بنسبة 74,3%، ويسجل المتغير DPVB ارتباطا طرديا مع المتغير M2 بنسبة 83,2%، في حين يرتبط المتغير EXR ارتباطا قويا في اتجاه عكسي مع كل LDRPVB، PBR، PER، بنسبة 74,2%، 70,2%، 80,6% على الترتيب. وبمراعاة هذه الارتباطات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، وهو ما قد يزيد من جودة النموذج الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة. غير أن وجود الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة قد يطرح إشكالا في النمذجة؛ حيث إن أحد فرضيات النماذج الخطية قد تكون غير محققة، هذه الفرضية تتعلق بالتعدد الخطي.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في عام 1974 أقر كل من العالمين السويديين انجل ونيبولند Newbold and Granger ضرورة قياس استقراريه السلسلة الزمنية، بعد أن كانت تعتمد الدراسات لقياس العلاقة بين المتغيرات على معنوية المقدرات، والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد R واختبار T و F، للاستدلال على وجود العلاقة بين المتغيرات المدروسة. حيث كان الباحثون يقومون بإجراء الدراسات التطبيقية دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التقدير، أي افتراض أن السلاسل الزمنية ساكنة، أو مستقرة، ويتم قبول نتائج هذه الاختبارات، والتسليم بمعنوية المقدرات على أساس انطباق نظرية الاستدلال الإحصائي على هذه المقدرات¹.

لقد توصل الباحثان إلى نتيجة مهمة، مفادها: أن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعطي نتائج غير سليمة، أو انحدارا زائفاً Regressions Spurious.

أثبتت العديد من الدراسات القياسية أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، مما ينتج عن نمذجتها مشكلة الانحدار الزائف، لذا يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا ضروريا في نمذجة السلاسل الاقتصادية. فيما يلي سنقوم بإجراء اختبار الاستقرارية لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات؛ بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية (اختبار ديكي وفولر المطور ADF واختبار فيليبس وبيرون PP). وذلك باختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة ومعرفة درجة استقرارية كل سلسلة زمنية.

¹ حسام الدين زكي، يحيى حمود حسن، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 8 العدد: 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص 09.

المطلب الأول: اختبار ديكي فولر test DF

يقوم اختبار ديكي-فوللر¹ (1979) DF-test على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR)(Autoregressive process)، والذي يقدر بالعلاقة التالية:

$$\dots(1)\Delta y_t = \mu + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: ε_t هو حد الخطأ العشوائي

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1} \text{ بحيث } y_t \text{ للسلسلة الأولى}$$

ويطلق على النموذج الموضح من خلال المعادلة (1) باختبار ديكي فولر البسيط، حيث يعد هذا الاختبار من أشهر اختبارات الكشف عن جذور الوحدة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، وهو يعتمد على ثلاثة عناصر للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المستهدفة، أو عدم استقراريته؛ تتمثل في: صيغ النموذج المستخدم، وعدد المشاهدات (n)، ومستوى المعنوية (α)، بحيث تتمثل صيغ نموذج ديكي فولر DF الثلاثة في ما يلي:

1- الصيغة البسيطة التي تحتوي على كل من الحد الثابت، واتجاه الزمن:

$$\Delta y_t = C + \beta t + \lambda y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (2)$$

2- الصيغة البسيطة التي تحتوي على الحد الثابت:

$$\Delta y_t = C + \lambda y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

3- الصيغة البسيطة التي لا تتضمن الحد الثابت واتجاه الزمن:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (4)$$

¹ Dickey ,David . A ,and Fuller ,W. A., (1981) , "likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root" Econometrica ,vol. 49,No.4; p.p(1057-1072)

وقد يعاني النموذج السابق من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء (U_t) ، فيمكن التخلص من هذا الارتباط بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة إلى المعادلات (2)، (3)، (4)، وتسمى بصيغ اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، وتكون معادلاته كما يلي:

1- الصيغة المطورة التي تحتوي على الحد الثابت واتجاه الزمن:

$$\Delta y_t = C + \beta t + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots \dots \dots (5)$$

2- الصيغة المطورة التي تحتوي على الحد الثابت:

$$\Delta y_t = C + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots \dots \dots (6)$$

3- الصيغة المطورة التي لا تحتوي على الحد الثابت واتجاه الزمن:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + U_t \dots \dots \dots (7)$$

ويلاحظ اختفاء هذا المشكل بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح (U_t) غير مرتبط ذاتيا.

وتتمثل فرضيات الاختبار لجميع صيغ ديكي فولر في الآتي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{فرضية العدم: (السلسلة غير مستقرة)} \quad H_0: \lambda = 0 \\ \text{الفرضية البديلة: السلسلة مستقرة} \quad H_1: \lambda < 0 \end{array} \right.$$

ولكي يتم الاختبار، لابد من حساب τ^*_λ لمعلمة المتغير المتأخر لفترة واحدة:

$$\tau^*_\lambda = \frac{\lambda}{s_\lambda} \dots \dots (8)$$

حيث:

λ : معلمة المتغير المبطن لفترة واحدة y_{t-1}

S_{λ} : الانحراف المعياري لمعلمة المتغير المبطن لفترة واحدة λ .

ويتم اتخاذ القرار بناء على مقارنة القيمة المحسوبة لـ (τ^*_{λ}) مع القيمة الجدولية لديكي- فولر؛ وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بجميع صيغه وحجم المعينة n ، ومستوى المعنوية α ، من جداول ديكي فولر المطورة من طرف ماكينون عام 1991.

تتم المقارنة بين القيم المحسوبة والقيم الحرجة (الجدولية) فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً، وعدم وجود جذر الوحدة (Root Unit) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة (stationary)، وتكون هنا السلسلة مستقرة عند المستوى. والعكس صحيح؛ إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية، فإننا نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة؛ أي أن السلسلة غير مستقرة (Non stationary)، وبالتالي نقوم باختبار الاستقرار عند الفرق الأول (first difference) فإذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة عند الفرق الأول، نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى، وبصفة عامة تكون السلسلة مستقرة من الدرجة X حسب الفرق X .

(M2, PBR, IR and TO)، بخلاف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي عادة ما تكون مستقرة عند المستوى I(0) وهي كل من المتغيرات (RIM, NIM, IIF, OIF, and PER) .

المطلب الثاني: اختبار فيليبس بيرون Phillips and Perron

يقوم اختبار ديكي فولر على فرضية أن الأخطاء العشوائية مستقلة، ولديها نفس التوزيع، وهو ما انتقده فيليبس وبيرون عند تقديمهما لاختبار معمم لاختبارات ديكي فولر في حالة وقوع مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، ومشكلة عدم تجانس تباينها.

يقوم اختبار فيليبس بيرون¹ على صيغ ديكي فولر البسيطة، ماعدا الصيغة التي لا تحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني، بحيث يقترح فيليبس بيرون تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار ديكي فولر البسيط، فهو يسمح بالتخلص من التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

يتم تطبيق اختبار فيليبس بيرون على المعادلة المقدرة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) والمتمثل في الآتي:

$$\Delta y_t = U + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

ويتم تقدير تباين الخطأ: $\sum_{t=s+1}^T u_s$

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^L u_t \sum_{t=s+1}^T u_s \dots \dots \dots (10)$$

بحيث تمثل T حجم العينة، L هو معامل التأخير.

ويتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية المدروسة عند المستوى $H_0: \lambda = 0$ ، أو استقراريتها بقبول الفرضية البديلة $H_1: \lambda < 0$ ، ويتم ذلك بعد التأكد من معنوية λ الذي يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة؛ التي تدل على استقرار السلسلة الزمنية.

¹ Phillips, P.C.B and Perron, P., (1988) "Testing for a unit root in time series regression", Biometrika, Vol. 75, No.2, pp(335-346).

الجدول (4-4): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP)

																				عند المستوى																					
TO	EXR	IR	PER	OIF	IIF	PBR	M2	LR	DR	CFS	CPS	LDRPVB	LDRPB	NIM	RIM	DPVB	DPB	ROAPV	ROAPB	t-Statistic	النتائج																				
-1,3086	-2,1131	-3,657	-2,5416	80,4502	-0,5264	-1,9344	-3,9972	-1,5892	-2,6639	-0,8455	-0,1297	-3,1679	0,2282	-2,4082	-2,0589	-1,6596	-2,8831	-1,4811	-0,523	0,5987	0,2423	0,0166	0,1249	0,9999	0,8616	0,3097	0,0086	0,4648	0,1017	0,778	0,93	0,0415	0,9654	0,1549	0,2616	0,4313	0,0694	0,5169	0,8624	Prob.	
n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	النتائج		
-0,5431	-0,6598	-7,3751	-3,3705	29,7739	-0,5123	-1,2419	-4,1021	-2,4509	-1,8537	1,2972	-1,6837	-2,4925	0,5678	-1,0219	-0,9155	-2,8444	-2,9443	-1,4045	-2,1217	0,9681	0,9583	0,0001	0,0909	0,9999	0,9703	0,8648	0,0267	0,3436	0,6309	0,9998	0,7107	0,3264	0,9984	0,9111	0,9282	0,2035	0,1759	0,8186	0,4964	Prob.	الإيجاب
n0	n0	***	*	n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	دون الثابت	
-0,05	-0,5677	-0,6443	-1,2588	-0,2589	-0,0035	0,4784	-3,7934	-0,0203	-2,1366	-0,4399	2,83	0,8505	0,5713	1,0206	0,5544	1,386	0,8234	0,7036	0,641	0,651	0,4553	0,4222	0,1832	0,5769	0,6667	0,8069	0,0009	0,661	0,0352	0,5076	0,9972	0,8843	0,8288	0,9108	0,825	0,9513	0,8796	0,857	0,8441	Prob.	والإيجاب العام
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	دون الثابت
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	Prob.	والإيجاب العام
																				عند الفرق الأول																					
d(TO)	d(EXR)	d(IR)	d(PER)	d(OIF)	d(IIF)	d(PBR)	d(M2)	d(LR)	d(DR)	d(CFS)	d(CPS)	d(LDRPVB)	d(LDRPB)	d(NIM)	d(RIM)	d(DPVB)	d(DPB)	d(ROAPV)	d(ROAPB)	t-Statistic	النتائج																				
-3,2462	-3,7158	-11,6714	-6,6344	0,4729	-0,6589	-2,7984	-14,301	-4,4429	-1,8651	-1,3075	-3,772	-4,1245	-2,2856	-2,5348	-2,1983	-5,7996	-4,1781	-3,965	-2,8838	0,0372	0,0157	0	0,0001	0,9791	0,8285	0,0819	0	0,0041	0,3379	0,5972	0,0142	0,0074	0,1882	0,1274	0,2144	0,0004	0,0067	0,0099	0,0707	Prob,	
**	**	***	***	n0	n0	*	***	***	n0	n0	**	***	n0	n0	n0	***	***	***	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	النتائج	
-3,909	-5,4395	-11,5438	-6,3412	-1,1734	-0,5965	-3,9678	-14,3963	-4,82	-1,9745	-7,6389	-3,7508	-4,2025	-5,1404	-3,0169	-3,3219	-6,9331	-3,8683	-4,2013	-2,8317	0,0391	0,0031	0	0,0008	0,8784	0,9626	0,0355	0,0001	0,0086	0,5677	0,0001	0,0507	0,0241	0,0051	0,1598	0,1005	0,0003	0,0419	0,0241	0,2088	Prob,	الإيجاب العام
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	دون الثابت
-3,3588	-3,7087	-9,7189	-6,8618	1,5049	-0,6486	-2,8413	-14,9884	-4,3157	-1,602	-1,3291	-2,9702	-3,9131	-2,3823	-2,5511	-1,7368	-5,1373	-4,6556	-3,6271	-2,8938	0,0025	0,0011	0	0	0,96	0,4192	0,0078	0,0001	0,0003	0,1006	0,1622	0,0059	0,0007	0,0211	0,0147	0,0781	0,0001	0,0001	0,0014	0,0069	Prob,	الإيجاب العام
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	t-Statistic	دون الثابت
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	Prob,	الإيجاب العام

مستقر عند مستوى معنوية 10%
سلسلة المتغير غير مستقرة

*
n0

مستقر عند مستوى معنوية 1%
مستقر عند مستوى معنوية 5%

**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EViews 9



نستنتج من اختبار فيليبس وبيرون، الذي يعتبر تصحيحاً لا معلمي لاختبارات ديكي فولر (البسيط والمطور)؛ بحيث يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي و/أو تجانس تباين الأخطاء، فهو يتفق مع نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)، حيث أثبت استقرار سلاسل المتغيرات عند المستوى، وعند الفروق الأولى. وهو ما يؤكد النتائج المحصل عليها باستخدام اختبار ديكي وفولر المطور.

المبحث الثالث: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

قدم (2001) PERSAN و(2001) SHIN، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وهي نتائج مزج نموذج (AR)، ونموذج الإبطاء الموزع المحدود²⁷¹.

فقد جاء هذا النموذج ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرار لهذه السلاسل الدرجة الأولى $I(1)^{272}$ ، ويتميز هذا النموذج بما يلي:

- يعد من أفضل الطرق للكشف عن اختبار التكامل المشترك لدى السلاسل الزمنية القصيرة؛
- يأخذ عدداً كافياً من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛
- يعطي معلومات عن اتجاه المتغيرات في المدى القصير، والمدى الطويل، في معادلة واحدة مع معامل التصحيح؛
- تعد معالمه المقدرّة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون²⁷³؛

²⁷¹ السواعي خالد محمد، علي داوود، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7"، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص 361.

²⁷² دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 12 مارس 2013، ص 16 -

²⁷³ دحماني محمد ادريوش، الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، غير منشور، 2013، ص 158-165.



- يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل، حيث نستطيع تحديد هذه العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع²⁷⁴.
- يتم الاعتماد على المتغيرات المستقلة التي ثبت استقرار سلاسلها الزمنية عند المستوى، أو عند الفروق الأولى؛ بحيث سيتم استثناء كل من:
- (LDRPB): وهو المتغير الذي يعبر عن معدل إقراض الودائع، أو توظيف الودائع لدى البنوك العمومية، وانطلاقاً من مبدأ عدم ربحية البنوك العمومية؛ فهي لا تركز على هذا المؤشر للحكم على أداء البنوك العمومية.
- (CFS): وهو يمثل حجم الإقراض الموجه للقطاع المالي؛ بحيث يمكن الاقتصار على متغير (CPS)، وهو الإقراض الموجه للقطاع الخاص في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، بحيث يقتضي المؤشر الأول تفعيل جميع أدوار السوق المالي في النظام القائم، وهو ما يغيب عن النظام المالي الجزائري، وأبسط مثال هو تدني نشاط البورصة الجزائرية.
- أما بخصوص كل من (DR)، الذي يعبر عن معدل إعادة الخصم، و (EXR) الذي يمثل سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فسيتم الاستغناء عنها بحكم تحديدها الإداري المسبق؛ الذي يخالف التوجه نحو التحرير المالي، كما يمنع من التنبؤ بأثر كل من هذين المتغيرين على أداء البنوك، بسبب تحديدهما الذي لا يخضع في الأساس إلى أسس اقتصادية.

المطلب الأول: اختبار الحدود Bound Test

تظهر إضافة persan et Shin في تقديم طريقة جديدة لاختبار التكامل المشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وهو ما يطلق عليه اختبار الحدود (Bound Test)، بحيث يصاغ النموذج كالاتي:

²⁷⁴ زيرمي نعيمة، "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، - 2016. جامعة تلمسان، 201 ص 312 .



$$\Delta P_{it} = \alpha_0 + \beta_1 P_{it-1} + \beta_2 S_{it-1} + \beta_3 FL_{t-1} + \beta_4 M_{t-1} + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta(P_i)_{t-j} \\ + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta(S_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta(FL)_{t-l} + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta(M)_{t-r} + u_{it}$$

حيث:

Δ : هو الفرق الأول

n : عدد فترات إبطاء المتغير التابع (P_i)، أي أداء قطاع البنوك (i)، بحيث يشير (i) إلى كل من قطاع البنوك العمومية، وقطاع البنوك الخاصة.

m : عدد فترات إبطاء المتغير المستقل (S_i)، المعبر عن مجموعة المتغيرات الخاصة بالأداء الداخلي للبنوك التابعة للقطاع (i).

l : عدد فترات إبطاء المتغير المستقل (FL)، المعبر عن مجموعة المتغيرات التحرير المالي.

r : عدد فترات إبطاء المتغير المستقل (M)، المعبر عن مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تحدد فترات الإبطاء المثلى على أساس أقل قيمة لمعيار (SH)، أو أقل قيمة لمعيار (AIC)، وبالتالي يكتب $ARDL(n,m,l,r)$ ؛ أي النموذج $ARDL$ من الرتبة (n,m,l,r) .

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج $ARDL$ ؛ بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة. وفي حالة التحقق من وجود العلاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، والحصول على معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير؛ ليتم أيضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الأجل القصير.



ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

الفرضية البديلة: (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

في المرحلة الأولى من اختبار الحدود، يتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة؛ أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، بحيث نقوم بمقارنة قيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع القيم الجدولية الحرجة التي قدمها Pesaran، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة، أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. في حالة تحقق هذه العلاقة نمرّ للمرحلة الثانية من خلال تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل، ثم بعدها نقدّر نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

المطلب الثاني: أثر التحرير المالي على العائد على الأصول لدى البنوك العمومية

أولاً: تقدير النموذج:

بالاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي ونتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم

التوصل إلى النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \Delta ROAPB = & \alpha_0 + \beta_1 ROA_{PBt-1} + \beta_2 S_{PBt-1} + \beta_3 FL_{t-1} + \beta_4 M_{t-1} \\ & + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta (ROA_{PB})_{t-j} + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta (S_{PB})_{t-k} \\ & + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta (FL)_{t-l} + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta (M)_{t-r} + u_{it} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta ROAPB = & \alpha_0 + \beta_1 ROA_{PBt-1} + \beta_2 S_{PBt-1} + \beta_3 FL_{t-1} + \beta_4 M_{t-1} + \text{بحيث} \\ & + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta (ROA_{PB})_{t-j} + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta (S_{PB})_{t-k} + \\ & + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta (FL)_{t-l} + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta (M)_{t-r} + u_{it} \end{aligned}$$

بعد القيام باختبار الحدود (Bound Test) تحصلنا على النتائج التالية: من خلال الجدول (4-5) الذي يوضح نتائج احتساب إحصائية (F)، حيث جاءت أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%، 5%، و 10%. بحيث تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العائد على الأصول في البنوك العمومية، وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS)، معدل الاحتياطي الإجباري (LR)، تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر (OIF)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO).

الجدول (4-5) نتائج اختبار الحدود لنموذج ROAPB

الإصدار	إحصائية F المحسوبة		القرار
النموذج	22.29344		وجود علاقة
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 1%	4.37	3.29	تتجه من
عند مستوى معنوية 5%	3.49	2.56	المتغيرات
عند مستوى معنوية 10%	2.2	3.09	المستقلة إلى المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين العائد على الأصول لدى البنوك العمومية وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS)، معدل الاحتياطي الإجباري (LR)، تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر (OIF)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO).

ونظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta ROAPB = \alpha_0 + \beta_1 ROA_{PBt-1} + \beta_2 CPS_{t-1} + \beta_3 LR_{t-1} + \beta_4 OIF_{t-1} + TO_{t-1} + u_{PBt}$$



الجدول (4-6): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL لنموذج

ROABP

ARDL (1,1,2,0,2)					
الاحتمالات	المعلمة المقدرة	المتغير	الاحتمالات	المعلمة المقدرة	المتغير
0.0016	-0.008476	OIF	0.0209	0.198113	ROAPB(-1)
0.0005	453.8683	TO	0.0022	0.000812	CPC
0.4303	-55.71442	TO(-1)	0.0012	0.001085	CPS(-1)
0.0136	198.7619	TO(-2)	0.0003	-0.129500	LR
0.0004	-0.043498	C	0.0202	-0.044607	LR(-1)
			0.1097	0.036372	LR(-2)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

يتضح من خلال جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن كلا من CPS، LR، OIF، و TO تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك العمومية.

فبالنسبة لمعلمة القروض الموجهة نحو القطاع الخاص CPS تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك العمومية عند مستوى 1%، غير أن هذا التأثير ضعيف، بحيث أن زيادة CPS بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول لدى البنوك العمومية ب 0.0008 وحدة، وهذا لأن البنوك العمومية تعتمد على سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية التابعة للقطاع العام، التي تتسم بالأمان، وهو ما يبرر ضعف استجابة العائد على الأصول للتغير في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، وأيضا ما يفسر ارتفاع حجم القروض المتعثرة، وانخفاض معدل الهامش على الوساطة البنكية؛ إذ يعكس كبح النشاط المالي في البنوك العمومية.



وكما هو متوقع تشير نتائج التحليل القياسي إلى أن LR تمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا عند مستوى دلالة 1% على معدل العائد على الأصول لدى البنوك العمومية في الأجل الطويل؛ حيث أن زيادة LR بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول لدى البنوك العمومية ب 0,129 وحدة في الأجل الطويل، وهذا وبالرغم من اعتباره أداة كمية للسياسة النقدية، غير أنه يعكس مظاهر الكبح المالي، وهو ما يتنافى مع تطبيق سياسات التحرير المالي، خصوصا بعد استمرار الزيادة في معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) (الفصل الثالث ص 120)، فهو يؤثر على العائد لدى البنوك من خلال التأثير المباشر على عملية خلق النقود لدى البنوك العمومية، وعلى تطور نشاط البنوك بصفة عامة. غير أنه ومن جهة أخرى يعزز ثقة المتعاملين مع البنوك، ويضمن تطبيق الرقابة على الائتمان البنكي مهما كان حجم ونشاط البنوك.

وبخصوص معلمة تدفقات الاستثمارات الصادرة من الجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام OIF فهي تمارس تأثيرا سلبا ومعنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك العمومية عند مستوى 1%، حيث أن الزيادة في OIF بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول لدى البنوك العمومية ROAPB ب 0.08 وحدة؛ إذ يعد الاستثمار الصادر من الجزائر بمثابة خروج الأموال من الداخل، وتحقيق عوائد بعيدا عن القطاع البنكي الجزائري، وذلك بسبب عدم تواجد فروع للبنوك العمومية الجزائرية في الخارج.

أما بالنسبة لمعلمة معدل الانفتاح التجاري TO تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك العمومية عند مستوى 1%، بحيث أن الزيادة TO بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول لدى البنوك العمومية ب 453.86 وحدة، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي؛ إذ تعد البنوك قناة لتسوية التعاملات بين الدول، غير أن معدل الانفتاح التجاري لا يزال منخفضا في الجزائر، وهو ما يجعل التأثير ضعيفا بالنسبة لأداء البنوك العمومية، خصوصا فيما يتعلق بالعائد على الأصول لديها.



أما في الأجل القصير فالجدير بالملاحظة هو معنوية معامل التصحيح، أو ما يعرف بمعامل الخطأ $(-1)CointEQ$ ، وإشارته السالبة، حيث أخذ قيمة (-0.80) عند مستوى دلالة أقل من 1% بـ 0,0000، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية لمعدل العائد على الأصول لدى البنوك العمومية. أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت 80.19% فهي تكشف عن سرعة عودة معدل العائد عن الأصول لدى البنوك العمومية إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء المالي للبنوك العمومية. بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على الأصول لدى البنوك العمومية خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 80.19% من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنة. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تمارس أثرا معنويا بمستوى دلالة 1% وبنفس اتجاه التأثير على المدى الطويل، غير أنه بمرونات مرتفعة نسبيا مقارنة بتلك التي سجلها الانحدار في الأجل الطويل، وهو ما يوضحه الجدول (4-7):

الجدول(4-7): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ROAPB

ARDL(1,1,2,0,2) CointEq(-1)=-0,80188(0,0000)		
الاحتمالات	المعلمة المقدرة	المتغير
0.0001	0.002365	CPC
0.0022	-0.171764	LR
0.0033	-0.010570	OIF
0.0003	744.389201	TO
0.0001	-0.054244	C

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ومن ثم فعلاقة نموذج تصحيح الخطأ تكتب على الشكل التالي:



$$\text{Cointeq} = \text{ROAPB} - (0.0024 * \text{CPS} - 0.1718 * \text{LR} - 0.0106 * \text{OIF} + 744.3892 * \text{TO} - 0.0542)$$

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج

1- اختبار جودة التوفيق النموذج R^2 :

ويقاس به المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع الى التغيرات في المتغيرات التفسيرية²⁷⁵. وهو موضح كالآتي:

الجدول (4-8): اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج ROAPB

الاختبار	النموذج ROAPV
R-squared	0.998499
Adjusted R-squared	0.994747

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (4-9) نجد أن:

- قيمة معامل التحديد تساوي (0.99) وهي قريبة من الواحد، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (99%) من التغير في المتغير التابع والبقية (0,02%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة.
- قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.99) وهي قريبة أيضا من الواحد، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (99%) من التغير في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة، والبقية (0,06%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة.

²⁷⁵ كوتريانس ، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال النعيمي و رفاة شهاب وكنعان عبد اللطيف(1990)، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية، 1985، ص31.



2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

تستخدم اختباري F, T لاعتماد المتغيرات المستقلة إحصائياً. اختبار T يستخدم لفحص المعلمات كل على حده، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرات، إذا تم اعتماد المعلمة إحصائياً فإن المتغير المصاحب لها يكون له تأثير على المتغير التابع، لذلك يحتفظ به في النموذج.

وينطلق اختبار ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج الفرضية التالية:

فرضية العدم: المتغير المستقل X_i ليس له أثر على المتغير التابع Y_i

$$H_0: \beta_1 = 0$$

الفرضية البديلة: المتغير المستقل X_i ليس له أثر على المتغير التابع Y_i

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

وتوضح نتائج اختبار ستيودنت في الجدول التالي:

الجدول (4-9): اختبار T لنموذج ROAPB

المعلمات	t-statistic	Prob.
CPS	14.530609	0.0001
LR	-6.964408	0.0022
OIF	-6.282100	0.0033
TO	12.05608	0.0003
C	-17.180413	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9.

فمن خلال الجدول (4-10) نلاحظ أن المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة جميعها معنوية

عند مستوى (1%) وكذلك الثابت C .



وللحكم على معنوية النموذج بشكل عام -أي الحكم على دلالة المتغيرات المستقلة مجتمعة- نلجأ إلى اختبار F من أجل اعتماد النموذج ككل، فإذا تم اعتماد F إحصائياً فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير حقيقي على المتغير التابع .

الجدول(4-10): اختبار F لنموذج ROAPB

F-statistic	266.1221
Prob(F-statistic)	0.000034

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار نجد أن المتغيرات المستقلة لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

3- الاختبارات التشخيصية:

يستخدم معيار نظرية الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى توافر الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوف فروض طريقة الاقتصاد القياسي المستخدمة إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو أن تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد معنوية هذه المقدرات.²⁷⁶

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء

الاختبارات التشخيصية diagnostic Tests التالية:

1-3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

العشوائية Breusch-Godfrey Serial Correlation Test (LM) إلى أن القيمة

الاحتمالية لـ F بلغت (0.74) وهي أكبر من 1%، 5%، و 10%. مما يجعلنا نقبل

²⁷⁶ كوتزيانس ، مرجع سبق ذكره ص 102.



فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

2-3 مشكلة عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Test، توضح إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وقد تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين من خلال اختبار (ARCH) الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ $F(0.7583)$ وهي أكبر من 1%، 5%، و10%.

3-3 اختبار ملائمة النموذج: يتم التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج عن طريق اختبار Ramsey RESET، حيث تبين من خلاله أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فهو صحيح إذ حصلنا من الاختبار على قيمة F التي بلغت (71.8) والتي لم تكن معنوية؛ إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.86)، وهو ما يعني قبول فرضية عدم، التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality: وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، وهو ما أثبتته الاختبار على النموذج، بحيث بلغت قيمة Jarque-Bera (0.82) باحتمالية (0.66)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية عدم، التي تشير إلى أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعاً طبيعياً.

4- اختبار استقرارية النموذج ROAPV:

يشير Pesaran & Shin إلى أن الخطوة التي تلي تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات في الأجل القصير والأجل الطويل، وهو بغية التأكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم إجراء اختبارين هما²⁷⁷:

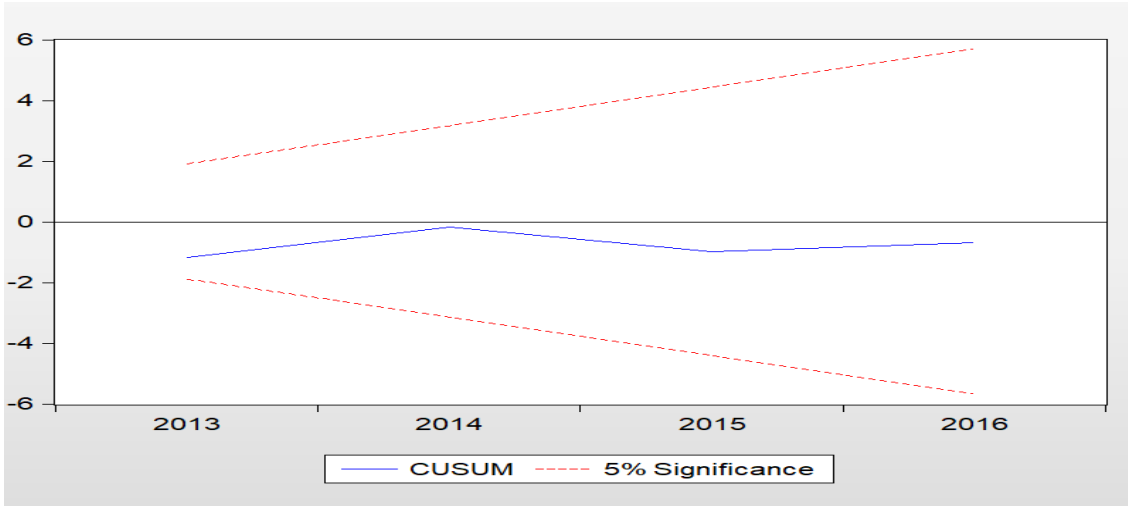
- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual, CUSUM)

²⁷⁷ Pesaran, M. and Pesaran, B Working with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. (1997).

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات اللبواقي (Cumulative Sum of Square Recursive)
(Residual ,CUSUMSQ

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرّة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM، CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقعت الإحصائيتان خارج الحدود فيعد النموذج غير مستقر. ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال؛ لأنه يبين عنصرين مهمين للحكم على استقرار النموذج، واللذان يتمثلان في كل من؛ وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل²⁷⁸.

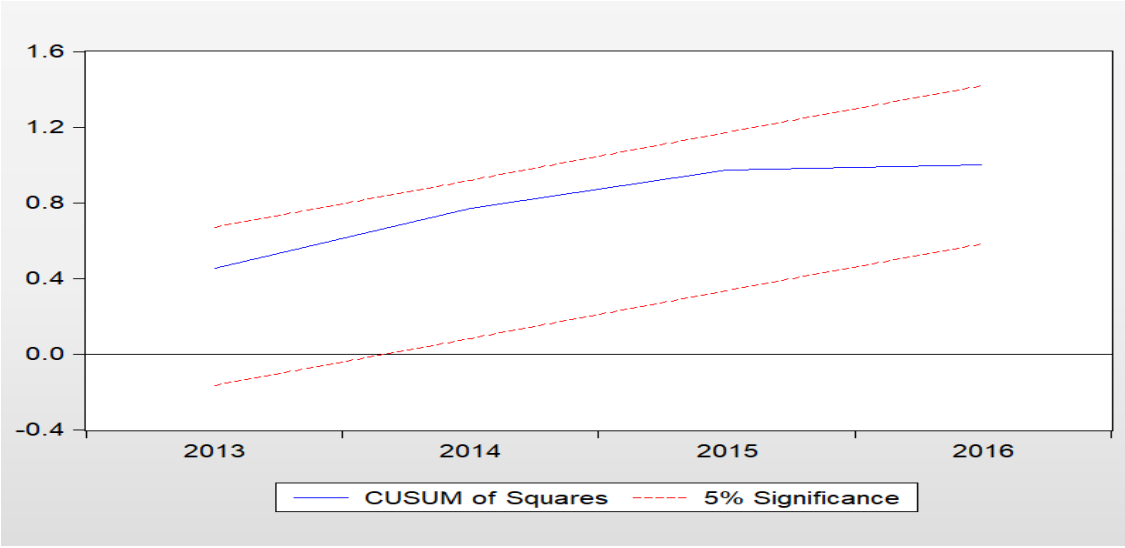
الشكل (4-6): المجموع التراكمي للبقاقي CUSUM لنموذج ROAPB



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

الشكل (4-7): المجموع التراكمي لمربعات اللبواقي CUSUMSQ لنموذج ROAPB

²⁷⁸ دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ورقة عمل ضمن اشغال مؤتمر تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013، ص



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلية عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختباريين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).
المطلب الثالث: أثر التحرير المالي على العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة

أولاً: صياغة وتقدير النموذج

$$\begin{aligned} \Delta ROAPV = & \alpha_0 + \beta_1 ROAPV_{t-1} + \beta_2 SPV_{t-1} + \beta_3 FL_{t-1} + \beta_4 M_{t-1} \\ & + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta (ROAPV)_{t-j} + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta (SPV)_{t-k} \\ & + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta (FL)_{t-l} + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta (M)_{t-r} + u_{PVt} \end{aligned}$$

بحيث:

$$\begin{aligned} \Delta ROAPV = & \alpha_0 + \beta_1 ROAPV_{t-1} + \beta_2 LR_{t-1} + \beta_3 CPS_{t-1} + \beta_4 TO_{t-1} \\ & + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta (ROAPV)_{t-j} + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta (LR_{PV})_{t-k} + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta (CPS)_{t-l} \\ & + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta (TO)_{t-r} + u_{PVt} \end{aligned}$$



بعد القيام باختبار الحدود (Bound Test) تحصلنا على النتائج التالية من خلال الجدول (3-4) بحيث يوضح الجدول نتائج احتساب إحصائية (F)، حيث جاءت أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية (1%)، (5%)، و(10%). بحيث تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من العائد على الأصول في البنوك الخاصة، وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS)، ومعدل الاحتياطي الإجباري (LR)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO).

الجدول (4-11) نتائج اختبار الحدود لنموذج ROAPVB

القرار	إحصائية المحسوبة F		الإصدار
وجود علاقة	9,373899		النموذج
تكامل مشترك	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
تتجه من	4,66	3,65	عند مستوى معنوية 1%
المتغيرات	3,67	2,79	عند مستوى معنوية 5%
المستقلة إلى	3,2	2,37	عند مستوى معنوية 10%
المتغير التابع			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج eviews9

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS)، معدل الاحتياطي الاجباري (LR)، تدفقات الاستثمارات الصادرة (TO)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO)،

ونظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta ROAPV = \alpha_0 + \beta_1 ROAPV_{t-1} + \beta_2 LR_{t-1} + \beta_3 CPS_{t-1} + \beta_4 TO_{t-1} + u_{PVt}$$



الجدول (4-12): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL لنموذج

ROAPVB

ARDL (1,2,2,1)					
الاحتمالات	المعلمة المقدرّة	المتغير	الاحتمالات	المعلمة المقدرّة	المتغير
0.1653	-0,14120	LR(-1)	0,972	0,00735	ROAPV(-1)
0.3951	0,06345	LR(-2)	0,6861	0,00025	CPC
0.0118	943,423	TO	0,0808	0,00146	CPS(-1)
0.0458	804,945	TO(-1)	0,1603	0,00123	CPS(-2)
0.0056	-0,09106	C	0.0018	-0,27577	LR

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج eviews9.

يتضح من خلال الجدول (4-13) لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن (LR)، (TO) تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك الخاصة، في حين ظهر (CPS) غير معنوي إحصائيا، أو بعبارة أخرى لم يسجل تأثيرا واضحا على العائد على الأصول للبنوك الخاصة خلال الأمد الطويل، كون أن البنوك الخاصة تعتمد على التمويل قصير الأجل. وكما هو متوقع تشير نتائج التحليل القياسي إلى أن (LR) تمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا عند مستوى دلالة (1%) على معدل العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة في الأجل الطويل، حيث أن زيادة (LR) بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة بـ0,27 وحدة في الأجل الطويل، وهذا وبالرغم من اعتباره أداة كمية للسياسة النقدية، غير أنه يعكس مظاهر الكبح المالي، وهو ما يتنافى مع تطبيق سياسات التحرير المالي خصوصا بعد استمرار الزيادة في معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) (الفصل الثالث ص 120)، فهو يؤثر على ثلث العائد لدى البنوك من خلال التأثير المباشر على عملية خلق النقود لدى البنوك الخاصة، وعلى تطور نشاط البنوك بصفة عامة. غير أنه ومن جهة أخرى يعزز ثقة



المتعاملين مع البنوك، ويضمن تطبيق الرقابة على الائتمان البنكي مهما كان حجم ونشاط البنوك.

أما بالنسبة لمعلمة معدل الانفتاح التجاري (TO) تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على العائد على الأصول للبنوك الخاصة عند مستوى (5%)، بحيث أن الزيادة (TO) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة بـ943 وحدة، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي؛ إذ تعد البنوك قناة لتسوية التعاملات بين الدول، غير أن معدل الانفتاح التجاري لا يزال منخفضا في الجزائر، وهو ما يجعل التأثير ضعيفا بالنسبة لأداء البنوك الخاصة، خصوصا فيما يتعلق بالعائد على الأصول لديها.

أما في الأجل القصير، فالجدير بالملاحظة هو معنوية معامل التصحيح، أو ما يعرف بمعامل الخطأ $(-1)CointEQ$ ، وإشارته السالبة، حيث أخذ قيمة $(-0,9926)$ عند مستوى دلالة أقل من (1%) بـ $(0,0003)$ ، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية لمعدل العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة. أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت $(99,26\%)$ فهي تكشف عن سرعة عودة معدل العائد عن الأصول لدى البنوك الخاصة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء المالي للبنوك الخاصة. بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل $(99,26\%)$ من هذا الاختلال خلال الفترة (t) ، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنة. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تمارس أثرا معنويا بمستوى دلالة (1%) وبنفس اتجاه التأثير على المدى الطويل، غير أنه بمرونات مرتفعة نسبيا مقارنة بتلك التي سجلها الانحدار في الأجل الطويل، وهو ما يوضحه الجدول (4-13):



الجدول(4-13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ROAPVB

$$\text{CointEQ}(-1) = -0,9926(0,0003) \quad (1,2,2,1) \text{ ARDL}$$

الاحتمالات	المعلمة المقدرة	المتغير
0,0109	0,00030	CPC
0.0257	-0,35615	LR
0.0005	1761,340	TO
0.0010	-0,09174	C

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews9.

ومن ثم فعلاقة نموذج تصحيح الخطأ تكتب على الشكل التالي:

$$\text{Cointeq} = \text{ROAPV} - (0.0030 \cdot \text{CPS} - 0.3562 \cdot \text{LR} + 1761.3407 \cdot \text{TO} - 0.0917)$$

التقييم الاحصائي للنموذج:

1- اختبار جودة التوفيق النموذج R^2 :

ويقاس به المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة، ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية. وهو موضح كالاتي:

الجدول(4-14): اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج ROAPVB

الاختبار	النموذج ROAPV
R-squared	0.984192
Adjusted R-squared	0.955738

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (4-14) نجد أن:



- قيمة معامل التحديد تساوي (0.98)، وهي قريبة من الواحد، مما يدل أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (98%) من التغير في المتغير التابع والبقية (2%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة.
- قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.95)، وهي قريبة أيضاً من الواحد، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (95%) من التغير في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة والبقية (5%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة.
- 2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

يستخدم اختبائي F ، T لاعتماد المتغيرات المستقلة إحصائياً. حيث أن اختبار T يستخدم لفحص المعلمات كل على حده، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرات، إذا تم اعتماد المعلمة إحصائياً فإن المتغير المصاحب لها يكون له تأثير على المتغير التابع، لذلك يحتفظ به في النموذج. وينطلق اختبار ستودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج الفرضية التالية:

فرضية العدم: المتغير المستقل X_i ليس له أثر على المتغير التابع (Y_i)

$$H_0: \beta_1 = 0$$

الفرضية البديلة: المتغير المستقل X_i ليس له أثر على المتغير التابع Y_i

$$H_1: \beta_1 \neq 0$$

وتوضح نتائج اختبار ستودنت في الجدول التالي:

الجدول (4-15): اختبار T لنموذج ROAPVB

المعلمات	t-statistic	Prob.
TO	3.945840	0.00109
CPS	-3.139088	0.0257
LR	8.150950	0.0005
C	-6.890713	0.0010



فمن خلال الجدول (4-15) نلاحظ أن المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة جميعها معنوية عند مستوى (1%) وكذلك الثابت C .

وللحكم على معنوية النموذج بشكل عام -أي الحكم على دلالة المتغيرات المستقلة مجتمعة- نلجأ إلى اختبار (F) من أجل اعتماد النموذج ككل، فإذا تم اعتماد (F) إحصائياً فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير حقيقي على المتغير التابع .

الجدول (4-16): اختبار F لنموذج ROAPVB

F-statistic	34.58893
Prob(F-statistic)	0.000562

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول (4-16) ومن خلال القيمة الاحتمالية للاختبار نجد أن المتغيرات المستقلة لها تأثير حقيقي على المتغير التابع.

3- الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء

الاختبارات التشخيصية diagnostic Tests التالية:

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين

الأخطاء العشوائية Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM) Test

إلى أن القيمة الاحتمالية لـ F بلغت (0,52) وهي أكبر من

1%، 5%، و 10%. مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد

مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

مشكلة عدم تباين حد الخطأ: باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط

بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional



Test (ARCH) Heteroscedasticity، توضح إمكانية قبول فرضية
العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وقد تبين
أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين من خلال اختبار
(ARCH)؛ الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ $F(0.7132)$ ، وهي أكبر من
1%، 5%، و10%.

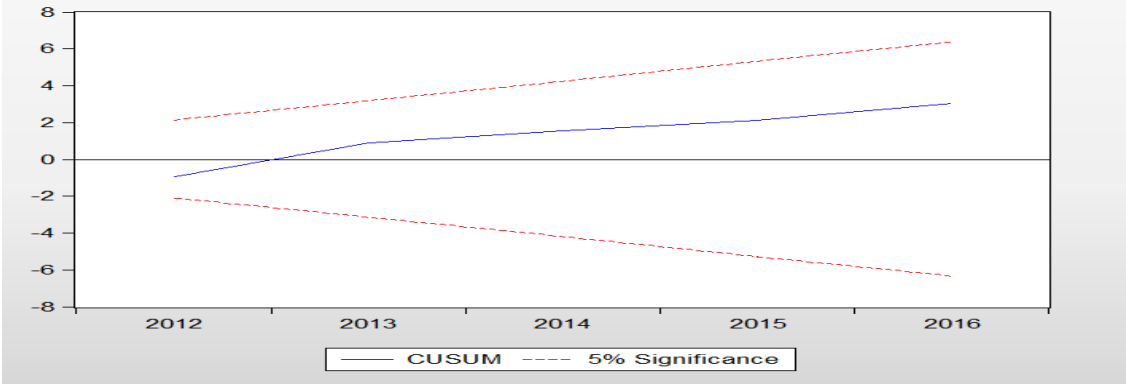
اختبار ملائمة النموذج: يتم التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم
النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج عن طريق اختبار
Ramsey RESET، حيث تبين من خلاله أن النموذج لا يعاني من مشكلة
عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فهو صحيح، إذ حصلنا من الاختبار
على قيمة F التي بلغت (0.48)، والتي لم تكن معنوية، إذ سجلت قيمتها
الاحتمالية (0.65)، وهو ما يعني قبول فرضية عدم التنصص على أن
الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality: وهو اختبار
التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، وهو ما أثبتته الاختبار
على النموذج، بحيث بلغت قيمة Jarque-Bera (0.67) باحتمالية
(0.71)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية عدم التنصص على أن بواقي
معادلة الانحدار تتبع توزيعاً طبيعياً.

4- اختبار استقرارية النموذج ROAPV:

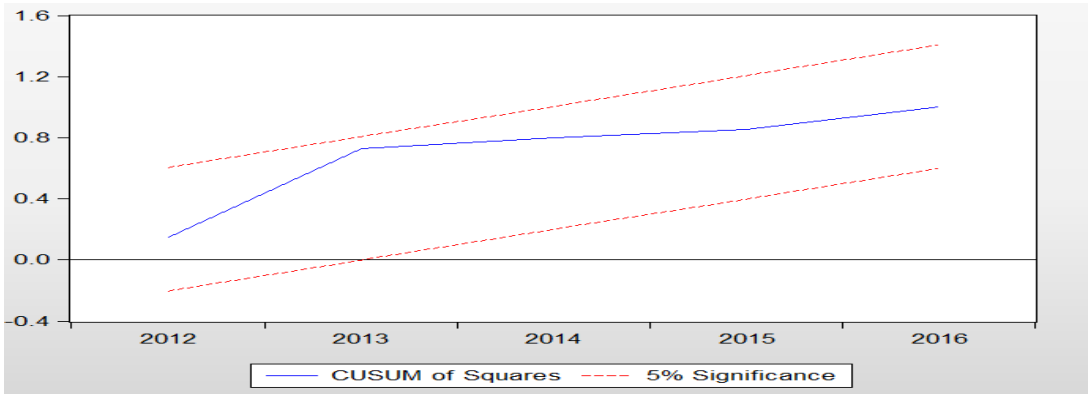
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني
لإحصائية كل من CUSUM، CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية
5%، إما إذا وقعت الإحصائيتان خارج الحدود فيعد النموذج غير مستقر.

الشكل (4-8): المجموع التراكمي للبواقي لـ CUSUM لنموذج ROAPV



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

الشكل (4-9): المجموع التراكمي لمربعات البواقي لـ CUSUMSQ لنموذج ROAPV



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرّة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة؛ مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.



خلاصة الفصل:

تهدف هذه الدراسة القياسية لتحديد ما إذا كان لتطبيق سياسة التحرير المالي أثر إيجابي على أداء القطاع البنكي في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016، وتعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات التحرير المالي الداخلي والخارجي، ومؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري، التي تتضمن مؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية، ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الخاصة.

وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لتقدير العلاقة بين متغيرات الأداء المالي لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، والمتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن التوجه للتحرير المالي خلال الفترة (2000-2016).

أدت محاولات تقدير نموذج الانحدار باستخدام ARDL إلى الحصول على تقدير العلاقة بين كل من الأداء المعبر عنه بالعائد على الأصول لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة، والمتغيرات الاقتصادية في ظل التوجه نحو التحرير المالي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية (دراسة الاستقرار، اختبار الحدود) على كل سلاسل المتغيرات المدرجة في الدراسة توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العائد على الأصول في البنوك العمومية وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص (CPS)، معدل الاحتياطي الإجمالي (LR)، تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر (OIF)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO). وهو التأثير نفسه الذي تمارسه هذه المتغيرات على أداء البنوك العمومية على المدى القصير عند مستوى دلالة 1% وبنفس اتجاه التأثير على المدى الطويل، غير أنه بمرونات مرتفعة نسبياً مقارنة بتلك التي سجلها الانحدار في الأجل الطويل.

وقد تم الحصول على معامل تصحيح الخطأ الذي سجل قيمة 80.19%؛ فهي تكشف عن سرعة عودة معدل العائد عن الأصول لدى البنوك العمومية إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء المالي للبنوك العمومية. بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على الأصول لدى البنوك العمومية خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 80.19% من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي سنة.



أما فيما يتعلق بتحديد أثر التحرير المالي على الأداء المالي للبنوك الخاصة، وبعد إجراء الاختبارات التحضيرية لسلاسل متغيرات الدراسة تم التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل والأجل القصير بين العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة، معدل الاحتياطي الاجباري (LR)، ومعدل الانفتاح التجاري (TO)، حيث تم الحصول على تقدير الانحدار في المديين القصير والطويل لنفس المتغيرات، لكن بمروونات مختلفة.

وبخصوص معامل تصحيح الخطأ الذي وصلت قيمته (99,26%) فهي تكشف عن سرعة عودة معدل العائد عن الأصول لدى البنوك الخاصة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء المالي للبنوك الخاصة. بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (99,26%) من هذا الاختلال خلال الفترة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي وحدة من الزمن تقدر بسنة.



خاتمة

لقد أيقنت الجزائر أن النقاش حول تطبيق المنهج التدخل المتمثل في سياسة الكبح المالي لم يعد مجديا بعد أن أدى إلى اختلالات هيكلية في اقتصادها نتيجة التخصيص غير الفعال في مواردها، وبالتالي عدم القدرة على تعبئة الادخار، ارتفاع المديونية، معدلات التضخم، والعجز عن توفير مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛ إذ أضحي السعي نحو التحرير المالي ضرورة لا محالة باعتباره المنفذ الملائم للانفتاح الاقتصادي لديها والاستفادة من مزايا هذا التحرير اعتمادا على القطاع البنكي؛ باعتباره قناة للتدفقات النقدية، ودعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، ولمواجهة التحديات عند التعرض للصدمات، سواء كان مصدرها محليا، أو إقليميا، أو على المستوى العالمي.

شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية برزت بشكل جلي مع بداية عقد التسعينات، من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتقليل درجة التدخل في الاقتصاد، وإفساح المجال للمبادرة الخاصة، ومست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وإن اختلفت درجة الإصلاح من قطاع لآخر. وكغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي والبنكي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض عام 1990، والذي جاء بالشيء الجديد لتمويل الاقتصاد الوطني من خلال عملية خلق ميكانيزمات جديدة للتمويل.

ومن خلال هذه الدراسة التي عالجت الإشكالية التالية:

ما أثر تطبيق سياسات التحرير المالي على أداء القطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

2016)؟

جاءت لدراسة في أربعة فصول؛ حيث خصص الفصل الأول للأدبيات الاقتصادية التي تناولت الكبح المالي وأشكاله وآثاره على أداء الأنظمة المالية للدول النامية الأمر الذي أجبرها على تبني إصلاحات واسعة النطاق، تمثلت في إجراءات التحرير المالي، أين حاولت الدراسة عرض أعمال كل من Shaw و Mc kinnon، كما تناولت الأعمال المساندة لنهج Shaw و Mc kinnon، حيث رأى أصحابها في التحرير المالي وسيلة فعالة للتخلص من الآثار السلبية للكبح المالي، بالإضافة إلى الآراء المنتقدة للتحرير المالي؛ أين أسهب الاقتصاديون الكتابات لتقديم الحجج التي تبين أن تطبيق



سياسة التحرير المالي هو مصدر الاضطرابات والأزمات المالية. تم إلحاق تلك الأدبيات الاقتصادية بأنواع التحرير المالي وعناصره، وشروط نجاحه، ومؤشراته، وقد أكد بعض الخبراء الاقتصاديين أن نجاح سياسة التحرير المالي يتوقف على جملة من الشروط؛ من أهمها تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي، وملاءمة الأطر القانونية لمتطلبات التحرير، كما يجب تبني نهج للتحرير المالي يتوافق مع طبيعة الاقتصاد. هذه الشروط بدورها هي التي تراعى في أغلب الدراسات التي تناولت الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النظام المالي، في حين قلت الدراسات التي نفتت العلاقة بينهما.

أما الفصل الثاني فعالجت فيه الدراسة مفهوم تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي، الذي بدوره يخضع إلى عدة عوامل يتوقف تحديدها على طبيعة نشاط البنك ودرجة تكيفه مع المحيط حيث يتم تقييم هذا الأداء بعدة أدوات ومعايير تختلف بين نوعية وكمية، قبل التطرق إلى تقييم الأداء في القطاع البنكي لا بد أن نعرض على تحديد وضبط المفاهيم المتعلقة بالأداء، تقييم الأداء، وقياس الأداء، وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم الأداء، وأنواع الأداء حسب معايير التصنيف، وكذلك أبعاد الأداء والعوامل المؤثرة عليه، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك، مروراً بتعريف تقييم الأداء، تعريف تقييم الأداء المالي، ثم تقييم الأداء المالي في البنوك، والتطرق إلى طرق التقييم، والمراحل التي يتم من خلالها، والجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك. أما المبحث الثالث فقد خصص لمؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك بتقسيمها إلى مؤشرات نوعية وكمية، وانتقل البحث إلى مجموعة النماذج الاقتصادية المتبعة في تقييم الأداء المالي للبنوك، إلى المؤشرات الدولية التي جاءت بموجب اتفاقيات لجان بازل.

أما الفصل الثالث فكان يهدف إلى تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل التوجه نحو التحرير المالي، تناولت من خلال المبحث الأول تطور مؤشرات التحرير المالي في الجزائر، المتمثلة في مؤشر السيولة المحلية، بعد التعرف على تطور السيولة المحلية في الجزائر، والعناصر المؤثرة عليها، ومؤشر الوساطة البنكية، مع التعرف على التغيرات على مستوى أدوات السياسة النقدية كالاحتياطي الإجباري، وتبني التدابير الاحترازية، من أجل مواجهة تحديات التحرير المالي في الجزائر، ثم تطرق البحث إلى الإصلاحات التي مست البنية الأساسية للهيكل البنكي، من خلال تبني عدة أنظمة دولية

للدفع والتسوية، ونظام تأمين الودائع. أما المبحث الثاني، فتم تخصيصه لدراسة مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري على المستوى الكلي ومقارنتها مع مؤشرات الأداء لدى كل من تونس، السعودية وكوريا من خلال استعراض مؤشر نمو الأصول في القطاع البنكي الجزائري، وهيكل القطاع البنكي الجزائري ومؤشر التركيز، وانتقلت الدراسة إلى مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري على المستوى الجزئي، في ظل سياسات التحرير المالي بعدما قسمنا القطاع البنكي إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة في المبحث الثالث من خلال التطرق إلى سياسات الودائع والإقراض عند كل قطاع، وصولاً إلى مؤشرات العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر.

لقد تم التطرق في الفصل الرابع إلى بهدف تحديد ما إذا كان لتطبيق سياسة التحرير المالي أثر إيجابي على أداء القطاع البنكي في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016، وتعتمد هذه الدراسة بالأساس على مؤشرات التحرير المالي الداخلي والخارجي، ومؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري؛ التي تتضمن مؤشرات الأداء المالي للبنوك العمومية، ومؤشرات الأداء المالي للبنوك الخاصة. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، لتقدير العلاقة بين متغيرات الأداء المالي لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، والمتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن التوجه للتحرير المالي خلال الفترة (2000-2016).

النتائج

تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

- أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الزاهن، لذلك فإن محاولة العيش في معزل عن العالم، يعد وضعاً مستحيلًا بالنظر إلى التشابك الحاصل في العلاقات الاقتصادية العالمية،
- اتسمت إجراءات التحرير المالي في الجزائر بالتسارع أحياناً وبالتراخي أحياناً أخرى؛ حيث تولي الاهتمام بتحرير أحد عناصر التحرير المالي على حساب عنصر آخر كتحرير معدلات الفائدة على الودائع دون تحرير القروض، وتبني سياسات التحرير المالي الخارجي - تحرير حساب رأس المال - في حين ينبغي أن يسبق التحرير المالي الداخلي وتهيئة بنية القطاع البنكي من أجل مواجهة تحديات التحرير المالي الخارجي،



- الاستقرار في الاقتصاد الكلي شرط أساس لتحقيق الأهداف المرجوة من التحرير المالي، وتقادي الصدمات المالية،
- تحرير القطاع الحقيقي في الجزائر لابد أن يسبق التحرير المالي لديها؛ بسبب اختلال الهياكل الإنتاجية في الجزائر والأثر الكبير الذي يتركه القطاع الحقيقي على فعالية النظام المالي في اقتصاد ما،
- تعد المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم؛ نظرا لإمكانية الربط بين عدة بنود، وبالتالي توفير معلومات تفصيلية عن أماكن الانحرافات في حال وجودها،
- هيكل القطاع البنكي الجزائري لا يساعد على الاستفادة من مزايا التحرير المالي فالبنوك العمومية تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي وتحرير السوق البنكية وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة.
- الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق لم تكن أساسا لتضمن تطبيق إجراءات التحرير المالي، وإنما جاءت لتكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية خلال كل فترة، ونجد أنها في كل مرحلة كانت الإجراءات المتبعة إما احترازية وفقا لتوصيات اللجان والاتفاقيات الدولية، أو كرد فعل إثر التعرض إلى أزمة إفلاس بنكية في الجزائر، أو مراعاة لاحتياطي الصرف من العملات الأجنبية (صافي الموجودات الأجنبية)، والذي يتأثر بأسعار النفط في السوق العالمية.
- لا تزال البنوك في الجزائر تنقثر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، وذلك بسبب انعدام العلاقة بين تطور حجم الإقراض في الجزائر ومعدلات الفائدة، لأن السياسة الإقراضية والطلب الداخلي على القروض لا يتأثران بتطورات معدلات الفائدة الاسمية ولا الحقيقية بشكل كبير، حيث يتضح أن تغيرات أسعار الفائدة لم تؤثر على تكاليف الإقراض، وإن تجلى الأثر فهو لا يمثل إجراء للتحرير المالي، وإنما يتعلق بمعدلات التضخم.
- يعود انخفاض معدلات العائد على الأصول لدى البنوك العمومية إلى ارتفاع القروض المتعثرة، وانخفاض معدل الهامش على الوساطة البنكية، في حين يفسر ارتفاع هذا العائد لدى البنوك الخاصة باستخدام المزيد من الموجودات في القروض والاستثمارات عالية الدخل، وكذلك الاهتمام ببناء المحافظ الاستثمارية بموجودات أكثر ربحية، وأسهم في ذلك - ارتفاع معدل العائد - منح الاعتمادات لقروض بنوك أجنبية مما عزز من تنافسية القطاع الخاص في الأداء المالي، بالإضافة إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض



والاستثمارات، وزيادة العمولات ورسوم الخدمة على الموجودات الأخرى. وهو ما يمثل بصفة عامة التحرير التدريجي للقطاع البنكي الجزائري؛ إذ يتجلى ذلك في أداء البنوك الخاصة.

أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها عن طريق الدراسة القياسية فلقد توصلنا إلى ما يلي:

- لا تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية والإسمية على أداء البنوك بالرغم من تبني سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة في القطاع البنكي الجزائري،
- مؤشر الوساطة البنكية الذي يعد مؤشرا على التحرير المالي ليس معنويا احصائيا، بحيث يمثل القروض الموجهة للقطاع الخاص؛ وبالتالي فهو لا يؤثر على أداء القطاع البنكي الجزائري،
- تعتمد البنوك العمومية على آلية توجيه القروض بحيث تعتمد على سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية التابعة للقطاع العمومي في الجزائر، وهو ما يبرر ضعف استجابة العائد على الأصول لدى البنوك العمومية للتغير في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص المقدر بـ 0,0008 وحدة في حين يندم أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على الأداء المالي للبنوك الخاصة بثبوت عدم معنوية معلمة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري على الأمد الطويل،
- بالرغم من الدور الإيجابي الذي يمثله المعدل الاحتياطي الإجباري من خلال تعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك، وضمان تطبيق الرقابة على الائتمان البنكي، غير أنه يؤثر سلبا على العائد على الأصول لدى كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهو ما يمثل أحد أشكال الكبح المالي في القطاع البنكي الجزائري.
- يتسم أثر الانفتاح التجاري على أداء القطاع البنكي الجزائري بالضعف لعدة عوامل تكمن أبرزها في تفعيل آليات التجارة الخارجية في القطاعات الرائدة، وتدني مستوى الخدمات البنكية في الجزائر مقارنة بنظيرتها التي تقدمها الدول الأوروبية التي تقيم علاقات اقتصادية دولية مع الجزائر، كما أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يحقق الأثر المرغوب منه بالرغم من تبني سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار وتوطين التكنولوجيا منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: فرضت العولمة المالية تطبيق سياسات التحرير المالي في الدول النامية سمحت الدراسة بالتحقق من صحتها لأن التوجه نحو تحرير الأنظمة المالية لم يعد خياراً، وإنما اشترطته الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للتوجه نحو اقتصاد السوق، وهو ما انبثق عنه قانون النقد والقرض الذي يعد نقطة تحول في مسار النظام المالي الجزائري من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق.

الفرضية الثانية: يشترط التحرير المالي التدرج في تطبيق إجراءاته لدى النظام المالي الجزائري دون الحاجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية؛

التحرير المالي في الجزائر لم يراع التدرج في تطبيق إجراءات التحرير بقدر ما كانت إجراءاته تتماشى وفق السياسات القائمة والظروف الاقتصادية فقط، وهذا ما ينفي تحقق فرضية التدرج في تطبيق إجراءات التحرير المالي دون مراعاة الاستقرار الاقتصادي، حيث كان التحرير المالي الداخلي في الجزائر يرمي إلى الاستقرار الاقتصادي على حساب التدرج في إجراءاته.

- **الفرضية الثالثة:** عرف القطاع البنكي جملة من الإصلاحات النوعية خلال الفترة (1990-2016) تميزت بإصدار العديد من القوانين الاقتصادية والبنكية والتي كان لها انعكاس إيجابي في تطوير أداء القطاع البنكي الجزائري؛

إن تحسن مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري يعود إلى الظروف الاقتصادية السائدة، وليس إلى بنية القطاع البنكي في الجزائر المرتكز على البنوك العمومية، والتي تسيطر على القطاع البنكي في ظل انعدام المنافسة نتيجة تعثر تجربة البنوك الخاصة، بعد أزمات الإفلاس التي مست القطاع البنكي الجزائري بعد إفلاس بنك الخليفة وبنك التنمية الصناعي ومجموعة فروع لبنوك أجنبية كيونين بنك.

بينت هذه الدراسة أن سياسة التحرير المالي الداخلي في الجزائر تعاني من الضعف، فيما يتعلق بالقطاع البنكي الجزائري بسبب هيمنة القطاع الحكومي في تسييره، إضافة إلى افتقار القطاع المالي للمنتجات والأدوات المالية، ولهذا يتطلب إعادة النظر في هيكل القطاع المالي الجزائري، والعمل على



القيام بمحاولات إصلاحها وتطويرها، وكذلك تحسن مناخ الاستثمار ودعم المؤسسات المالية. وهو ما ينفي تحقق الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: خصوصية البنوك هي السياسة والوسيلة المثلى لتحسين مردودية البنوك وتطويرها من أجل الاستفادة من مزايا التحرير المالي،

بقي الحديث عن خصوصية البنوك العمومية في الجزائر موضوعا بين القرارات فقط، ولم يتم بعد خصوصية لأي بنك عمومي، وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك. إن هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد وذلك لأنه لا يوجد شيء ملموس على أرض الواقع رغم المجهودات المبذولة لانطلاق أول عملية خصوصية لبنك عمومي في الجزائر، أما من الناحية العملية فتعد خصوصية البنوك العمومية أحسن وسيلة لتغيير طرق تسيير البنوك، وتفعيل دور الوساطة المالية لديها. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مردودية البنوك لا تتركز على نوع الملكية إن كانت خاصة أو عمومية، وإنما على الأداء المالي للبنك المتأتي من فعالية سياسة تسيير شؤونه، فإنه من غير المجدي خصوصية البنوك العمومية ذات المردودية المرتفعة.

- الفرضية الخامسة: تؤثر عناصر التحرير المالي إيجابا على أداء البنوك الخاصة، وسلبا على أداء البنوك العمومية،

تتمثل عناصر التحرير المالي في التحرير البنكي، تحرير الأسواق المالية، وتحرير حساب رأس المال؛ ويشترط تحقيق أثر إيجابي للتحرير المالي تطبيق سياسات التحرير المالي تدريجيا، بالانطلاق من التحرير المالي الداخلي ثم الانتقال إلى التحرير المالي الخارجي ولا يمكن أن يتم ذلك دون المساس بالقطاع البنكي، وهو الواقع الذي تعيشه الجزائر منذ تبني سياسات التوجه نحو اقتصاد السوق، إلا أن الدراسة أثبتت انعدام أثر عناصر التحرير المالي الداخلي - التحرير المالي البنكي؛ القروض الموجهة للقطاع الخاص، تحرير أسعار الفائدة- على أداء كل من البنوك العمومية والخاصة. بينما يمارس عنصر تحرير رأس المال تأثيرا إيجابيا على أداء البنوك العمومية، ويتجلى ذلك من خلال توالي التشريعات المشجعة لجذب الاستثمار وتصديره، وتتأثر البنوك العمومية عن طريق الزيادة في العائد باعتبارها قنوات تمرير تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تمثل مشاريع اقتصادية عمومية في قطاع المحروقات، بينما ينعدم هذا الأثر على أداء



البنوك الخاصة. وهو ما ينفي الفرضية الخامسة؛ بحيث ليس بالضرورة أن يقتصر الأثر الإيجابي للتحرير المالي على قطاع البنوك الخاصة دون قطاع البنوك العمومية، أو العكس. حيث إن ذلك خاضع لأهداف وتوجهات السياسة الاقتصادية التي لم تكن تهدف للتوقف عند تحرير عناصر التحرير المالي، وإنما استخدامها كوسيلة لضمان تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

التوصيات

على ضوء النتائج السابقة هناك بعض التوصيات المهمة حتى يكون لسياسة التحرير المالي الأثر الإيجابي والفعال على أداء القطاع البنكي الجزائري تتمثل في:

- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بخصوصية البنوك العمومية، وفتح رأسمالها أمام الخواص، وتبني أساليب التمويل الطويلة الأجل.
- تدعيم دور القطاع الخاص في الجزائر لتمكينه من ممارسة دور أكبر في دعم النشاط الاقتصادي نظراً لما يتميز به من كفاءة وديناميكية تجارية مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي، لذلك وجب الاعتماد على خدمات بنكية متنوعة تساعد على تعبئة الادخار.
- تحديث قواعد النظام المالي في الجزائر بما يسمح بتجديد وخلق المنتجات المالية، وتنويع مصادر التمويل بالشكل الذي يضمن تقليل مخاطر التعرض للصدمات المالية.
- تطبيق الإجراءات القانونية المعتمدة على مختلصي الأموال، ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري؛ الذي يؤدي إلى توجيه الائتمان في غير محله، ويسبب التعثر البنكي المتأتي من القروض غير الفاعلة، والقروض غير المستردة،
- ضرورة تكيف القروض الموجهة نحو القطاع الخاص مع طبيعة الاقتصاد

وخلاصة القول إن المشكلة لا تكمن ليس فيما يوصى به، بل بمدى تفعيل التوصيات المعبرة عن متطلبات الواقع الاقتصادي الجزائري ومدى إدراكها.

آفاق البحث

رغم استعراض عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواباً وآفاقاً واسعة للبحث العلمي لتثري مخازن الفكر وتبني مسالك الباحثين. إذ يمكن أن أذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات أراها جديرة أن تكون إشكاليات بحوث أكاديمية مستقبلية:



- دور الصيرفة الإسلامية في توجيه الائتمان،
- انعكاسات تحرير حساب رأس المال على الانفتاح المالي وبالتالي على الاندماج المالي في النظام المالي العالمي،
- دراسة أثر تطبيق معدلات الفائدة السالبة على الاستثمار والادخار،
- دراسة استشرافية لأثر تحرير القروض على أداء القطاع البنكي الجزائري.



قائمة المراجع



أولا المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إبراهيم مختار إبراهيم إدارة الأموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها، دار تموز للنشر، بيروت، 1990.
2. أيوب سميرة إبراهيم ، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
3. الحسني فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2006.
4. حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. الحناوي محمد صالح ، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية -، الدار الجامعية، مصر، 2000.
6. الخطيب سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية، 2005.
7. رضا صاحب، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للنشر، الموصل، 2005.
8. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الاردن، 2000، ص178.
9. الزيدانيين جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، 1999.
10. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
11. سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والنشر، القاهرة، 2009.
12. السواعي خالد محمد، علي داوود، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7 ، دار المسيرة، الأردن، 2013،



13. السيسي صلاح الدين حسين، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.
14. السيسي صلاح الدين، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية- ط 1- دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت 1998.
15. الشيخ عثمان بن موسى، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
16. شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
17. شحاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الدار العلمية للكتب، بيروت- لبنان 2005.
18. طالب، ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دا صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
19. طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
20. عاطف اندوراس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2005.
21. عبد الناصر محمد نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.
22. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 12.
23. الفنيش محمد، القطاع المالي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000.
24. فهد، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009.



25. كوتزيانس، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال النعيمي و وفاة شهاب وكنعان عبد اللطيف(1990)،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية)، 1985.
26. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.
27. لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
28. ماكينون رونالد، "النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 1996.
29. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
30. محمد حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
31. محمد سلطان محمد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2005،
32. مركز الإحصاء، دليل مبادئ التحليل الإحصائي، أدلة المنهجية والجودة، مركز الإحصاء، ابوظبي.
33. مطر محمد، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2003،
34. مهدي عطية الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002.
35. الموسوي ضياء مجيد " النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
36. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 1992.
37. هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.

المجلات:



38. ألكسندر لامفالوي، إدارة المخاطر وتخصيص رأس المال، مجلة الدراسات المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث، العدد الأول، 1995.
39. بربري محمد الأمين ، مبررات ودواعي التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، (دراسة حالة سعر الصرف الدينار الجزائري) مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010.
40. البغدادي عادل، علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي، دراسة تطبيقية، في عينة من الشركات الصناعية العامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65، 2007.
41. بن معزوز محمد زكرياء، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1970-2010)، مجلة الباحث، العدد 13 . 2011.
42. بن معزوز محمد زكرياء، كمال حماتة، العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، 1970-2010 مقارنة قياسية، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 35 - سبتمبر 2013.
43. بوخلخال يوسف ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - مجلة الباحث عدد 10 / 2012 ، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012.
44. التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، جوان 2015.
45. الجبوري، مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل، العدد 14، العراق 2007.
46. الحسيني، فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الراذرة، البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، 2000.



47. حسام الدين زكي، يحيى حمود حسن، تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 8 العدد: 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012.
48. حفيظ محمد الصديق، بنك البركة في عامه التاسع، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، الجزائر، جويلية 2000.
49. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - ، العدد 14، سنة 2014.
50. سمك نجوى عبد الله، كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية، جامعة القاهرة.
51. السواعي خالد محمد، علي داوود، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7 ، دار المسيرة، الأردن، 2013.
52. شاهين، علي، مطر، جهاد، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، رقم 4، فلسطين، 2011.
53. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 7، 2009.
54. صباح عبد الرحيم، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة جامعة قاصدي مرباح، العدد 15، ورقلة، الجزائر، 2016.
55. طلفاح أحمد، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط - أبريل 2005.
56. طلفاح أحمد، مؤشرات الحيطة الكلية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
57. العراقي عبد الصمد العراقي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، مجلة الإدارة العامة، العدد 65، جامعة الملك سعود، الرياض، 1990.



58. علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات (دراسة تطبيقية حالة العراق، 2010).
59. عقيل شاكر الشرع، السيولة العامة وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق (2000-2015)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2 للعام 2017.
60. فخري محمد سامي، آسو بهاء الدين قادر، الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة (1998-2011)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد34، 2016.
61. قريشي محمد جموعي تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، دورية أكاديمية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، العدد 2004/03، ورقة.
62. اللوزي أحمد، إدارة البنوك، دار الفكر، عمان، 1997.
63. مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية"، مجلة المصرفي، العدد 35-2005.
64. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الثالث، السنة السادسة سبتمبر، 1998.
65. محمد صفوة محي الدين "القطاع المالي بين الكبح والتحرير"، المال والصناعة، بنك الصناعة الكويت، العدد 11، 1993.
66. مدياني محمد، محلي كمال، الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1
67. مزهودة عبد المالك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 1، 2001.



68. المعمري نبيل سعيد عبده ، العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية بتطبيق نظرية الوكالة، جامعة تعز.
69. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصلاح المصرفي، العدد 17 ماي 2003، السنة الثانية، 2003
70. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
71. موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، العدد 2.
72. يوسف عثمان ادريس، تحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2004، المجلد 41، العدد 03.

التقارير

73. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2003، سبتمبر 2004
74. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2004، سبتمبر 2005
75. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2005 سبتمبر 2006
76. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2006، سبتمبر 2007
77. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2007، سبتمبر 2008.
78. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2008، سبتمبر 2009.
79. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2009
80. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2010
81. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2011
82. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2012
83. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2011



84. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2011
85. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2011
86. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2016
87. بنك الجزائر، التقرير السنوي للعام 2017
88. صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، سبتمبر 2015
89. صندوق النقد لعربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017
90. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (آسكوا) تقرير: سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة في الآسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.

الملتقيات والمؤتمرات:

91. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية " واقع وتحديات" جامعة الشلف، 2004.
92. بقة الشريف ، مرغيث عبد الحميد، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي، سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2013
93. بلمقدم مصطفى، بلشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة حسية بن بوعلي، 14-15 ديسمبر 2004.
94. بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحويلات الاقتصادية والقانونية، أفريل بشار. 2005.



95. سليمان ناصر، النظام المصرفي واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف-الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

الرسائل الجامعية:

96. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

97. بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، دراسة قياسية على نموذج ديناميكي أطروحة كتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2014.

98. بورديمة سعيدة، تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسنطينة، 2002.

99. بوغزالة عبد الكريم أمحمد، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري، دراسة لما بعد اصلاحات 1990، رسالة دكتوراه علوم التسيير تخصص مالية ونقود(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2015.

100. جبارة سيد محمد علي، تصميم نظام تقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

101. حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية فرع العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2007.

102. الحسني كريمة محمد ابراهيم، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق، دراسة للتجربة المصرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة، قسم الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2001.



103. حساني عبد الرزاق ، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002.
104. خالد أمين، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2000.
105. خنشورة جمال ، تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الاقتصاد، جامعة باتنة، نوفمبر 1987.
106. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ورقة عمل ضمن اشغال مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، مدارس الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2013.
107. رميدي عبد الوهاب، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10 مجلد 01، جامعة المدية، 2014.
108. زاهر لطفي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية، باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك لوطنية العاملة في فلسطين، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، 2011.
109. زيرمي نعيمة، "أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، - 2016. جامعة تلمسان.
110. شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006.
111. الشماع، خليل، المحاسبة الإدارية في المصارف، نقلا عن عاصي، أمارة محمد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010.



112. الصابر، خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.
113. غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2007.
114. لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
115. محلوس زكية، اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2009.
116. النعيمي زهراء أحمد محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة 1999-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.

القوانين:

117. الأمر 13- 94 الصادر في 2 جوان 1994.
118. التنظيم 91-03 المؤرخ في 20 فبراير 1991، المتعلق بإرساء قابلية تحويل الدينار في ظل التعاملات التجارية.
119. الجريدة الرسمية رقم 71 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2001
120. الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 8 جانفي 2003
121. الجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 2003
122. الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 4 أكتوبر 2006
123. الجريدة الرسمية رقم 29، بتاريخ 6 ماي 2007
124. الجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 9 جويلية 2008،



125. الجريدة الرسمية رقم 55 بتاريخ 24 سبتمبر 2008.
126. الجريدة الرسمية رقم 04 الصادرة بتاريخ 28 جانفي 2018.
127. اللائحة رقم 92-02 المؤرخة في 22 مارس 1992، الصادرة عن بنك الجزائر لإنشاء مركزية عوارض الدفع.
128. التنظيم 01-07 المؤرخ في 03 فبراير 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث أصبحت المدفوعات والتحويلات المرتبطة بالصفقات الدولية الجارية تعتبر حرة، وتتم بواسطة وسطاء معتمدين.
129. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر 14 افريل 1990 منشور بالجريدة الرسمية العدد 16.
130. النظام رقم 01-04 المؤرخ في 04-03-2004، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام 90-01 المؤرخ في 04-07-1990.
131. المرسوم رقم 01-18 الصادر بتاريخ 2 جانفي 2018، المتضمن قوائم البنوك في القطاع البنكي الجزائري المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4 بتاريخ 28 جانفي 2018

مواقع الالكترونية:

132. <http://www.kantakji.com>
133. <http://www.sudanile.coml>
134. www.thebanker.com
135. <https://www.arabbank.dz>
136. <https://www.arabbank.dz>
137. <http://www.trustbank.dz>
138. <http://www.bnpparibas.dz>
139. <https://www.agb.dz>
140. <https://www.fransabank.com>
141. <https://www.ca-cib.com>

142. <https://www.alsalamalgeria.com>
 143. <https://www.algeria.hsbc.com> .
 144. www.dauphine.fr

باللغة الأجنبية

145. AC Marrtrent, **l'entreprise dans un monde en changement**, Edition, swil-ouvieriers, paris, 1992.
146. Agdoban Maror, Falbet Amoussagon, **Les Facteurs De La Performance De L'entreprise**, Jhon libbey Eurolex, Paris, 1995
147. AMMOUR Benhalima, **Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalités** , Algérie, édition DAHLAB, 1997.
148. Antoine Sardi, **Audit Et Contrôle Interbancaire**, Edition AFGES, Paris, 2002.
149. Barnett, V.D. and Leois , T. (1978), "Outliers in statistical data" . John Wiley and Sons , New York.
150. Benard Matoray, **Contrôle De Gestion**, libraire Nuibert, paris.
151. Brigitte Dariath, **Contrôle De Gestion**, Dunod, Paris,2000.
152. Cappelletti Laurent et Khouatra Djamel, **LA Mesure De La Creation de Valeur Organisationnelle : Le Cas D'une Entreprise Du Secteur De La Gestion De Patrimone**, Manuscrit auteur, publié dans "Technologie et management de l'information : enjeux et impacts dans la comptabilité, le contrôle et l'audit, France 2002.
153. Chevalier, **Gestion De Ressources Humains**, Ed deback, université Québec, 1993.
154. Economic outlook banner, **The Money Supply and its Determinants** Volume9, Issue9; June 1985 Elie Cohen, **Gestion Financière De L'entreprise Et Développement Financier**, EDICEF 58 Cedex, Paris 1990.
155. Establien, **Si Nous Partions De La Performance Dans Votre Entreprise**, Edition Eyrolles, Paris, 1988.
156. Elie Cohen, **Gestion Financière De L'entreprise Et Développement Financier**, EDICEF 58 Cedex, Paris,1991.
157. F. DESMICHT. **Pratique de l'activité bancaire**. Edition DUNOD, Paris, 2007.



158. Friedman, Milton. **Monetary Mischief: Episodes in Monetary History**. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1992.
159. George R. Terry, Stéphan. G Franclin, **Les Principes Du Management**. Ed economica, 8 ed Paris ,1985.
160. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise**. Edition Sirey, Paris,1990.
161. Gitman.L.J. **Principles Of Mangmet Finance**. massachuetts. Addison Wesley,1997.
162. Hempel, George , Simonson , **Bank Management** ,Jphn Wiler , USA 1994.
163. Humbert Hesca, Elisabeth Lessa, **Gestion De L'information**. Edition Litec, Paris,1995.
164. Jean-Jacques Rosa & Michel Dietsch, la répression financière, bonnel edition, 1981.
165. JRosa et Dietsch, **la répression financière** , paris, Bonnel edition,1982.
166. Kalika M, **Structure D'entreprise, Déterminément Et Performance**, Edition Economica, Paris, 1988.
167. Michel Rowach, Gérard Naullaueu, **Le Contrôle De Gestion Bancaire Et Financière**, 3eme Edition, Banque
168. Mona J. G, Dixi L M **Managing Financial Instution Asset / Liability Approached** Part 5. Chapter 22.
169. Philip Lorrino, **Compte Et Crédit De La Performance**, Edition d'organisation, Paris, 1996.
170. Rees, B. **Financial Analysis**. Hertfordshire, Prentice Hall International, 1990.
171. Paul Pinto, **La Performance Durable**, Edition Dumond, 2003.
172. Pesaran, M. and Pesaran, **BWorking with Microfit 4.0: Interactive Econometric Analysis**. Oxford: Oxford University Press. (1997).
173. Pierre Bergeron,**la Gestion Moderne: Théorie et Cas**. Gaetan morin editeur, Quebec,1993.
174. Pierre charles, **Economie Et Gestion Bancaire**, Dunod, Paris, 1999.



175. Raymond-Alain Thietart, **La Dynamique De L'homme Au Travail**, les éditions. D'organisation, Paris, 1977.
176. Yves Simon et Patriche joffre, **Encyclopédie De Gestion** , 2eme édition, Economica, 1997.

Les revues et les recherches:

177. Almazari . A.A .**Financail Performance Evalution Of Some Selected Jordanion Commercial Banks** . Internationl research journal of finance and economics 2011.
178. Amal Ben Hassena, *L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire*, mémoire En vue de l'obtention du Diplôme de maîtrise en Hautes Etudes commerciales, Ecole Supérieure de Commerce de Sfax, Université de Sfax, Tunisie ,2006.
179. Baptiste venet , *les critiques de la théorie de la libéralisation financière*, Université Paris IV Duphin, 2000.
180. Baptiste venet, **les approches théoriques de la libéralisation financière** , université paris IV, dauphine, 2002.
181. Baptiste vente, **libéralisation financière et développement économique**, Université paris IX dauphine2002.
182. Basant K. Kapur, « **Alternative stabilization policies for less-developed economies** », Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 84(4), August 1976.
183. Bekaert, G., Harvey, C., Lundblad., *Does Financial Liberalization Spur Growth?*, Journal of Financial Economics, Vol. 77, no. 1, 2005.
184. Belkacem BENALLALL, **Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010) : Etude économétrique avec la méthode de cointégration**, Friedrich Ebert Stiftung, Actes de la jeune recherche en Economie,Société et Culture. Lauréats du concours FES Algérie 2012
185. Bilinm Neyapti, **Budget Deficit and Inflation: The Roles of Central Independeces and Finacial Market Development**, contemporary Economic Policy, Vol.21, No 4, October2003.

186. BOUAICHI Numidia & Pr Farid YAICI, *Libéralisation financière et développement financière approche comparative entre l'Algérie, Le Maroc et la Tunisie*, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14, Bédjaia.
187. Boujelbene Younes et chtioui slim, **libéralisation financière et impact du développement financier sur la croissance économique en Tunisie**, 2006.
188. Bourguignon A. **Performance Et Contrôle De Gestion, Encyclopédie De Comptabilité, Contrôle De Gestion Et Audit**, Sous la direction de : Benard Colasse Economica- janvier 2000, article70.
189. Chaabani, **Les Concepts De Performance Dans La Théories Du Management**, in la performance, faculté des sciences économiques et de la gestion, Safex, 1992.
190. Christian Ronald, **Banking Liberalization In India**, Physica-Verlag.
191. Dickey ,David . A ,and Fuller ,W. A., (1981) ,"**likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root**" *Econometrica* ,vol. 49,No.4; p.p(1057-1072)
192. Demis Quinn, **The correlates of change in international financial regulation**, *The American political science review*, Vol 91, No 3, 3/9/1997, Available at the URL <http://www.jstor.org/10.2307/2952073?md=3737904&md99285497> visite 12/2/2015
193. Denglos Grégory , **Le modèle de création de valeur « EVA-MVA** Présentation, ajustements et reformulations, *La Revue des Sciences de Gestion* , 2005/3 n°213, (p. 43-60), 2005.
194. Eccles, Robert G., **Performance Measurement Manifesto**, *Hurra Business review*, Vol. 69, No.1, 1991
195. Edward S. Shaw , **Financial deepening in economic development**, Oxford University Press, New York, U.S.A1973.
196. Elryah Yagoub, **Financial liberalization, reforme and bank performance: evidence from malysian slamic banks**, *IOSR journal of economics and finance(ISOR-JEF)* vol 3, issue2, ver 2, 2014.

197. Elsa Assident, le **développement financière entre stabilisation et libéralisation financière**, université Dauphine.
198. Genu Alexandru Caruntu and Marcel Laurentiu Romanescu, **The Assessment of Banking Performances- Indicators of Performance in Bank Area**, MPRA Paper No. 11600, posted 16. Novembre 2008 05:29 UTC, Romania, 2008.
199. GUNTER capelle –blancard , thiery chauveau, **L'apport De Modèle Quantitatifs A La Supervision Bancaire En Europe**, revue française d'Economie , vol 19 N1, 2004.
200. Henry, P., **Capital Account Liberalization, the Cost of Capital, and Economic Growth**, Working Paper no. 9488, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2004.
201. Jude C. EGGOH, **Developpement financier, instabilité financier et croissance économique : un réexamen de la relation**, Région et Développement n° 32, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO), Université d'Orléans, 2010
202. Khairiyahatul Anwara, Gusti Marliani, Cakti Indra Gunawan, **Financial Ratio Analysis for Increasing the Financial Performance of the Company at Bank Bukopin**, International Journal of Sciences:Basic and Applied Research(IJSBAR), Volume 29, No 2, Indonesia,2016.
203. Levine, R. and Zervos, S., **Stock markets, banks, and economic growth**. American Economic Review 88, PP 537-558.
204. Michel Diectch, et Joel Petey, **Mesure Et Gestion Du Risque De Crédit Dans Les Institutions Financières**, Revue banque Edition, Paris, 2003.
205. Miller Kent D., and Bromiley Philip, **Strategic Risk and Performance An Analysis Of Alternative Risk Measures**, *Academy Management Journal*, Vol. 33, No. 4, 1990.
206. Mohamed jaber chebbi, **existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents**, Université Dauphine, Paris, 2005.
207. Moring, et Gauzent c, **Mesurer la performance des d'entreprise en l'absence d'indicateurs objectif quelle validité?, analyse de la**

- pestilences de certains indicateurs**, finance contrôle stratigie, volume 03, N°2.
208. Muhabie Mekonnen Mengistu, **Evaluation of Financial Performance of the Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank**, European Journal of Business and Management, Vol.7, No.25, 2015.
209. Saoussen ben gamra, Michaël clévenot, *libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle inslitution*, université Paris XII,2005.
210. Tadija Đukić, Bojana Novičević, **The Analysis Of Key Financial Performances Of Bank, Facta Universities Series: Economics and Organization Vol. 10, No 2, SEBERIA, 2013.**
211. Phillips ,P.C.B and Perron, P., (1988) “**Testing for a unit root in time series regression** ”, Biometrika ,Vol .75,No.2, pp(335-346).
212. Pieter Klaassen, **Analysing Bank Performance –Linking Roe, Roa And RAROC:U.S. Commercial Banks 1992–2014**, The Journal of Financial Perspectives EY Global Financial, Services Institute, July 2015 | Volume 3, Scotland,2015.
213. Wyème Fatma, *La relation finance- développement: un éclairage par le modèle de vecteur à correction d’erreurs pour cas du système financier tunisien*, Université Paris IX- Dauphin, France, 2000
214. REVUE (mutation), N°33, Septembre 2000

Les mémoires:

215. Bouziani El houari, **Libéralisation financière au Maroc et ses effets Macroéconomique**, thèse pour le doctorat en sciences économiques, Université sidi Mohammed benabdellah, Maroc 1999 .
216. Mouzian Fatma, **Effet Des Facteurs Macro-Economique Sur La Performances Des Banques Algériennes**, thèse doctorat, université Oran 2, 2016

Les Conférences:



217. Benoit Ndi zambo. **L'Evaluation performance : Aspects conceptuels** ; Séminaires ; L'Evaluation de laPerformance le Développement de secteur public ; Banjul (Gambie)26-30MOI2003.
218. SANAE SOLHI, *Libéralisation financière et croissance économique au Maroc : Essai de modélisation*, Conference Paper, ECONOMIC RESERACH FORUM (ERF), 13th annual conference, 16-18 December 2006 , Kuwait , 2006.

Les Rapport:

219. Banque d'Algérie, **rapport 2002**, juin 2003.
220. Rapport annuel banque central korai 2015.



الملحق 01: نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية لسلاسل متغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference		AI Level		AI First Difference					
	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.						
With Constant	-0.5230	0.8824	-1.4811	0.5169	-2.3183	0.7190	-0.1857	0.9266	-2.8388	0.0767	-1.7022	0.4114	-3.7704	0.0152	-3.4650	0.0278	-3.5533	-3.5097	0.0749	0.2024	0.3074	0.2821	-1.6598	0.4284	-2.5238	0.1285	-2.5528	0.1285	-2.6680	0.4284	-3.9972	0.0086	-13.4076	0.0000	-3.2226	0.0375	-2.8657	0.0730	-4.7254	0.0033	-5.3122	0.0009	-1.3	0.5
Without Constant & Trend	-2.9803	0.0086	-3.2886	0.0001	1.2972	0.2026	-1.6837	0.0998	-4.3467	0.0001	-2.8444	0.0206	-2.7727	0.0667	-3.2553	0.0086	-3.5097	0.0086	0.0749	0.2024	0.3074	0.2821	-1.6598	0.4284	-2.5238	0.1285	-2.5528	0.1285	-2.6680	0.4284	-3.9972	0.0086	-13.4076	0.0000	-3.2226	0.0375	-2.8657	0.0730	-4.7254	0.0033	-5.3122	0.0009	-1.3	0.5
With Constant & Trend	-2.8852	0.0241	-4.2017	0.0001	-3.2828	0.0034	-3.7195	0.0001	-3.6840	0.0001	-4.7085	0.0001	-5.4006	0.0001	-0.5965	0.5300	-4.4286	0.0001	0.0749	0.2024	0.3074	0.2821	-1.6598	0.4284	-2.5238	0.1285	-2.5528	0.1285	-2.6680	0.4284	-3.9972	0.0086	-13.4076	0.0000	-3.2226	0.0375	-2.8657	0.0730	-4.7254	0.0033	-5.3122	0.0009	-1.3	0.5
Without Constant & Trend	-2.8731	0.0073	-3.8827	0.0015	-1.1886	0.2036	-2.9702	0.0059	-3.6018	0.0018	-4.8241	0.0001	-2.0220	0.0449	-1.7231	0.0802	-4.6120	0.0002	0.0749	0.2024	0.3074	0.2821	-1.6598	0.4284	-2.5238	0.1285	-2.5528	0.1285	-2.6680	0.4284	-3.9972	0.0086	-13.4076	0.0000	-3.2226	0.0375	-2.8657	0.0730	-4.7254	0.0033	-5.3122	0.0009	-1.3	0.5

Notes:
a: (*) Significant at the 10%, (**) Significant at the 5%, (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Data available based on Manufacturing (1990) when indicated in variables

الملحق 02: تقدير علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل لنموذج ROAPB

Dependent Variable: ROAPB
 Method: ARDL
 Date: 06/27/18 Time: 22:40
 Sample (adjusted): 2002 2016
 Included observations: 15 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): CPS TO IR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 27
 Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROAPB(-1)	-0.391542	0.171355	-2.284973	0.0624
CPS	0.065888	0.027451	2.400183	0.0533
CPS(-1)	0.063852	0.041448	1.540541	0.1744
CPS(-2)	0.125075	0.040305	3.103218	0.0210
TO	-53888.40	13651.52	-3.947429	0.0076
IR	0.033281	0.033973	0.979648	0.3651
IR(-1)	-0.006741	0.031764	-0.212233	0.8390
IR(-2)	-0.069669	0.033739	-2.064962	0.0845
C	0.400861	0.565667	0.708652	0.5051
R-squared	0.976097	Mean dependent var	0.253187	
Adjusted R-squared	0.944227	S.D. dependent var	0.640209	
S.E. of regression	0.151194	Akaike info criterion	-0.656799	
Sum squared resid	0.137157	Schwarz criterion	-0.231969	
Log likelihood	13.92599	Hannan-Quinn criter.	-0.661325	
F-statistic	30.62719	Durbin-Watson stat	2.166876	
Prob(F-statistic)	0.000259			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 03: نتائج اختبار الحدود ل ROAPB

ARDL Bounds Test

Date: 10/03/18 Time: 00:00

Sample: 2002 2016

Included observations: 15

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.817217	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

Test Equation:

Dependent Variable: D(ROAPB)

Method: Least Squares

الملحق 04: نموذج تصحيح الخطأ للنموذج ROAPB

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: ROAPB

Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)

Date: 10/03/18 Time: 00:02

Sample: 2000 2016

Included observations: 15

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROAPB(-1))	1.036824	0.128930	8.041754	0.0013
D(CPS)	0.000714	0.000138	5.189294	0.0066
D(TO)	80.319353	67.507160	1.189790	0.2999
D(TO(-1))	-257.732...	71.155487	-3.622104	0.0223
D(IR)	0.000652	0.000231	2.819629	0.0478
D(IR(-1))	-0.001439	0.000134	-10.764771	0.0004
CointEq(-1)	-0.844050	0.136614	-6.178363	0.0035

$$\text{Cointeq} = \text{ROAPB} - (0.0003 * \text{CPS} + 87.9196 * \text{TO} + 0.0033 * \text{IR} - 0.0129)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPS	0.000332	0.000279	1.189281	0.3001
TO	87.919569	144.128071	0.610010	0.5748
IR	0.003302	0.001110	2.974910	0.0409
C	-0.012883	0.006862	-1.877401	0.1337

الملحق 05: اختبار الحدود لنموذج العائد على الأصول في البنوك الخاصة ROAPVB

ARDL Bounds Test

Date: 08/07/18 Time: 23:41

Sample: 2002 2016

Included observations: 15

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.373899	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

الملحق 06: نموذج تصحيح الخطأ للعائد على الأصول في البنوك الخاصة ROAPV

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: ROAPV

Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 1)

Date: 08/01/18 Time: 22:11

Sample: 2000 2016

Included observations: 15

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPS)	0.000254	0.000301	0.844001	0.4372
D(CPS(-1))	-0.001236	0.000366	-3.375119	0.0198
D(LR)	-0.275772	0.027848	-9.902719	0.0002
D(LR(-1))	-0.063450	0.033040	-1.920384	0.1129
D(TO)	943.423860	132.431026	7.123888	0.0008
CointEq(-1)	-0.992641	0.108071	-9.185047	0.0003

$$\text{Cointeq} = \text{ROAPV} - (0.0030 \cdot \text{CPS} - 0.3562 \cdot \text{LR} + 1761.3407 \cdot \text{TO} - 0.0917)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPS	0.002971	0.000753	3.945840	0.0109
LR	-0.356152	0.113457	-3.139088	0.0257
TO	1761.340...	216.090229	8.150950	0.0005
C	-0.091739	0.013313	-6.890713	0.0010

الملف الخاص



باللغة العربية:

يعد القطاع البنكي حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية؛ حيث أصبح التوجه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسات تحرير النظام المالي، والانفتاح الاقتصادي، من بين أهم الخيارات التي فرضتها العولمة المالية اعتمادا على القطاع البنكي؛ باعتباره قناة للتدفقات النقدية ودعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع أسواق والمؤسسات المالية الدولية. يهدف هذا البحث إلى قياس أثر سياسات التحرير المالي على الأداء المالي للقطاع البنكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث بينت الدراسة تدني أثر التحرير المالي على أداء البنوك في الجزائر في ظل غياب شروطه إضافة إلى عدم الانتهاء من إجراءات الانفتاح التجاري لديها، كما أن كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص، ومعدل الانفتاح التجاري تمارس أثرا موجبا على أداء البنوك العمومية. في حين يتأثر أداء البنوك الخاصة إيجابا بمعدل الانفتاح التجاري. وخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن التحرير المالي لم يتم تطبيقه كسياسة اقتصادية مستهدفة، وإنما جاء ذلك لتكييف النظام المالي الجزائري مع متطلبات المعاملات الدولية.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، الأداء المالي، البنوك العمومية، البنوك الخاصة.

باللغة الفرنسية:

Résume :

Le secteur bancaire occupe une position charnière entre les systèmes financiers internationaux et le choix d'effectuer un développement économique, l'adoption des politiques de libération du système financier, ainsi que l'ouverture économique font partie des options imposées par la globalisation financière en se basant sur le secteur bancaire qui représente un canal pour les flux financiers ainsi que le soutien du système financier visant la conformité aux marchés et aux entreprises financières internationales.

Cette recherche vise à mesurer l'impact des politiques de libéralisation financière sur la performance financière du secteur bancaire en Algérie durant la période 2000-2016 en utilisant le modèle autorégressif à retards échelonnés ou distribués/ARRE.

L'étude a démontré, également, la baisse de l'impact de la libération financière sur la performance des banques en Algérie vu l'absence de ses conditions ainsi que l'inachèvement des procédures de l'ouverture commerciale des banques.

De même, les crédits pour le secteur privé et le taux de l'ouverture commerciale ont un impact positif sur la performance des banques publiques alors que la performance des banques privées est positivement influencée par le taux d'ouverture commerciale.

La recherche a conduit à la conclusion que la libération financière n'a pas été appliquée en tant que politique économique ciblée mais en tant que moyen d'adaptation du système financier algérien aux exigences des transactions internationales.

Mots clés : Libéralisation financière, performance financière, banques publiques, banques privées.

باللغة الإنجليزية

The banking sector has a key position within the international financial systems. Choosing to realize an economic development, to adopt financial system liberalization policies as well as the economic openness are some of the options that the financial globalization implies, relying on the banking system which is a canal for the financial flows and sustaining the financial system targeting complementarity to the markets and international financial companies.

This research aims at measuring the impact of financial liberalization policies on the banking system performance in Algeria between 2000-2006 using the **Autoregressive Distributed Lag / ARDL**.

The study showed the decrease of the financial liberalization impact on the performance of banks in Algeria due to the lack of needed conditions and the non completion of the banks' commercial openness procedures.

Furthermore, the credits given to private sector and the commercial openness rate have a positive impact on the public banks performance. However, the private banks performance is positively impacted by the commercial openness rate.

The research concluded that the financial liberalization has not been applied as a targeted economic policy but as a means of adapting the Algerian financial system to the international transactions requirements.

Key words: Financial liberalization, financial performance, public banks, private banks.